الجمهوريـــة الجزائريـــة الديموقراطيـة الشعبيـــة

وزارة التعليم العـــالي والبحث العلمـــي

جامعة قاصدي مربـاح -ورقلـــة

كلية العلوم الاقتصاديـــــة والعلوم التجارية وعلوم التسييـــر

قسم العلوم الاقتصاديـــة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص " تجارة وماليـة دوليـة "

بعنوان:

التحرير التجاري الدولي وأثره على وضعية ميزان المدفوعات في الدول النامية

دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب

للفترة 2000-2013.

إعـداد الطالبـــــ :

-ملال شرف الدين

الأستـــاذ المشرف:

د/ شربي محمد الأمين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2016/06/13

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د/ غريب بولرباح	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلة	رئيسا
د/ شربي محمد الأمين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
د/ علاوي محمد لحسن	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلة	مناقشا
د/ مسغوني منى	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2015 - 2016.

"الكمال لله وحده"

يقول العماد الأصفهاني:

"إني رأيت أنه ما كتب أحدهم في يومه كتابا إلا قال في غده، لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد ذاك لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك ذاك لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استلاء النقص على جملة البشر".

شرف الدين ملال

الإهداء ...

إلى والدتي، رحمها الله.

إلى والدي، حفظه الله ورعاه.

إلى أخواتي، وفقهم الله وحفظهم

إلى أصهاري، وأبناءهم حفظهم الله

إلى أصدقائي

إلى كل هؤلاء، أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

شرف الدين ملال

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه"

سورة الأحقاف، الآية رقم 15.

الشكر لله على جزيل نعمه وعطائه وعونه الذي منحني الصبر والثبات والمثابرة لمواجهة الظروف الصعبة منذ بدء دراستي حتى تم إنجاز هذه الرسالة.

أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير والامتنان لوالدتي رحمها الله، التي تمنيت من أعماق قلبي أن تكون موجودة، فلها جل شكري وحبي.

وبعد حمد الله والثناء عليه وشكره، أتقدم كذلك بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور شربي محمد الأمين لتفضله بالإشراف على رسالتي وتكرمه بالنصح والإرشاد والتوجيه، وعلى تواضعه، فجازه بكل خير يالله.

كما لا أنسى من أمدني بالعون من قريب أو بعيد وأخص بالذكر: الأستاذ بن قانة اسماعيل، الأستاذ قليل العربي، طارق صغيري، الأستاذ بلال أنيسي، كما أقدم شكري المسبق لكل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة رسالتي وسهرهم على تقييمها.

شرف الدين ملال

الملخص:

يشهد العصر الحالي تحولات وتغيرات اقتصادية عالمية، أدت إلى بلورة نظام تجاري دولي جديد، يقوم على التحرير التجاري بدعم من المؤسسات المالية الدولية خصوصا منظمة التجارة الدولية.

ولقد احتل التحرير التجاري الدولي حيزا كبير من اهتمام الدول، وهذا لما له من أثر على اقتصادياتها، ونخص بالذكر الدول النامية حيث أن هذا الأثر للتحرير التجاري يتجلى في ميزان مدفوعات الدول نظير معاملاتها الخارجية، لذلك جاءت هذه الدراسة لتبين أثر التحرير التجاري الدولي على موازين مدفوعات كل الجزائر، تونس والمغرب، وذلك من خلال الإشكالية التالية: "**ما مدى تأثير التحرير التجاري الدولي على أداء ميزان المدفوعات في الدول النامية، حالة الجزائر، تونس والمغرب للفترة: 2000-2013؟**".

كما تم معالجة الإشكالية باستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، أما في الدراسة التطبيقية فاعتمدنا على مؤشر قياس الانفتاح التجاري (معامل التجارة) والأدوات الإحصائية "EViews8"، ولقد توصلنا من خلال الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي كانت من بينها، أنه توجد علاقة مباشرة بين التحرير التجاري وميزان المدفوعات أي دولة، أما في الجزائر فتوجد علاقة طردية بين التحرير التجاري ورصيد ميزان المدفوعات، وهذا راجع لهيمنة قطاع النفط على الصادرات الجزائرية، وتعتمد كل من تونس والمغرب بدرجة كبيرة في مبادلاتها التجارية الخارجية على الاتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: تحرير التجاري الدولي، دول النامية، ميزان المدفوعات، منظمة التجارة العالمية.

Abstract :

Witness the current of global economic shifts and changes, it led to the elaboration of a new international trading system, based on trade liberalization with the support of international financial institutions, particularly the World Trade Organization.

The international trade liberalization occupied a big part of the interest of countries and states, and this is because of its impact on their economies, most notably the developing countries, where this impact trade liberalization is reflected in the balance of payments States for foreign transactions, so this study is to show the impact of international trade liberalization on the balance of payment such Algeria, Tunisia, Morocco, and through the following problem: "**what is the impact of international trade liberalization on the performance of the balance of payments in developing countries, the case of Algeria, Tunisia and Morocco for the period: 2000-2013?**".

Has also been addressing the problem by using descriptive method and analytical method, while in Applied study relied on measure of trade openness index (trade efficient) and statistical tools "8EViews", and we have reached through the study to a set of results, which were among them, that there is a direct relationship between editorial trade and balance of payments of any state, while in Algeria is a positive relationship between trade liberalization and the balance of the balance of payments are found, and this is due to the dominance of the oil sector on the Algerian exports, Tunisia and Morocco and are highly dependent on foreign trade on the European Union..

Key words: The liberalization of international trade, developing countries, balance of payments, the World Trade Organization.

المحتويات

المحتويات

الإهداء..... II

الشكر..... III

الملخص باللغة العربية..... IV

الملخص باللغة الفرنسية..... IV

المحتويات..... V

قائمة الجداول..... IX

قائمة الأشكال البيانية..... X

قائمة المختصرات..... XII

مقدمة عامة {أ–ذ}

الفصل الأول: تطور التحرير التجاري الدولي [1–45].

تمهيد:..... 01

المبحث الأول: النظريات المفسرة للتجارة الدولية..... 02

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية..... 02

الفرع الأول: أفكار التجاريين..... 02

الفرع الثاني: نظرية "الميزة المطلقة" لآدم سميث..... 03

الفرع الثالث: نظرية "الميزة النسبية" لدافيد ريكارد..... 06

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية..... 10

الفرع الأول: من جانب الطلب..... 10

الفرع الثاني: من جانب العرض..... 10

المطلب الثالث: نظرية التجارة الدولية "لهكشر–أولين"..... 11

الفرع الأول: نظرية هبات عناصر الإنتاج..... 12

الفرع الثاني: نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج..... 14

المطلب الرابع: نظرية التجارة المبنية على الاختلافات التكنولوجيا..... 16

الفرع الأول: نموذج الفجوة التكنولوجية..... 16

الفرع الثاني: نموذج دورة حياة المنتوج..... 17

المبحث الثاني: التحولات الاقتصادية العالمية..... 21

المطلب الأول: مشروع مارشال..... 21
المطلب الثاني: سقوط الاتحاد السوفياتي..... 23
المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات..... 24
المطلب الرابع: التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة..... 25
المبحث الثالث: دور الهيئات الدولية في بعث التحرر التجاري الدولي..... 31
المطلب الأول: دعائم صندوق النقد الدولي..... 31
المطلب الثاني: دعائم البنك الدولي للإنشاء والتعمير..... 32
المطلب الثالث: دور منظمة التجارة العالمية..... 34
المبحث الرابع: السياسات التجارية الدولية وواقع الدول النامية..... 37
المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأدواتها..... 37
الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية..... 37
الفرع الثاني: أدوات السياسة التجارية..... 38
المطلب الثاني: مبدأ الحرية في التجارة الدولية..... 39
المطلب الثالث: مبدأ الحماية في التجارة الدولية..... 40
المطلب الرابع: واقع الدول النامية من السياسات التجارية الدولية..... 42
خلاصة الفصل الأول..... 45

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات والدول النامية [46-93].

تمهيد:..... 46
المبحث الأول: دراسة نظرية لميزان المدفوعات..... 47
المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات..... 47
الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات..... 47
الفرع الثاني: أقسام ميزان المدفوعات..... 49
المطلب الثاني: أهمية ومكانة ميزان المدفوعات..... 58
الفرع الأول: أهمية ميزان المدفوعات..... 58
الفرع الثاني: نتائج اختلال ميزان المدفوعات..... 59
المبحث الثاني: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات..... 61
المطلب الأول: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات..... 61
المطلب الثاني : أسباب وعوامل اختلال ميزان المدفوعات..... 63
المطلب الثالث: سياسات إرجاع التوازن لميزان المدفوعات..... 65

المطلب الرابع: التوازن في ميزان المدفوعات..... 68
الفرع الأول: التوازن الحسابي لميزان المدفوعات..... 68
الفرع الثاني: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات..... 69
المبحث الثالث: آلية ومناهج تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات..... 71
المطلب الأول: التصحيح وفق المنهج التقليدي..... 71
المطلب الثاني: التصحيح وفق المنهج النقدي..... 75
المطلب الثالث: التصحيح وفق منهج الاستيعاب..... 76
المطلب الرابع: التصحيح وفق منهج المرونات..... 81
المطلب الخامس: التصحيح وفق تدخل السلطات العامة..... 83
المبحث الرابع: ميزان مدفوعات الدول النامية..... 85
المطلب الأول: واقع ميزان مدفوعات الدول النامية..... 85
المطلب الثاني: المشكلات التجارية لميزان مدفوعات الدول النامية..... 88
المطلب الثالث: معالجة مشكلات ميزان مدفوعات الدول النامية..... 92
خلاصة الفصل الثاني..... 93
الفصل الثالث: علاقة الانفتاح التجاري بالتوازنات الكلية للجزائر، تونس والمغرب [95-142].
تمهيد:..... 95
المبحث الأول: دراسة تحليلية للانفتاح التجاري..... 96
المطلب الأول: مفهوم الانفتاح التجاري..... 96
المطلب الثاني: أشكال الانفتاح التجاري..... 98
المطلب الثالث: آثر الانفتاح التجاري..... 100
المبحث الثاني: واقع الانفتاح التجاري في كل من الجزائر، تونس والمغرب..... 103
المطلب الأول: تطور سياسة التحرير التجاري الدولي في الجزائر..... 103
المطلب الثاني: تطور سياسة التحرير التجاري الدولي في تونس..... 114
المطلب الثالث: تطور سياسة التحرير التجاري الدولي في المغرب..... 120
المبحث الثالث: مؤشرات التوازنات الكلية الخارجية في كل من الجزائر، تونس والمغرب..... 128
المطلب الأول: بالنسبة للجزائر..... 128
الفرع الأول: تطور ميزان مدفوعات الجزائر للفترة 2000 -2013..... 128
الفرع الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2000 -2013..... 131
المطلب الثاني: بالنسبة لتونس..... 134

الفرع الأول: تطور ميزان مدفوعات تونس للفترة 2000 -2013..... 134
الفرع الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي لتونس للفترة 2000 -2013..... 136
المطلب الثالث: بالنسبة للمغرب..... 138
الفرع الأول: تطور ميزان مدفوعات المغرب للفترة 2000 -2013..... 138
الفرع الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي للمغرب للفترة 2000 -2013..... 140
خلاصة الفصل الثالث..... 142

الفصل الرابع: أثر التحرير التجاري الدولي على وضعية ميزان مدفوعات كل من الجزائر، تونس والمغرب [143-183].

تمهيد:..... 143
المبحث الأول: مؤشرات الانفتاح التجاري..... 144
المطلب الأول: مؤشر نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي..... 144
المطلب الثاني: مؤشر قيود التجارة..... 145
المطلب الثالث: مؤشرات أخرى لقياس الانفتاح التجاري..... 147
المبحث الثاني: قياس الانفتاح التجاري لكل من الجزائر، تونس والمغرب..... 153
المطلب الأول: بالنسبة للجزائر..... 153
المطلب الثاني: بالنسبة لتونس..... 155
المطلب الثالث: بالنسبة للمغرب..... 157
المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر التحرر التجاري على موازين مدفوعات كل من الجزائر، تونس والمغرب..... 161
المطلب 01: بالنسبة للجزائر..... 161
المطلب 02: بالنسبة لتونس..... 172
المطلب 03: بالنسبة للمغرب..... 177
خلاصة الفصل الرابع..... 183
الخاتمة..... 184
المصادر والمراجع..... 188

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	عدد ساعات العمل لإنتاج وحدة واحدة	06
02	عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج واحدة من السلع	08
03	يوضح حساب التحويلات من جانب واحد	52
04	أقسام ميزان المدفوعات	57
05	وضع ميزان المدفوعات لبعض الدول النامية للفترة 2002-.2011	86
06	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال 2000-2010	110
07	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2009	111
08	تطور الميزان التجاري التونسي خلال الفترة 2003-2012	119
09	متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات	124
10	تطورات الميزان التجاري المغربي خلال الفترة 2005-2011	126
11	تطور ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 2000-2013	130
12	تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2000 -2013	131
13	متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2008	133
14	تطور ميزان مدفوعات تونس للفترة 2000 -2013	135
15	تطور الناتج المحلي الإجمالي لتونس للفترة 2000-2013	136
16	متوسط نصيب الفرد التونسي من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2008	137
17	تطور ميزان مدفوعات المغرب للفترة 2000 -2013	139
18	تطور الناتج المحلي الإجمالي المغربي للفترة 2000-2013	140
19	متوسط نصيب الفرد المغربي من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2008	141
20	تطور الانفتاح التجاري للجزائر خلال الفترة 2000-2013	154
21	تطور الانفتاح التجاري للاقتصاد التونسي خلال الفترة 2000-2013	156
22	تطور الانفتاح التجاري للاقتصاد المغربي خلال الفترة 2000-2013	158
23	تطور معدل الانفتاح التجاري، رصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(2000-2013)	162
24	تطور معدل الانفتاح التجاري، رصيد ميزان المدفوعات في تونس خلال الفترة 2000-2013.	172
25	تطور معدل الانفتاح التجاري، رصيد ميزان المدفوعات في المغرب خلال الفترة 2000-2013	177

قائمة الأشكال والبيانات.

الرقم	عنوان الشكل.	الصفحة
01	يوضح قيام التجارة المربحة بين دولتين وفق نظرية هبات عناصر الإنتاج	13
02	أسلوب دورة المنتوج	19
03	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال 2000-2010.	110
04	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2009.	111
05	تطور التجارة مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2003-2013	116
06	تطور الميزان التجاري التونسي خلال الفترة 2003-2012	119
07	تطور الصادرات والواردات للمغرب خلال الفترة 1982-2006	123
08	التغير السنوي للإنتاج الصناعي في المغرب خلال الفترة 2008-2012.	125
09	تطورات الميزان التجاري المغربي خلال الفترة 2005-2011	126
10	تطور ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 2000-2013	130
11	الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2000-2013	132
12	متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2008	133
13	تطور ميزان مدفوعات تونس للفترة 2000 -2013	135
14	تطور الناتج المحلي الإجمالي لتونس للفترة 2000-2013	136
15	متوسط نصيب الفرد التونسي من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2008	137
16	تطور ميزان مدفوعات المغرب للفترة 2000 -2013	139
17	تطور الناتج المحلي الإجمالي المغربي للفترة 2000-2013	141
18	متوسط نصيب الفرد المغربي من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2008	141
19	تطور الانفتاح التجاري لكل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2013	159
20	شكل الانتشار بين x1، x2 و التابع y للجزائر.	163
21	شكل الانتشار (سحابة النقاط) بين x1 (الانفتاح التجاري) بالنسبة للتابع y (ميزان المدفوعات) للجزائر.	168
22	شكل الانتشار (سحابة النقاط) بين x1 (الانفتاح التجاري) بالنسبة للتابع y (ميزان المدفوعات) لتونس.	173
23	شكل الانتشار (سحابة النقاط) بين x1 (الانفتاح التجاري) بالنسبة للتابع y (ميزان المدفوعات) للمغرب	178

قائمة المختصرات:

المختصر	التعريف باللغة الأجنبية	التعريف باللغة العربية
NAFTA	north american free trade agreement	اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
ASEAN	Association of Southeast Asian Nations	رابطة دول جنوب شرق آسيا
APEC	Asia-Pacific Economic Cooperation	التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ
AFTA	European Free Trade Association	الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade	الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة
GATS	General Agreement on Trade in Services	الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات
TRIPs	Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights	واتفاقية الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية
DSU	Dispute Settlement Understanding	تفاهم تسوية النزاعات
OMC	World Trade Organization	منظمة التجارة الدولية
ISo	International Organization for Standardization	المنظمة الدولية للتوحيد القياسي
G20	It consists of South Africa, Germany, Saudi Arabia, Argentina, Australia, Brazil, Canada, China, South Korea, the States US, France, India, Indonesia, Italy, Japan, Mexico, the UK, Russia, Turkey and the European Union. The G20 represents 85% of the world economy and two thirds of the world population	وهو يتألف من جنوب أفريقيا، ألمانيا، المملكة العربية السعودية، الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، كوريا الجنوبية والولايات الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الهند، إندونيسيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، المملكة المتحدة، روسيا، تركيا والاتحاد الأوروبي. و G20 يمثل 85٪ من الاقتصاد العالمي وثلثي سكان العالم
ANDI	Agence Nationale de Développement de l'investissement / National Investment Agency of Development	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
FDI	foreign direct investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
FOB	*Free on board*	التسليم على ظهر السفينة
CIF	Cost, Insurance and Freight	التكلفة والتأمين والشحن
FMI	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
GDP	Gross domestic product	الناتج المحلي الإجمالي

مقدمة

1. تمهيد:

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من بين القطاعات الأساسية لأنه لا يمكن لأي دولة أن تبقى بمعزل عن باقي الدول الأخرى، بعبارة أدق لا تستطيع أي دولة مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تكون مكتفية ذاتيا ومستغنية عن الدول الأخرى، هذه الحقيقة الاقتصادية تبين لنا اهتمام الدول المعاصرة بقضايا المبادلات التجارية الدولية، لأنها تدخل ضمن محددات النمو الاقتصادي وارتفاع نسبة ما تشكله من الناتج الإجمالي الخام لكثير من الدول.

ونتيجة تسليم الدول بضرورة التعاون والتكامل الدولي خاصة في المجال الاقتصادي، صدرت اتفاقية بريتون وودز وظهور التكتلات الاقتصادية الدولية وكذا منظمة التجارة العالمية الرامية إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق التي تقف أمامها، والتي دعت أيضا إلى ضرورة بلورة الأطر الجماعية للدول المشتركة في التجارة من خلال الاتفاقيات الدولية التي تتيح مجالات واسعة النطاق لتبادل السلع، الخدمات، عناصر الإنتاج ورؤوس الأموال.

وبسبب حاجة الدول النامية في التخلص من الاختلالات الداخلية والخارجية، وخاصة ما تعلق بموازين المدفوعات وهذا لتفاقم العجز التجاري بها وهروب رؤوس الأموال منها وارتفاع خدمة ديونها الخارجية، كل ذلك أدى إلى تدخل كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لمعالجة هذه الاختلالات ووضع برامج اقتصادية ومالية من أجل تصحيح الهيكل الاقتصادي لهذه الدول، حيث أخذت مسألة تحرير التجارة الخارجية مكانة هامة ضمن هذه البرامج التي تؤدي إلى فتح الأبواب بين الدول في مجال التجارة بمختلف أنواعها وكذا مواكبة عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

لقد أدركت الدول المنفتحة على الخارج أهمية الانفتاح التجاري من ضرورة أخذ نصيبها الأكبر من شبكة الإنتاج العالمي والتدفقات المختلفة، مما يتناسب مع مواردها وقدراتها، وأدركت أيضا أنه كلما زادت درجة انفتاحها وتكاملها مع الاقتصاد الدولي سوف تكون له انعكاسات إيجابية، سواء من حيث المكاسب أو التكاليف المتوقعة لتلك السياسة، وبما أن عملية الانفتاح تشمل الانخراط في علاقات وشراكات جديدة تتطلب المزيد من إعادة الهيكلة فإن الانغلاق سوف يسبب زيادة في إخفاقات للدول مما سيزيد من أعبائها مستقبلا.

وفي تقرير للبنك العالمي الصادر في سنة 2004، مفاده أن تعميق التكامل التجاري الدولي يمكن أن يعطي دفعة قوية لاقتصاديات الدول النامية، مما يحقق النمو ويرفع فرص العمل، واستكمال عملية التقارب بين البلدان التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث لا تؤدي إلى خفض مستويات الفقر فقط، وإنما أيضا إلى تقليص حجم التفاوت بين الدول المتقدمة والنامية، من خلال زيادة انفتاحها على أسواق الاقتصاديات المتقدمة، حيث لا تزال ارتفاع التعريفات الجمركية والقيود على الحصص، ودعم المزارعين تمثل عائق كبير أمام الصادرات

الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي، ولجني الثمار الكاملة من التجارة العالمية، ينبغي أن تسعى البلدان النامية إلى زيادة تحرير حواجزها الجمركية وغير الجمركية وتنويع تجارتها بالتوجه نحو الأسواق الصاعدة سريعة النمو.

كما يعكس الانفتاح التجاري لدولة ما درجة المبادلات الخارجية لها من حيث حجم الصادرات والواردات، وقد ساد مؤخرا توجه عالمي خاص بالأثر الايجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للدول المنفتحة تجاريا.

كما تعتبر كل من الجزائر، تونس والمغرب من أهم اقتصاديات شمال إفريقيا، لما شهدته هذه الاقتصاديات من ظروف اقتصادية وتحديات تقريبا متشابهة، فقامت بتطبيق إصلاحات اقتصادية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي (برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي) مع المؤسسات المالية الدولية في الثمانينات وبداية التسعينات وقامت بتحرير تجارتها الدولية للتكامل والاندماج أكثر في النظام التجاري العالمي، وسعت إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق النمو الاقتصادي، كما باشرت عدة إصلاحات مؤسساتية لتشجيع الاستثمار الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتشترك كل من الجزائر، تونس والمغرب على غرار العديد من الدول العربية في العديد من الخصائص والمميزات الخاصة بالتجارة الخارجية سواء من حيث تركيبة الصادرات (باستثناء صادرات النفط الجزائرية) والواردات ومدى حجمها بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هناك اختلاف في درجة انفتاحها تجاريا، بحيث أن هذا الاختلاف يولد اختلاف في مدى الأثر على التوازنات الكلية، ونخص بالذكر ميزان المدفوعات.

ونظرا لأن الجزائر، تونس والمغرب من بين البلدان النامية التي عانت عجوزات كبيرة في ميزان مدفوعاتها أدت بها إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على تسهيلات ائتمانية مع تنفيذ إجراءات وتوجيهات صندوق النقد الدولي المسطرة في برامج التثبيت والاستقرار كشرط للحصول على المساعدات الائتمانية والتي كانت من ضمنها تحرير التجارة الخارجية والانفتاح على العالم الخارجي اللذان يعتبران من بين المبادئ الأساسية للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والتي تسعى الجزائر للانضمام إليها مستقبلا.

2. إشكالية الدراسة:

لذلك جاءت إشكالية البحث والتي تمحورت حول:

"ما مدى تأثير التحرير التجاري الدولي على أداء ميزان المدفوعات في الدول النامية، حالة الجزائر، تونس والمغرب للفترة: 2000-2013؟"

3. الأسئلة الفرعية:

تندرج تحت الإشكالية الرئيسية أسئلة فرعية تتمثل في:

1. ما هي أهم التطورات التي ساهمت في التحرير التجاري الدولي؟
2. ماهي علاقة ميزان المدفوعات بالتحرير التجاري الدولي؟
3. كيف يمكن للدول النامية أن تحقق التوازن الاقتصادي في ظل الانفتاح التجاري؟
4. ما مدى تأثر ميزان المدفوعات الجزائر، تونس، المغرب بالحمائية التجارية؟

4. الفرضيات:

تتمثل فرضيات الدراسة في:

1. التحولات الاقتصادية الحالية التي يشهدها العالم في إطار تكوين نظام تجاري عالمي خال من القيود حتمت على الدول من التحرير التدريجي للتجارة الخارجية من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي.
2. ميزان المدفوعات هو بيان تسجل فيها كافة المعاملات الاقتصادية للدولة مع بقية الدول، وبالتالي يبين حالة اقتصاد هذه الدولة جراء معاملاتها الخارجية.
3. الانفتاح التجاري أصبح أمر لابد منه، خاصة وأن معظم الدول النامية في مسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي وجب عليها أن تزيد في صادراتها.
4. على كل من الجزائر، تونس والمغرب أن تعمل على التقليل من الواردات في الوقت الحاضر، لأن منتجاتها ستواجه منافسة شديدة من المنتجات الأجنبية سواء من حيث النوعية أو من حيث القيود المفتعلة، وبالتالي تقليل الواردات هو الحل الأفضل من أجل عدم اختلال ميزان المدفوعات الدول الثلاثة.

5. دوافع اختيار الموضوع:

- حداثة الموضوع الذي يواكب التطورات الحالية التي يعيشها العالم في إطار تكوين نظام تجاري عالمي خال من القيود أثارت للطالب الرغبة في الاطلاع والبحث فيه؛
- محاولة الوقوف عند التحرير التجاري الدولي وتأثيره على ميزان مدفوعات الدول النامية لأن التحرير التجاري الدولي كان الطرف الفاعل فيه هي الدول المتقدمة والهيئات الدولية العالمية والتي حتمت هذه التحولات وليست الدول النامية التي تعتبر الطرف التابع؛

6. أهداف الدراسة:

- الوقوف عند التحرير التجاري الدولي ودوره في تحسين أداء ميزان مدفوعات الدول النامية وبالخصوص الجزائر، تونس والمغرب دراسة مقارنة؛
- محاولة إبراز أهمية ميزان المدفوعات من خلال توضيح كل التحولات والتغيرات العالمية التي يكون انعكاسها على ميزان المدفوعات.

7. أهمية الدراسة:

بما أن الجزائر مقبلة على تحديات كبيرة ولعل من أهمها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا اتفاقات الشراكة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال التحفيزات والتشجيعات التي وضعتها الجزائر، وأهمها مشاورات التخلي عن قاعدة 51/49 حيث جاءت هذه الدراسة لتبين أهمية التحرير التجاري الدولي في عملية التصدير.

8. إطار الدراسة:

- **الحدود الزمانية:**

تمتد هذه الدراسة من سنة 2000 إلى غاية 2013 حيث بدأت بسنة 2000 لأنها تعتبر التاريخ الإجراءات الفعلية والملموسة لبداية تحرير التجارة الخارجية، وكذا سعي الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وإقامة اتفاقات الشراكة من أجل الاستثمارات الأجنبية ومن جهة أخرى، تعتبر 13 سنة كافية من أجل إظهار أثر التحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات.

- **الحدود المكانية:**

تم اختيار كل الجزائر، تونس والمغرب لأنها تشترك في العديد من الخصائص والمميزات الخاصة بالتجارة الخارجية وأنها عانت عجوزات كبيرة في ميزان مدفوعاتها أدت بها إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على تسهيلات ائتمانية مع تنفيذ إجراءات وتوجيهات صندوق النقد الدولي المسطرة في برامج التثبيت والاستقرار كشرط للحصول على المساعدات الائتمانية والتي كانت من ضمنها تحرير التجارة الخارجية، وكذلك القرب الجغرافي بين كل من الجزائر، تونس والمغرب الذي زاد من ميولي لاختيارهم.

9. الدراسات السابقة:

-دراسة عبدوس عبد العزيز 2011: دراسة بعنوان "سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول-دراسة حالة الجزائر-"[1].

وقد تناول الباحث تحليل الدور الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر في رفع أو تحسين القدرات التنافسية للدول وبيان مدى أهمية هذه السياسة على مؤشرات التنافسية الاقتصادية، وذلك وفق الإشكالية التالية: "كيف أثرت سياسة الانفتاح التجاري المتبناة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 على وضعية تنافسية الاقتصاد الوطني؟"

حيث قام الباحث بتقدير درجة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد الجزائري، وتأثير ذلك على تنافسية الاقتصاد الجزائري، وكانت نتائج الدراسة متمثلة في:

- أنه كلما زاد توجه الاقتصاد نحو الخارج (بالاعتماد على أداء الصادرات بالدرجة الأولى)، زاد معدل نمو؛
- يعمل تحرير التجارة على انخفاض التكاليف الإنتاج، من خلال تخفيض التعريفة الجمركية على مستلزمات الإنتاج؛
- ارتفاع الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة من مستلزمات الإنتاج التي تدخل في إنتاج الصادرات يرفع من سعر تلك الصادرات، ويفقدها القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية؛
- توجه المؤسسات إلى تصدير منتجاتها إلى الأسواق الدولية من شأنه أن يطور أداء هذه المؤسسات.

[1] -أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.

-دراسة منى بن رجب 2009: دراسة بعنوان "تأثير الانفتاح على أداء مؤسسات الأعمال-دراسة حالة تونس"[2].

من خلال هذه الدراسة تبين أن التحرير التجاري يعتبر عنصرا هاما من سياسة التنمية في الدول على مدى السنوات العشرين الماضية، وذلك بناء على ما تحقق من نمو قوي وأكثر استدامة على جانب الصادرات وإنتاجية العمل في الشركات التونسية، لأن:

- الشركات التونسية أصبحت أكثر إنتاجية واندماجا في أسواق التصدير؛
- يوجد تأثير سلبي على النمو والإنتاجية نتيجة دخول أسواق التصدير في وقت مبكر خاصة بداية الفترة 1998 (أي بداية إنشاء المؤسسة).

-دراسة إيمان سعودي 2013: دراسة بعنوان " أثر تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي من الفترة 1998 إلى 2010"[3].

حيث حاولت الباحثة معالجة الموضوع من خلال الإشكالية التالية:" ما هو أثر تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي للدول النامية؟".

وهدفت هذه الدراسة إلى إقرار بأن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة مستمرة في النشاط الاقتصادي لدولة ما، وبالتالي التأكيد على أهمية استدامة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال السعي إلى تطبيق إجراءات وعوامل تحقيق هذا الهدف الذي يمثل مؤشر مهم لرفاهية وازدهار اقتصاديات الدول، ومن بين هذه العوامل تحرير التجارة الدولية التي لها دور أساسي في دفع النمو الاقتصادي.

وقد أثبتت الدراسة بأنه توجد علاقة بين تحرير التجارة والنمو وهذا نتيجة تسريع تحرير الحساب التجاري، الحساب الجاري وحساب رأس المال.

إلا أن تجارب عدد من الدول أكدت أن التحرير ليس هو النموذج المثالي في كل الحالات ولكل الدول، فإذا كانت الدول المتقدمة حققت نموا مزدهرا عن طريق التبادل الحر فإن هذا يختلف في الدول النامية لاختلاف الخصوصيات الاقتصادية والسياسية والجغرافية والاجتماعية، وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من بين الدول النامية التي اتجهت إلى خيار التحرير.

2 -أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باريس 2009.

3 -رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، الجزائر2013.

كذلك أن تحرير التجارة ليس هو المحدد الوحيد للنمو الاقتصادي إذ تؤثر فيه عدة عوامل، كما أن آثار التحرير تختلف بين الدول المتقدمة والدول النامية وأن هذه الأخيرة زاد دورها في الاقتصاد العالمي سواء من حيث الصادرات أو الواردات وأن منافع الانفتاح بالنسبة للدول النامية تتركز في جانب الواردات وذلك من خلال القدرة على استيراد الأفكار والسلع الاستثمارية والمدخلات الوسيطة من الدول المتقدمة.

-دراسة عريبي مريم 2013: دراسة بعنوان " آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية: دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية"[4].

وأن الإشكالية التي عملت الباحثة على معالجتها تمثلت في:" ما هو الأثر الذي يمكن أن تحدثه سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية ودول المغرب العربي على وجه الخصوص؟".

وانطلاقا من الإشكالية، بينت الباحثة بأن التطورات الاقتصادية الدولية التي يشهدها العالم اليوم أدت إلى فرض تحديات كبيرة على الدول النامية من أجل تحقيق تنمية مستدامة لاقتصادياتها، وذلك من خلال البحث في أسس النظام التجاري الدولي الجديد وتبيان واقع الأمن الغذائي المستدام للدول المغاربية في ظل تحرير التجارة الدولية، وتحديد آثار هذه السياسات على مقومات الأمن الغذائي للدول المغاربية والدول النامية بشكل عام، باعتبار الدور الذي تلعبه التجارة الدولية كمصدر أساسي لإتاحة الغذاء المستدام لهذه الدول.

إلا أن الدراسة خلصت بأنه لا يزال تحرير التجارة العالمية مرتبطا ارتباطا كبيرا بإرادة الدول المتقدمة وفق ما تراه مناسبا لظروفها ومصالحها التجارية، مما يعمق من المشاكل المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة خاصة المتعلقة بالبعد البيئي، وأن سياسات تحرير التجارة الدولية على مقومات الأمن الغذائي المستدام للدول المغاربية يختلف حسب الوضع الاقتصادي لكل دولة ومدى قدرتها على التكيف والاستجابة للتغيرات الاقتصادية الدولية.

-دراسة باريك مراد 2013: دراسة بعنوان "التحرير التجاري وسعر الصرف –دراسة حالة الجزائر-"[5].

وتكمن إشكالية الدراسة في: "ماهي طبيعة العلاقة بين التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر؟".

[4] -رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر.

[5] -رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة تلمسان، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى تناول طبيعة العلاقة بين التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر، وذلك باستخدام نماذج شعاع الانحدار الذاتي "var"، وقد خلصت الدراسة إلى:

- أن هناك علاقة تأثير متبادل بين التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي؛
- أن سياسة الانفتاح التجاري تعمل على خفض مستوى سعر الصرف الحقيقي؛
- أن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري اقترب من مستواه التوازني في السنوات الأخيرة جراء ارتفاع أسعار المحروقات.

-دراسة نور الهدى بلحاج 2013: دراسة بعنوان "أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية-دراسة حالة الجزائر 2000-2009"[6].

وكانت إشكالية الدراسة كما يلي:" ما هو أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة 2000-2009؟".

كما تطرقت هذه الدراسة إلى فكرة مفادها بأنه لا تستطيع أي دولة إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي في مختلف القطاعات، وبالتالي استحالة العيش في معزل عن بقية العالم، ومع ظهور العولمة الاقتصادية أصبح تحرير التجارة من كل القيود حتمية لكل الدول وليس اختياريا، والجزائر كغيرها من الدول النامية تبنت استراتيجية التحرير، وعمليا وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهي في طريقها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن أثار الانفتاح التجاري على مؤشرات الاقتصاد الكلي الداخلية والخارجية يختلف من دولة إلى أخرى حسب السياسة والتطور الاقتصادي الذي تعرفه الدولة ونوعية المنتجات التي تصدرها الدولة وتستوردها هذه البلدان، كذلك أنه لا نستطيع ملامسة أثر انفتاح التجارة الخارجية للجزائر بسبب ارتفاع أسعار النفط وتمكن الجزائر من تحقيق وفرات مالية وتوازنات كلية وهذا لاعتمادها الكلي على قطاع المحروقات.

-دراسة حمشة عبد الحميد 2012: دراسة بعنوان "دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة-دراسة حالة الجزائر-"[7].

[6] -رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي من جامعة بسكرة، الجزائر.

[7] -رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي من جامعة بسكرة، الجزائر.

وأن إشكالية الدراسة تمحورت في: "كيف تساهم عملية تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟".

تم من خلال هذه الدراسة تحديد آليات تحرير التجارة الخارجية والمتمثلة في سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر، آلية التكتل الاقتصادي والمناطق الحرة، الخوصصة، تدعيم القطاع الخاص والعمل على تخفيض القيود الجمركية والجبائية والإدارية على أنشطة المؤسسات المصدرة، بحيث أن هذه الآليات تسهم بشكل كبير في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الدول المصدرة للنفط، وبالتالي تكون لها آثار ايجابية على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وعلى الدخل الإجمالي، والجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تحاول تنويع صادراتها من خلال الشراكة الاورو متوسطية والعمل على تفعيل مبادئ منظمة التجارة العالمية وذلك بإعادة تأهيل المؤسسات المصدرة ومحاولة إعادة تأهيل المؤسسات المصدرة وتحسين مناخ الاستثمار، وقد خلصت الدراسة إلى: أن سعر الصرف يساهم كأداة لتحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق جعل المنتجات المحلية أقل سعر وأكثر تنافسية في الأسواق الأجنبية وبالتالي زيادة الصادرات والتقليل من الواردات، كذلك أن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يساهم بشكل كبير في ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق خلق الثروة والقيمة المضافة للمؤسسات الإنتاجية.

-دراسة دريس رشيد 2014: دراسة بعنوان "انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2012"[8].

وأن الباحث أراد من خلال هذا المقال أن يعالج الإشكالية التالية: "هل كان للانفتاح التجاري في الجزائر تأثير على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012؟".

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات، وذلك بدراسة واقع الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2012 ثم أثر هذا الانفتاح على وضعية ميزان مدفوعاتها خلال نفس الفترة، باستخدام أربعة مؤشرات تتمثل في نسب التجارة وقيود التجارة، وقد خلصت الدراسة إلى: أن الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي لم يكن له أي تأثير على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال فترة الدراسة، باستثناء التغير في الهيكل السلعي للواردات ولكن بشكل لا يخدم الاقتصاد الوطني مما ساهم في استنزاف العملة الصعبة في السنوات الأخيرة.

[8] -مقال بمجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.

-دراسة(2007) Gilbert Niyongabo: دراسة بعنوان "سياسة الانفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية"[9]،

لقد جاءت هذه الدراسة لتبين أثر تغير درجة الانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية، حيث خلصت الدراسة إلى أن الدول التي كانت السباقة في الانفتاح التجاري هي أعلى نموا بشرط توفر الموارد الطبيعية لديها، وأنه يوجد تأثير تفاعلي بين الانفتاح الاقتصادي والانفتاح السياسي، تربطهما علاقة إيجابية مع زيادة الدخل.

-دراسة وزارة الاقتصاد والمالية المغربية 1997: بعنوان " الاقتصاد المغربي في وجه التجارة الحرة".

جاء في هذه الدراسة أنه من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية والمتمثلة في الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال تحرير التجارة الخارجية قامت المغرب في منتصف الثمانينات بتطبيق مجموعة من الإصلاحات كجزء من التكيف الهيكلي وقد ساعدها على ذلك تحديث النظام الضريبي لتحرير تجارتها الخارجية وتحديث الإطار القانوني تماشيا مع المعايير الدولية في مجال التجارة الدولية.

إلا أنه من النتائج السلبية للتحرير التجاري المغربي الذي ازداد سوءا على المدى القصير وكذا العجز على المدى المتوسط في الحساب الجاري نتيجة انفتاح السوق الداخلية على المنافسة التي أحدثتها المنتجات الأوروبية مما أدى إلى زيادة سريعة في الواردات وتفكيك التعريفة الجمركية.

استمرار القيود على المنتجات الزراعية المغربية وكذا عدم جدوة الامتيازات الممنوحة للمغرب من أجل الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي مما خلف تباطأ نمو الصادرات المغربية على الواردات.

10. المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، ومؤشرات قياس الانفتاح التجاري وكذا أدوات التحليل الإحصائي، والتي تمكننا من إعطاء تقدير إحصائي واضح نوعا ما.

11. صعوبات الدراسة:

- من بين الصعوبات التي واجهتها، عدم توفر معلومات على الاقتصاد التونسي والمغربي، إلا أنه استعنت كثيرا بمراجع اللغة الأجنبية؛
- التضارب والتناقض في دقة أرقام البيانات والمعطيات المتعلقة بموازين المدفوعات.

[9] -أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.

الفصل الأول:

تطور التحرير التجاري الدولي

تمهيد:

من الحقائق المسلم بها في عالم اليوم، أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن وذلك لأن إتباعها لهذه السياسة يضطر الدولة إلى أن تنتج كل احتياجاتها بنفسها بالرغم من أن ظروفها الاقتصادية والجغرافيا لا تمكنها من ذلك، ومهما يكن ميل الدول إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى إذ أن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع المؤهلة فيها لتبادلها بمنتجات دول أخرى، ومن هنا برزت أهمية التخصص الذي تقوم عليه التجارة الدولية.

إن أهم ما تميز به الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية هو حدوث تغيرات وتطورات أدت إلى تشكيل نظام دولي جديد بكل ملامحه وأبعاده ومقوماته، بحيث أن هذا النظام يسوده الفكر الغربي الديمقراطي الرأسمالي.

ولقد خلف هذا النظام الدولي واقعا جديدا تجسد على الخصوص في امتداد مستوى المنافسة، بحيث لم تعد الكيانات القطرية قادرة لوحدها على مواجهة الرهانات التي يفرضها التنافس الاقتصادي بين الدول، وهو ما أدى إلى التفكير في إنشاء تجمعات إقليمية كقوة اقتصادية فاعلة في العلاقات الدولية، استجابة للتطورات الاقتصادية العالمية، واعتبارا من أن هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية تمثل حلقة وصل بين الدول والنظام العالمي، أي أنها وسيلة فعالة لاندماج الدول ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم الفصل إلى أربعة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول أهم النظريات المفسرة للتجارة الدولية، بدءا بالنظرية الكلاسيكية وفق النفقات المطلقة وعلى رأسها آدم سميث، ليطورها ريكاردو وفق النفقات النسبية لتأتي بعده نموذج "هيكشر- أولين"، وأخيرا النظرية الحديثة في التجارة الدولية، وسنحاول في المبحث الثاني تسليط الضوء على أهم التطورات والتحولات الاقتصادية التي حدثت من بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية وقتنا الحالي من مشروع "مارشال"، مرورا بتعاظم دور "الشركات المتعددة الجنسيات" إلى "التكتلات الاقتصادية"، أما بخصوص المبحث الثالث فحاولنا أن نستعرض دور المؤسسات الدولية الرائدة في بعث التحرر التجاري الدولي.

في حين جاء في المبحث الرابع السياسات التجارية الدولية وواقع الدول النامية فيها وذلك من خلال التعريف بالسياسات التجارية، وكذا أدواتها، إلى أهم الإجراءات التي تتخذها الدول اتجاه التجارة الخارجية.

المبحث الأول: النظريات المفسرة للتجارة الدولية.

تعتبر المكاسب من التجارة الحافز الرئيسي لقيام التجارة بين الدول، وتزداد هذه المكاسب بسبب التخصص في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية للدول المشتركة في التجارة، وتعتبر النظرية الكلاسيكية أولى النظريات التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول، حيث تمثل هذه النظرية الأساس النظري لدراسة النظريات الحديثة في التجارة الخارجية.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية.

ظهرت التجارة الدولية منذ العصور التاريخية الأولى، مبنية على نظريات تهدف إلى تحليل الأسس التي تقوم عليها التجارة الدولية.

الفرع الأول: أفكار التجاريين.

يعرف الفكر التجاري (المركنتالي–Mercantilism) بأنه مجموعة المعتقدات الاقتصادية التي سادت أوروبا خلال الفترة 1500–1750م، والتي استهدفت التحكم في الأنشطة الاقتصادية المحلية والمعاملات التجارية الدولية، والغرض الأساسي من هذه السياسات والمعتقدات هو تركيم ثروة الأمم، ولعل الظروف التي سادت أوروبا في تلك الفترة قد ساعدت على خلق هذه الأفكار والتي ضمنت الاستكشافات الجغرافية التي أعطت الفرصة لتدفق المعادن النفيسة من العالم الجديد إلى أوروبا، هذا إلى جانب النمو السكاني وتزايد أهمية طبقة التجاريين على حساب الطبقة الإقطاعية[1].

وإثر ظهور المذهب التجاري، بدأت مجموعة من الناس أطلق عليهم التجاريون يكتبون المقالات عن التجارة الدولية[2]، تلخصت أهدافهم في جمع المعادن النفيسة (الذهب والفضة) حيث كانوا يعتبرونها أساس ثروة الأمة وعظمتها، ويمكن الحصول عليها من مناجم الذهب والفضة أو من التجارة الخارجية والتي كان نتيجتها إخضاع التجارة الخارجية للعديد من القيود الحمائية[3].

---

[1] – شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، عمان، 2012، ص: 31.

[2]– علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة، طبعة أولى، عمان، 2007، ص: 35.

[3]– سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، طبعة ثانية، القاهرة، 1993، ص: 79.

كما يرى الفكر التجاري* أن النظام الاقتصادي يتكون من ثلاثة قطاعات رئيسية هي: القطاع الإنتاجي، والقطاع الخارجي (المستعمرات) وأن طبقة التجاريين هي الطبقة المهمة في عملية النمو الاقتصادي التي تشيد بعنصر العمل في العملية الإنتاجية، وقد استخدموا نظرية القيمة في العمل أي أن قيمة السلعة يتم تحديدها بما يبذل في إنتاجها من ساعات عمل[1].

وانطلاقا من ذلك فقد اقترح التجاريون أن تقوم الدولة بالتدخل في الشؤون الاقتصادية وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات حتى تستطيع تحقيق فائض في الميزان التجاري لصالحها وتأتي بالذهب والفضة إليها[2]، لذلك يعتبر دعم الدولة مهم جدا بالنسبة للتجاريين.

وقد ظل هذا المذهب سائدا حتى ظهرت مدرسة الطبيعيين، والتي نادت بحرية النشاط الاقتصادي، وفق القاعدة المعروفة دعه يعمل «Laisser-faire» دعه يمر «Laisser-passer[3] »، الأمر الذي مهد الطريق لظهور أفكار الاقتصاديين التقليديين أمثال آدم سميث وريكاردو الذين هاجموا جميع أشكال الحماية والتدخل والقيود على التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث.

ظهرت النظرية التقليدية في التجارة الدولية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل على المذهب التجاري الذي كان يدعو إلى فرض القيود على التجارة الخارجية للحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة، فجاءت النظرية التقليدية التي من أهم روادها "آدم سميث" و"دافيد ريكاردو"، مدافعة عن حرية التجارة الخارجية مظهرة أن قوة الدولة الاقتصادية لا تكمن فيما تحويه خزائنها من معادن نفيسة فقط، وإنما فيما تحتويه من موارد اقتصادية حقيقية ممثلة في الأراضي وسلع الاستهلاك[4]، وبالتالي أن حرية التجارة الخارجية هي الطريق إلى زيادة ثروة البلاد الحقيقية.

---

[1] - Emmanuel Nyahoho et Pierre-Paul roulx, **Le commerce international :théories, politiques et perspectives industrielles,** Presses de l'Université du Québec , 3° Edition, canada, 2006, p: 37.

[2]- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 18.

* من أهم الكتاب التجاريين: ميسلدن Misselden توماس مان Thomas Mun، ميلنز Malynes للمزيد أنظر، تطور الفكر التجاري في نظرية التجارة الدولية، للكاتب سعيد النجار.

[3] - عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 11.

[4] –عادل أحمد حشيش، مجدي محمد شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص: 61.

كما تعد هذه النظرية أول نظرية ظهرت لتفسير قيام التجارة بين الدول للاقتصادي آدم سميث من خلال كتابه الشهير ثروة الأمم "Wealth of Nations" سنة 1776[1]، بحيث تعتبر وظيفة التجارة الخارجية هي التغلب على ضيق السوق المحلي وإيجاد المجال لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة الاستهلاك المحلي لكل دولة مشتركة في التجارة.

وقد كانت الدعوة آنذاك بضرورة أن يكون النظام الاقتصادي التقليدي يتسم بـ[2]:

1. إقرار مبدأ سيادة الحرية الاقتصادية وضرورة عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية؛
2. إمكانية تحقيق الانسجام التلقائي بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة دون تدبير لتحقيق مصلحة المجتمع، وكأنهم مدفوعون بفعل اليد الخفية التي أولاها آدم سميث الثقة الكبرى[3]؛
3. إن التشغيل الكامل يعتبر فرضا واقعا وقائما حيث أن الوحدات الاقتصادية الجزئية في سعيها لتحقيق أقصى ربح ممكن؛
4. يعتبر قانون "ساي" أو قانون الأسواق أساس الفكر الاقتصادي التقليدي، وينصرف هذا القانون إلى أن العرض يخلق الطلب المساوي له.

وبعد أن رأينا أهم سمات الفكر الاقتصادي التقليدي، نوجز الآن أهم فروضه المتمثلة في[4]:

1. أن عناصر الإنتاج تتمتع بحرية الانتقال داخل البلد فقط وليس إلى البلاد الأخرى؛
2. أن كل دولة تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون؛
3. أن الكلفة الحقيقية أي قيمة السلعة تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وفقا لنظرية القيمة في العمل؛
4. أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المستخدم في الإنتاج.

[1] – حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص: 33.

[2]– عادل أحمد حشيش، مجدي محمد شهاب، **المرجع السابق**، ص: 64.

[3]– سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 88.

[4]– حسام علي داود وآخرون، **المرجع السابق**، ص: 35.

ولقد أعتمد آدم سميث مبدأ التخصص وتقسيم العمل في المعاملات التي تتم بين إحدى الدول وباقي دول العالم وما يؤكد ذلك عبارته الشهيرة[1]:

« C'est la devise de tout chef de famille prudent que de ne pas tenter de faire lui-même ce qui lui serait plus couteux de faire que d'acheter ».

ويقصد بهذه العبارة بأن شعار أي مسؤول رشيد وحذر على عائلة، بعدم محاولة إنتاج منتوج ما بنفسه، عندما تكون تكلفة شراءه أقل من تكلفة إنتاجه، هنا آدم سميث أعطى مثالا بسيطا على العائلة ليعممه على الدول بقوله:

« Si un pays étranger peut nous fournir un produit mois cher que nous ne le produisons, nous avons intérêt à le leur acheter et à employer une partie de la production de notre propre industrie de manière à en tirer un avantage ».

من خلال هذه العبارة نستخلص بأنه إذا كان بلد أجنبي يستطيع تزويدنا بمنتوج أقل تكلفة، من تكلفة إنتاجنا له، فمن فائدتنا شراءه بدل إنتاجه، واستعمال جزء من تكلفة المنتوج في أغراض أخرى نستفيد منها.

إذا فيجب على الدول أن تتخصص في تصدير السلع على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة[2]، أي التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة واستيراد السلع التي تتمتع الدول الأخرى بميزة مطلقة في إنتاجها من يؤدي بكلتا الدولتين إلى الاستفادة من مزايا التكاليف المطلقة.

ولتوضيح فكرة الميزة المطلقة نفترض المثال التالي:

1. نفترض أن العالم يتكون من دولتين هما: الجزائر، تونس؛
2. أن هناك سلعتين يتم إنتاجهما: التمر، العجائن؛
3. تكلفة الإنتاج تقدر بساعات العمل، وأن الأجور متساوية في كلا البلدين.

[1] -Andrew Harrison et Ertugrul Dalkiran et Ena Elsey, **Business international et mondialisation: vers une nouvelle Europe,** Edition De Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 2004, p: 278.

[2] - Emmanuel Nyahoho et Pierre-Paul roulx, **0p cit**, p: 39.

جدول رقم (01): عدد ساعات العمل لإنتاج وحدة واحدة.

السلعة / الدولة	التمر	العجائن
الجزائر	2 ساعة / كلغ	4 ساعة / كلغ
تونس	5 ساعة / كلغ	1 ساعة / كلغ

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن الجزائر لها ميزة مطلقة في إنتاج التمر، بحيث تستطيع الحصول على كلغ من التمر خلال 2 ساعة، بينما تونس تحصل على كلغ واحد من التمر خلال 5 ساعات.

ويعني ذلك أن الجزائر أكثر كفاءة من تونس في إنتاج التمر، ووفقا لنظرية النفقات المطلقة يمكن قيام التجارة بين الدولتين حيث تتخصص الجزائر تخصصا كاملا في إنتاج التمر، وتتجه كافة الموارد وعناصر الإنتاج في الجزائر إلى إنتاج التمر وتترك إنتاج العجائن، في حين تتخصص تونس تخصصا كاملا في إنتاج العجائن بحيث تتجه كافة مواردها إلى إنتاج العجائن وتترك تماما إنتاج التمر، وستتم التجارة بين الدولتين على أساس: صادرات الجزائر ستكون من التمر وارداتها من العجائن وتكون صادرات تونس من العجائن وارداتها من التمر.

وبمعنى آخر فإن آدم سميث أرجع قيام التجارة إلى اختلاف النفقات المطلقة المتمثلة في ساعات العمل التي تتمتع بها الدولة في إنتاج سلعة ما وأن المكسب من التجارة سينتج عن التخصص وتقسيم العمل الدولي، واتساع السوق الدولي.

الفرع الثالث: نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو.

في عام 1817م نشر ديفيد ريكاردو كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي[1]، قدم فيه قانون النفقات النسبية "Law of Comparative Advantage" يقوم على أساس الميزة النسبية، وكان ما سبق ذلك السؤال الذي طرحه، ماذا سيحدث إذا كان لبلد ما ميزة مطلقة في إنتاج اثنين أو أكثر من المنتجات؟ وأنه يوجد بلد آخر ليس لديه ميزة مطلقة لأي منتج على الإطلاق؟ وهل هذا يعني أنه لا يمكنه أن يشارك في التجارة الدولية؟ وكانت الإجابة على هذا السؤال من خلال نظرية الميزة النسبية التي طورها ريكاردو في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 39.

والضرائب" وبين فيه بأنه توجد إمكانية المشاركة في التجارة الدولية مهما كانت الاختلافات في التكاليف النسبية للبلدان[1].

فطبقا لتحليل "ريكاردو" إذا كانت دولة ما متخلفة تخلف مطلق في كافة السلع فإنه لا يزال هناك أساس لقيام تجارة مربحة بينها وبين الدولة الأخرى على أساس الميزة النسبية موضحا ذلك بمثاله الشهير[2] عن إنتاج القماش والنبيذ في كل من بريطانيا والبرتغال.

ولقد بين ريكاردو بأنه ليس من الضروري توفر الميزة المطلقة للدولة في إنتاج إحدى السلع[3]، لكي تحقق مكاسب من التجارة الدولية بل يكفي أن يتوفر للدولة ما أسماه الميزة النسبية في إحدى أو بعض السلع التي تنتجها، لذلك فإن قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية عبر الدول وليس التكاليف المطلقة، وكما قال "jean-Marie Grether" يجب أن نأخذ في الحسبان بأن القمح والسكر ليس غذاء ينزل من السماء

" Que le blé et le sucre ne sont pas des mannes qui tombent du ciel" وأنه إذا كانت سنة من العمل في بلد ما تنتج 100 كيلو من القمح و20 كيلو من السكر، وفي بلد آخر سنة من العمل تنتج 200 كيلو من القمح و30 كيلو من السكر، فإنه تتحقق هنا مكاسب لكلا الدولتين في حالة قيام التجارة بينهما[4].

وقبل أن نعطي مثال يوضح النفقات النسبية نوجز أهم الافتراضات التي تقوم عليهم النظرية[5]:

1. وجود دولتين وسلعتين هما على التوالي: الأردن والعراق، الأحذية والأقمشة؛
2. حرية التجارة والمنافسة الكاملة؛
3. تكلفة الإنتاج تقاس بساعات العمل.

---

[1] -Andrew Harrison et Ertugrul Dalkiran et Ena Elsey, **Ibid**, p: 279.

[2]- السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص: 22.

[3]- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 36.

[4] - Jaime de Melo et Jean-Marie Grether, **Commerce international** :**théories et applications**, Université Paris ,imprimé en Bruxelles, Belgique 1997 p :73.

[5]-شقيري نوري موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص: 44.

الجدول رقم (2): عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج واحدة من السلع.

السلعة / الدولة	الأحذية (حذاء واحد)	الأقمشة (لكل قميص)
الأردن	80	90
العراق	120	100

المصدر: من إعداد الطالب.

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

1. أن العراق أقل كفاءة من الأردن في إنتاج كلا السلعتين، حيث أن تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة من الأحذية وتكلفة إنتاج الوحدة الواحدة من الأقمشة أعلى في العراق من الأردن، وهذا يعني أن الأردن لديها ميزة مطلقة في إنتاج كلا السلعتين.
2. أن التجارة يمكن أن تقوم بين الأردن والعراق، وتكون مربحة لكلا الدولتين، لأن تفوق الأردن على العراق في إنتاج السلعتين ليس بنفس الدرجة.
3. أن تفوق العراق على العراق في إنتاج الأحذية أكبر من تفوقها في إنتاج الأقمشة، بمعنى أن الأردن تستطيع إنتاج وحدة واحدة من الأحذية بما يعادل 80÷120 = 0.66 التكلفة في العراق، في حين أنها {الأردن} تستطيع إنتاج الأقمشة بما يعادل 90÷100 = 0.9 التكلفة في العراق.

ولهذا السبب فإن نسبة التكاليف في إنتاج الأحذية أقل من نسبة التكاليف الأقمشة، ويقصد هنا بنسبة التكلفة الحقيقية لكل سلعة عبر الدول.

وبناءا على ذلك فإن الأردن تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الأحذية ولوجود دولتين وسلعتين فقط، فإن ذلك يعني بالضرورة أن العراق تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الأقمشة، بسبب أنه لا يمكن أن تكون إحدى الدولتين تتمتع بميزة نسبية في إنتاج كلا السلعتين.[1]

إن الاختلاف في الميزة النسبية بين الدولتين، يمكنهما من الاستفادة من تطبيق مبدأ التخصص في الإنتاج ثم الاشتراك في التجارة الحرة، حيث أن كل دولة سوف تتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع بميزة نسبية في

[1]- حسام علي داود وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 39.

إنتاجها، ومبادلتها بالسلعة التي تنتجها الدولة الأخرى[1]، واعتمادا على ذلك فإن الأردن تتخصص في إنتاج الأحذية ثم مبادلتها بالأقمشة العراقية بحيث:

أ. **في غياب التجارة بين الدولتين:**

ستكون الأسعار الداخلية في كلا الدولتين متناسبة مع تكاليف الإنتاج، ومن ثم فإنه في ظل نسبة تكاليف الأحذية بالنسبة للقماش في العراق وهي 120÷100، فإنه يجب أن يتم مبادلة وحدة واحدة من الأحذية مقابل 1.2 قميص من القماش.

فإذا أمكن مبادلة وحدة من الأحذية في السوق مقابل 1.3 قميص من القماش بدلا من 1.2، فإن الناس عندئذ يستطيعون أن يربحوا بإنتاج أحذية إضافية، وبيعها بأكثر مما تكلف، وهذا سوف يخفض سعر الأحذية باتجاه النسبة 120÷100 وفي المقابل فإن نسبة تكلفة الأحذية إلى الأقمشة في الأردن هي 80÷90 = 0.89 حيث أنه سيتم تبادل وحدة من الأحذية مقابل 0.89 قميص من الأقمشة.

ب. **عند حدوث التبادل التجاري، وقيام التجارة بين الدولتين، فإن ما يحدث هو:**

- ✓ نتيجة لتخصص الأردن في إنتاج الأحذية، فإنها ستقوم بتحويل 90 ساعة من إنتاج الأقمشة إلى إنتاج الأحذية، وهذا سيجعلها تنتج 90÷80 =1.125 حذاء مقابل التضحية بوحدة واحدة من إنتاج الأقمشة (قميص).
- ✓ نتيجة لتخصص العراق في إنتاج الأقمشة، فإنها ستقوم بتحويل 120 ساعة عمل من إنتاج وحدة واحدة من الأحذية إلى إنتاج الأقمشة وهذا سيجعلها تنتج 120÷100= 1.20 وحدة قماش (قميص) مقابل التضحية بوحدة واحدة من الأحذية.
- ✓ المحصلة النهائية هي زيادة الإنتاج العالمي من الأحذية بمقدار 10÷80 = 0.125 وحدة، وزيادة الإنتاج العالمي من الأقمشة بمقدار 20÷100 = 0.20 وحدة.

هذا يعني أن إعادة تخصيص الموارد وفقا للميزة النسبية سيؤدي إلى زيادة الإنتاج العالمي من كلا السلعتين.

[1]- شريف علي الصوص، **التجارة الدولية الأسس والتطبيقات**، دار أسامة الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص: 44.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية.

ساهم النيوكلاسيك في تطور نظريات التجارة الدولية من خلال إبراز دور الطلب في تفسير قيام التجارة الدولية بالإضافة إلى جانب العرض[1] فقد ركزت النظرية التقليدية للتجارة الدولية على دور العرض في قيام التجارة لاعتماد روادها على نظرية العمل في القيمة كمقياس لتكلفة إنتاج السلعة، إلا أن هذا الفكر لم يأخذ في الحسبان جانب الطلب باعتباره الشق الثاني لتحديد أسعار السلع، بالإضافة إلى الأدوات التحليلية المتمثلة في منحنيات السواء[2]، كل هذا يؤدي إلى توضيح منطق النظرية النيوكلاسيكية في تفسير التجارة الدولية من خلال تفاعل جانبي الطلب والعرض.

الفرع الأول: من جانب الطلب.

تعكس منحنيات السواء أذواق المستهلكين في داخل الدولة حيث يعبر منحنى السواء عن التوليفات المختلفة من السلعتين مثلا القمح والمنسوجات التي تمنح المستهلك مستوى ثابت من الإشباع.

وعادة ما يكون منحنى السواء في الحالات العادية سالب الميل حيث أن ثبات مستوى الإشباع يتطلب إحلال سلعة ما محل السلعة الأخرى فانخفاض الكمية المستهلكة من القمح على سبيل المثال يتطلب زيادة الوحدات المستهلكة من المنسوجات حتى يظل مستوى الإشباع ثابت في المجتمع، وكلما ابتعد منحنى السواء عن نقطة الأصل زاد مستوى الإشباع المعبر عنه.

ويختلف وضع منحنيات السواء تبعا لاختلاف تفضيل المجتمع للسلعتين حيث يميل وضع منحنيات السواء تجاه محور السلعة التي يفضلها المجتمع.

الفرع الثاني: من جانب العرض.

قام تحليل الفرصة البديلة على أساس ثبات التكلفة إلا أن هذا الافتراض يعتبر إلى حد كبير غير واقعي، حيث أن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج سلعة معينة عادة ما تكون متزايدة وذلك لاختلاف كفاءة وحدات العنصر الإنتاجي فعند قيام التجارة بين دولتين ومع زيادة عملية تحويل الموارد إلى إنتاج السلعة التي تتميز الدولة نسبيا في إنتاجها تقل كفاءة الموارد المحولة لإنتاج السلعة ولذلك فإن إنتاج وحدة إضافية من السلعة التي تتميز الدولة في

[1]- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 65.

[2]- سامي عفيفي حاتم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 114.

إنتاجها نسبيا يتطلب استخدام كمية متزايدة من عناصر الإنتاج وبمعنى آخر لابد أن تتنازل الدولة عن كميات متزايدة من السلعة التي لا تتميز فيها نسبيا حتى يمكنها الحصول على وحدة إضافية من السلعة التي تتميز فيها نسبيا ويعني ذلك تزايد تكلفة الفرصة البديلة مع زيادة التخصص.

وفي هذه الحالة فإن ميل منحنى إمكانية الإنتاج سيكون متزايدا.

ويختلف شكل منحنى إمكانية الإنتاج نتيجة لاختلاف درجة توافر عناصر الإنتاج في الدولة والتكنولوجية المستخدمة في العملية الإنتاجية ولذلك يمثل منحنى إمكانية الإنتاج جانب العرض في أي دولة حيث يحدد قدرتها على إنتاج كميات مختلفة من السلعتين باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة.

المطلب الثالث: نظرية التجارة الدولية "لهكشر – أولين."

يتضح من النظريات السابقة للتجارة الدولية أن اختلاف النفقات النسبية أو الأسعار النسبية للسلع المختلفة بين دولتين يؤدي إلى اختلاف المزايا النسبية ومن ثم تكوين أساس لإمكانية قيام تجارة مربحة بين الدولتين.

وتحاول نظرية (هيكشر–أولين*) شرح وتفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية[1] ومن ثم أسباب اختلاف الميزات النسبية بين دول العالم، هذا تحديدا ما أجابت عليه النظرية الحديثة لتفسير التجارة الخارجية أو نظرية نسب عناصر الإنتاج[2] "هيكشر–أولين".

وذلك بوضع الفرضيات التالية:

1. يتكون العالم من دولتين يقومان بإنتاج سلعتين فقط باستخدام عنصرين من عناصر الإنتاج (العمل L، رأس المال K) وأن وفرة العنصرين تختلف من دولة إلى أخرى، دولة وفيرة L ودولة أخرى وفيرة K^3 ؛

[1]- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 95.

[2]– السيد متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 40.

* الاقتصاديين السويديين: أولين هو تلميذ هيكشر، على الرغم أن ما جاء به هيكشر يختلف عما جاء به أولين إلا أنه غالبا ما يتم إدراج مساهمتهما معا تحت عنوان "النظرية الحديثة في التجارة الخارجية "

[3]– عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 70.

2. تزايد تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلعتين، أي أن تكلفة الحصول على وحدة من K من دولة وفيرة رأس المال تكون أقل بالمقارنة مع دولة أخرى، ومن ثم لا يوجد ما يسمى بالتخصص الدولي الكامل حيث تقوم كل دولة بإنتاج السلعتين بكميات مختلفة؛
3. ثبات تكنولوجيا الإنتاج للسلعتين في الدولتين أي عدم إمكانية إنتاج سلعة معينة في إحدى الدول بطريقة إنتاج مكثفة لعنصر من العناصر الإنتاجية؛
4. أسواق السلعتين وكذا عوامل الإنتاج تعرفان منافسة تامة في كلا الدولتين؛
5. تحرك عوامل الإنتاج بحرية داخل الدولة فقط (لا يمكن أن تتحرك خارجها)[1] ؛
6. لا توجد موارد عاطلة في كلا الدولتين، وأن التجارة الدولية بين الدولتين متوازنة.

وتنقسم نظرية (هيكشر–أولين)* إلى نظريتين مترابطتين ببعضهما البعض[2]، فالنظرية الأولى والمعروفة بنظرية هبات عناصر الإنتاج وتختص بتفسير أسباب اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع بين الدول، والنظرية الثانية والمعروفة بنظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج وتختص بتفسير أثر التجارة الدولية على أسعار عناصر الإنتاج في الدول المختلفة.

الفرع الأول: نظرية هبات عناصر الإنتاج.

توضح هذه النظرية أن قيام التجارة المربحة بين دولتين يتطلب تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلعة التي يتطلب إنتاجها استخداما كثيفا* لعنصر الإنتاج المتوفر في الدولة نسبيا ومن ثم تستطيع إنتاج هذه السلعة بتكلفة نسبية أقل حيث ينخفض سعر هذا العنصر داخل الدولة[3].

كما تقوم الدولة باستيراد السلع التي يتطلب إنتاجها استخداما كثيفا لعنصر الإنتاج النادر نسبيا حيث ترتفع تكاليف إنتاج هذه السلعة بسبب ارتفاع سعر عنصر الإنتاج النادر نسبيا.

---

[1] – Dominick Salvatore, traductio par: Fabienne Leloup et Achille Hannequart, **Economie international**, Editions De Boeck Université, Bruxelles, Belgique 2008, p: 150.

[2]– إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 97.

[3]– شقيري نوري موسى وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 95.

* نظرية هيكشر–أولين لم تأخذ بعين الاعتبار عامل الذوق والعامل التكنولوجي وبالتالي متساويين في الدولتين.

* الكثافة: تتمتع بوفرة في عنصر إنتاجي ما.

ومعنى ذلك أن الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تقوم بتصدير السلع كثيفة العمل، واستيراد السلع كثيفة رأس المال كما أن الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال تقوم بتصدير السلع كثيفة رأس المال، واستيراد السلع كثيفة العمل من الدول الأخرى.

وقد قام الاقتصادي "سام ويلسون" « Paul Samuelson » باستخدام نموذج اقتصادي يعتمد على التحليل البياني لتفسير نظرية هكشر- أولين[1].

لتوضيح هذا النموذج، نفرض أن دولة ما تنتج سلعتين هما الأحذية والأقمشة وذلك باستخدام عنصرين إنتاجيين هما: رأس المال(K) والعمل(L)، ونفرض أن السلعة المراد إنتاجها هي الأقمشة، والشكل التالي يبين ثلاث منحنيات الناتج المتساوي لإنتاج سلعة الأقمشة، والمنحنيات هي C_3, C_2, C_1

شكل رقم(01): يوضح قيام التجارة المربحة بين دولتين وفق نظرية هبات عناصر الإنتاج.

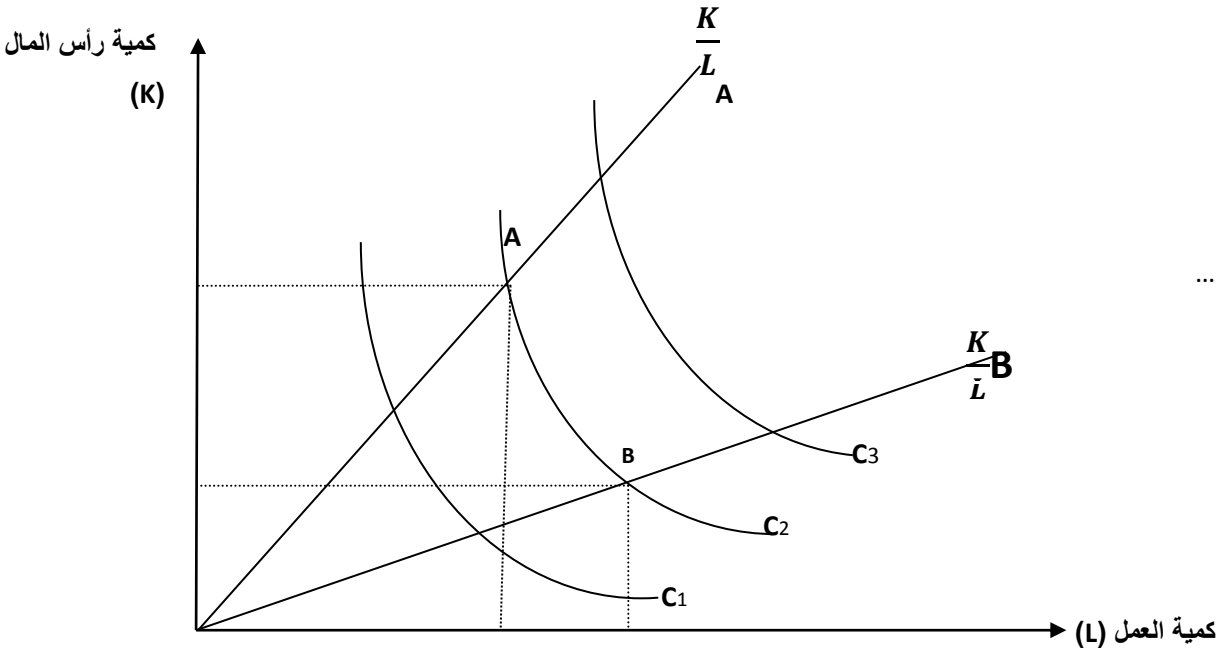

المصدر: شربي محمد الأمين، **محاضرات في مقياس التجارة الدولية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015.

من الشكل أعلاه نلاحظ ما يلي:

1. أن كل منحنى من منحنيات الناتج المتساوي C_3, C_2, C_1 يمثل معين وثابت من إنتاج الأقمشة؛
2. أن المنحنيات كلما ابتعدت عن نقطة الأصل، دل ذلك على زيادة عملية الإنتاج، لأن هذا بالضرورة يدل على استخدام كميات أكبر من رأس المال والعمل، فـ C_3 أعلى من C_2 وهذا الأخير أعلى من C_1؛

[1]- شربي محمد الأمين، **محاضرات في مقياس التجارة الدولية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2015.

3. أن مستوى الإنتاج C2 يتحقق إما:

أ. باستخدام كمية أكبر من عنصر العمل، وكميات أقل من رأس المال ⟸ النقطة B.

ب. باستخدام كمية أكبر من عنصر رأس المال، وكميات أقل من العمل ⟸ النقطة A.

تحليل الشكل البياني:

- عند النقطة A تكون نسبة رأس المال إلى العمل $\frac{K}{L}$ كبيرة، وذلك بسبب زيادة رأس المال وانخفاض كمية العمل، وذلك عند مستوى ثابت من الإنتاج في C2.
- عند النقطة B تكون نسبة رأس المال إلى العمل $\frac{K}{L}$ قليلة، وذلك بسبب انخفاض رأس المال وزيادة كمية العمل المستخدمة في عملية إنتاج سلعة الأقمشة.

ومنه نستنتج بأنه نستطيع إحلال عنصر إنتاجي محل آخر وذلك دون تخفيض في الكميات المنتجة من السلعة.

الفرع الثاني: نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج.

من أهم أركان نظرية "هيكشر–أولين" في التجارة الدولية، نظرية تساوي أثمان عناصر الإنتاج، فعند بدأ النظرية من فرض ثبات كميات عناصر الإنتاج في كل من البلدين وتذهب إلى كل بلد سيتخصص في إنتاج السلعة الكثيفة في استخدام عنصر الإنتاج الأكثر وفرة، وطبقا للمعطيات من عناصر الإنتاج يكون ثمن العنصر الأكثر وفرة منخفضا وثمن العنصر النادر مرتفعا، فقيام التجارة الدولية يزيد من الطلب على عنصر الإنتاج الأكثر وفرة ويقلل من الطلب على عنصر الإنتاج الأقل وفرة ويترتب على قيام التجارة اتجاه ثمن العنصر الوفير إلى الارتفاع، واتجاه ثمن العنصر النادر إلى الانخفاض وإذا توافرت شروط معينة فإن سيادة ثمن واحد لكل من العنصرين داخل الدولتين[1].

لكن السؤال الذي يطرح هو: **ما هي توليفة الإنتاج التي تختارها؟ أي ما هو العنصر الإنتاجي الذي نستخدمه بنسبة أكبر من العنصر الإنتاجي الآخر؟**

إن استخدام كمية عنصر الإنتاج (عوامل الإنتاج) بنسبة أكبر يتوقف على أسعار عناصر(عوامل) الإنتاج في حد ذاتها، وهاته الأخيرة –أسعار عوامل الإنتاج– تعتمد بالأساس على مدى الوفرة النسبية لها داخل حدود

[1]– عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 109.

كل دولة، وبما أن وفرة عوامل الإنتاج تختلف من دولة إلى أخرى، يقودنا هذا إلى القول بأن كل دولة ستختار توليفة إنتاجية تختلف عن الدولة الأخرى، وبافتراض ثبات مستوى التكاليف، فإن كل دولة سوف تسعى إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من السلعة، أي أن نقطة الإنتاج المثلى سيتم تحديدها من خلال نسبة سعر العمل(W) "الأجر" إلى سعر رأس المال(R) "الفائدة"، أي أن $\frac{w}{R}$ هي التي تحدد كمية الإنتاج المثلى، وهذا ما يقودنا إلى تحديد توليفة الإنتاج المثلى لعوامل الإنتاج $\frac{K}{L}$.

فإذا كانت النسبة $\frac{w}{R}$ مرتفعة دل هذا على أن التوليفة الإنتاجية $\frac{K}{L}$ تكون كذلك مرتفعة كما هو موضح عند النقطة A في الشكل البياني رقم(01)، وهذا يوضح أن سعر العمل مرتفع مما يدل هذا كذلك على أن عنصر العمل غير متوفر نسبيا، لأن انخفاض الوفرة النسبية لعنصر العمل(L) تؤدي إلى ارتفاع سعر العمل(W)، وانخفاض سعر رأس المال(R) يسبب زيادة الوفرة النسبية لرأس المال(K)[1].

نستنتج بأن العلاقة بين نسبة سعر العمل إلى سعر رأس المال$\frac{w}{R}$ ونسبة رأس المال إلى العمل $\frac{K}{L}$ هي علاقة طردية موجبة، مما يعني أن ارتفاع السعر النسبي للعمل يقود إلى استخدام عنصر رأس المال بشكل أكبر من أجل تخفيض التكاليف.

وبالتالي أن الدولة التي تتوفر على وفرة نسبية في عنصر إنتاجي معين فإنها ستقوم بإنتاج السلعة التي تحتاج هذا العنصر الإنتاجي المتوفر، ثم تقوم بتصدير هاته السلعة واستيراد السلعة التي تحتاج إلى العنصر الإنتاجي الذي لا تملك فيه وفرة نسبية[2].

فالتجارة الدولية يترتب عليها ارتفاع ثمن العنصر الوفير وانخفاض ثمن العنصر النادر، بل واتجاه ثمن العنصر الواحد إلى التساوي داخل البلاد المختلفة، وبالتالي تؤدي إلى تضييق الفروق بين الدول المختلفة في مستوى الدخل، مما يسهم في تساوي أجور العمالة ذوي المهارات المتجانسة داخل الدول التي تتم بينهما التجارة في الأجل الطويل[3] وبالمثل سوف تؤدي إلى تساوي أسعار الفائدة على رؤوس الأموال.

---

[1]- شربي محمد الأمين، **المرجع السابق**.

[2]- **المرجع نفسه**.

[3]- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **المرجع السابق**، ص: 103.

المطلب الرابع: نظرية التجارة المبنية على الاختلافات التكنولوجيا.

يطلق عليها أيضا النظرية التكنولوجيا في التجارة الخارجية والتي تتكون من ثلاث نماذج[1] طبقا لتعريف قدمه "هاري جونسن" "H.Johnson" وهما: نموذج اقتصاديات الحجم، نموذج الفجوة التكنولوجيا ونموذج دورة المنتج حيث تمثل نموذج اقتصاديات الحجم في الدور الذي لعبته الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج لنموذج "هيكشر-أولين"، أما النموذجان الآخرين فيعملان على توضيح قيام التجارة الدولية على أساس التغيرات والتطورات التكنولوجيا وبما أن عامل الزمن مستخدم بطريقة أساسية في كل من هذين النموذجين (نموذج الفجوة التكنولوجيا ونموذج دورة حياة المنتج) فهما ذو طبيعة حركية وديناميكية[2] أما نموذج اقتصاديات الحجم فهو ذو طبيعة ساكنة.

الفرع الأول: نموذج الفجوة التكنولوجية.

طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجيا "Technological Gap Model" فإن قدرا كبيرا من التجارة الدولية مبني على إدخال منتجات جديدة أو طرق إنتاج مستحدثة، ويعطي هذا الأمر للدولة صاحبة الابتكار ميزة نسبية احتكارية مؤقتة في السوق العالمي، وتزول هذه الميزة الاحتكارية بانتشار التكنولوجيا الجديدة وقيام بعض الدول الأخرى بإنتاج سلعة مقلدة.

ويشير "بورنز" إلى وجود نوعين من فترات الإبطاء "Time Lags" في عملية الانتشار الدولي للتكنولوجيا الحديثة هما[3]:

أ. فترة إبطاء رد الفعل "Reaction Lag" ويطلق عليها أيضا فجوة تأخر الطلب "Demand Lag"وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الابتكار الجديد لأول مرة واللحظة التي يتعرف فيها المنتجون في الدول الأخرى على حاجاتهم للاستجابة للتغيرات الحادثة، ويتحقق ذلك عندما تبدأ الدولة المبتكرة في تصدير السلعة الجديدة إلى الدول الأخرى، وهنا يشعر المنتجون في هذه الدول بتحدي المنافسة الجديدة ويعترفون بحاجاتهم إلى رد فعل ملائم بتعبير أخر، تتمثل هذه الفجوة في الفترة بين بداية استهلاك هذه السلعة في الدول موطن الابتكار واستهلاك هذه السلعة في الدول الأخرى.

---

[1]- سامي عفيفي حاتم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 215.

[2]- علي عبد الفتاح أبو شرار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 154.

[3]- السيد متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 63.

ب. فترة إبطاء التقليد"Imitatio Lag" وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الإنتاج الأصلي) وإنتاج الدول الأخرى لها (الإنتاج المقلد) وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدول المبتكرة في التراجع، ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى.

وكنتيجة لذلك تتمتع الدولة المخترعة بميزة نسبية وطنية ذات طبيعة وقتية مرتبطة بطول الفترة الزمنية التي تحتفظ فيها الدولة المخترعة بتفوقها النسبي في نطاق المعرفة الفنية، فالدول صاحبة الاختراع تمثل في هذه الحالة المصدر الوحيد للسلع كثيفة التكنولوجيا في جميع الأسواق الدولية إلى أن تستطيع الدول الأخرى تحقيق نجاح في مجال نقل أو تقليد التكنولوجيا المتكافئة.

الفرع الثاني: نموذج دورة حياة المنتج.

يأخذ هذا النموذج أهمية ومكانا في الدول الصناعية الأكثر تقدما، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وألمانيا نظرا لتوفر المقومات الأساسية لهذه الاختراعات ممثلة في الطلب الداخلي والمعرفة التكنولوجية التي تبرر استحداث المنتج الجديد.

إذا نموذج دورة المنتج* هو النموذج الأعم والأوسع من نموذج الفجوة التكنولوجية، والذي طوره « Vernon» عام 1966 وأسقطه على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها تتمتع بالتفوق التكنولوجي الذي يعطيها دورا رياديا في تطوير منتجات جديدة وتصنيعها عبر مراحل يمر بها المنتج الجديد[1]

وكما يبين نموذج دورة المنتج أن أعدادا كبيرة من الإنتاج الجديد يبدأ بإنتاجها وبيعها في الأسواق المحلية الأمريكية، وأن ينشر المنتج الجديد ويصبح كثير الاستعمال في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يجذب انتباه

[1]- خالد المرزوق، **الاقتصاد الدولي: الأساليب النظرية الحديثة في التجارة الدولية**، بدون دار نشر، العراق، 2009، ص: 13.

* دورة المنتج تمر بأربعة مراحل: 1- اختراع وتطوير وتعديل المنتج في الولايات المتحدة؛

2-زيادة الطلب الأجنبي على المنتج الجديد وبالتالي زيادة الصادرات؛

3-انخفاض في صادرات الولايات المتحدة من المنتج بسبب الشركات الأجنبية التي بدأت في إنتاجه؛

4-عندما تنخفض أسعار المنتج في الدول الأجنبية تصبح الولايات المتحدة مستوردا صافيا للمنتج.

للمزيد من التفصيل أنظر: علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص: 157.

البلدان الأخرى والتجار الأجانب الذين يعقدون صفقات تجارية لشراء هذا المنتج، وتصبح الولايات المتحدة دولة مصدرة لهذا المنتج الجديد[1].

وعندما ينمو الطلب الأجنبي على المنتج الجديد وتصل مبيعات الولايات المتحدة في بعض الدول إلى مستوى عال وكاف مما يغري الشركات الأجنبية غير الأمريكية في الشروع بإنتاج هذا المنتج وتصديره لسد حاجات بعض البلدان، عندها تبدأ صادرات الولايات المتحدة لهذا المنتج بالانخفاض.

وأخيرا، وعندما تتمكن الشركات الأجنبية من فهم العملية الإنتاجية للمنتج الجديد فهما كاملا، وخفض تكلفة إنتاجه عن طريق زيادة كمية الإنتاج منه، فمن المحتمل أن تقوم هذه الشركات بتصدير هذا المنتج إلى الولايات المتحدة نفسها، وهذا يمثل نهاية دورة المنتج، وهكذا نجد أن الولايات المتحدة بدأت كمصدر وحيد لهذا المنتج ومن ثم صارت تتنافس مع المنتجين الأجانب على مبيعات التصدير إلى أن أصبحت مستوردا صافيا لهذا المنتج.

ولتوضيح أسلوب دورة الإنتاج وما يرافقها من تغيرات في الميزان التجاري الأمريكي، نستخدم الشكل التالي:

[1]- حسام علي داود و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 54.

شكل رقم(02): شكل يوضح أسلوب دورة المنتوج.

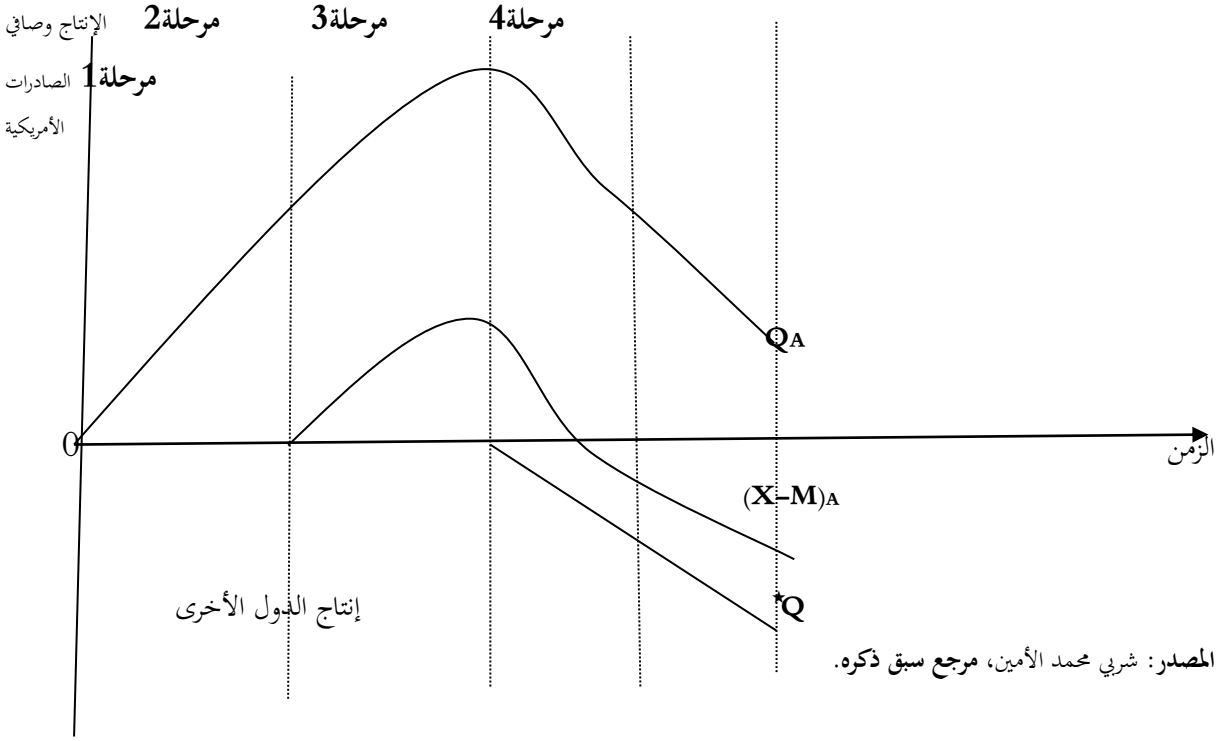

المصدر: شربي محمد الأمين، **مرجع سبق ذكره**.

Q_A: تمثل كميات الإنتاج الأمريكي؛

Q^*: تمثل كميات الإنتاج للدول الأخرى؛

$(X-M)_A$: صافي الصادرات الأمريكية.

شرح شكل رقم(02):

المرحلة 1: يبدأ تطوير وإنتاج المنتج في السوق الأمريكية، مما يؤدي إلى زيادة Q_A؛

المرحلة 2: بعد نجاح المنتج في السوق الأمريكية، وبداية زيادة الطلب عليه من طرف الدول الأخرى، يؤدي إلى زيادة الإنتاج من المنتج الجديد (QA)، وهذا سيسمح بزيادة الفجوة بين الصادرات والواردات الأمريكية، أي يعني هذا زيادة $(X-M)_A$؛

المرحلة 3: بعد تمكن الدول الأخرى من إنتاج هذا المنتج الجديد، وهذا طبعا بعد اكتسابها للتكنولوجيا، فإن ذلك يعني زيادة Q^* وفي نفس الوقت تناقص Q_A، مما يؤدي إلى انخفاض الفجوة بين الصادرات والواردات الأمريكية أي انخفاض $(X-M)_A$؛

المرحلة 4: بزيادة إنتاج الدول الأخرى لهذا المنتج الجديد تحقق ما يعرف بوفرات الحجم أو الإنتاج، مما يكسب هذه الدول ميزة نسبية في إنتاج هذا المنتج نتيجة لانخفاض التكاليف، ويجعل الولايات المتحدة الأمريكية مستوردة

لهذا المنتج، وفي هذه المرحلة فإن $Q^{\star}$ تستمر في الزيادة، بينما Q_A و$(X-M)_A$ تستمر في التناقص إلى درجة يصبح فيها صافي الصادرات الأمريكية $(X-M)_A$ سالبا.

وفي الأخير، وكخلاصة لما تقدم ذكره فإن نظريات التجارة الخارجية في صيغها المختلفة تتميز في أن كل دولة تميل إلى التخصص في انتاج وتصدير السلع التي تتفوق في انتاجها، وتستورد السلع التي تمتاز الدول الأخرى في انتاجها نسبيا، كما أن اختلاف نسب عوامل الإنتاج غالبا ما يؤدي إلى تخصص الأقاليم في انتاج السلعة بالرغم من عدم توافر العوامل الأخرى، إلا أنه يمكن أن توجه إلى هذه النظريات عدة انتقادات، والتي من بينها:

- أن نظريات التجارة الخارجية أهملت سريان مبادئ المنافسة الحرة والاحتكار، والتي تتميز بها أغلب فروع العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن في هذه الأنظمة تتغير ظروف التصدير والاستيراد؛
- أن من بين فروض النظريات السابقة في التجارة الخارجية، الربح لجميع الأطراف (الدول) الداخلة في التجارة الخارجية، إلا أنه يتبين لنا في الوقت الحالي بأن عدة دول تتبع سياسة إحلال الواردات، مما تحول دون قيام التجارة الخارجية؛
- أن سياسات حماية مستوى التشغيل والصناعات المحلية في الداخل أدت فرض رسوم جمركية، والتي تعتبر عائقا أمام التجارة الخارجية، وبالتالي فإن النظريات المفسرة للتجارة الخارجية والمعتمدة في اطارها على حرية انتقال عوامل الإنتاج، ستؤدي إلى التناقض في مبادئ التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: التحولات الاقتصادية العالمية.

بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945، بدأت معظم دول العالم سواء المنتصرة منها أو المهزومة في إقرار مبدأ أنه لا حرب عالمية ثالثة بعد ذلك، وأنه لابد من العودة إلى مبدأ يقر أنه على الاقتصاد أن يقود السياسة أي أن التوجهات السياسية لأي دولة يجب أن تصب في المصلحة الاقتصادية العليا لكل دولة، وبالتالي لا مناص من ضرورة إعادة بناء الاقتصاديات التي دمرتها الحرب، ولابد من توافر قدر من الاستقرار النقدي والاقتصادي على مستوى الاقتصاد العالمي.

إذ خرجت أوروبا واليابان من الحرب، وقد دمرت بنيتها الأساسية وهدمت معظم صناعاتها، وواجهتا مشكلة إعادة التعمير وبناء القدرة الاقتصادية لهما لمواصلة الحياة بعد انتهاء هذه الحرب، مما تطلب استثمارات هائلة لاستعادة نشاطها الاقتصادي الذي يعتبر من أهم الأسس والعوامل التي تحدد طبيعة العلاقات بين الدول المختلفة، بل يعتبر أكثر فاعلية وتأثيرا.

وكما يمكن القول بصفة عامة أن التبادل التجاري بين الدول كان دائما وسيلة هامة للحصول على عائد ملموس يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الأطراف، مما أدى بأوروبا الغربية في ذلك الوقت إلى تحرير التجارة الخارجية ليتسنى لها تصحيح اختلال موازين مدفوعاتها، ولكي نستطيع الإلمام بالدور الهام الذي تقوم به التجارة الدولية في هذا المجال فمن الضروري أن نشير إلى صور التعاون الدولي في مجال التبادل التجاري.

المطلب الأول: مشروع مارشال.

أخذت الولايات المتحدة الأمريكية زمام المبادرة في زعامة ما أطلق عليه العالم الحر، بإعلان وزير خارجيتها "جورج مارشال" في محاضرة بجامعة هارفارد في 5 يونيو 1947 مبادرة مهمة، وهي ما عرف في ما بعد باسم "مشروع مارشال" فطلب "مارشال" في محاضرته وضع برنامج خاص لمساعدة أوروبا اقتصاديا مبينا أهمية إعادة إحياء الاتحاد الأوروبي[1]، وطالب جميع الدول الأوروبية وكانت الدعوة أيضا تشمل الاتحاد السوفيتي بالتعاون فيما بينها لوضع خطة لإعادة بناء ما دمرته الحرب واستعداد الولايات المتحدة للمساهمة المالية وهذا نظرا لانتعاش الاقتصاد الأمريكي جراء الحرب بعدما عانى من ركود شديد منذ الأزمة العالمية في سنة 1929.

وعند خروج أوروبا من الحرب محطمة كانت قدرتها على الاستيراد من الولايات المتحدة منعدمة أو شبه منعدمة ومعنى ذلك أن أسواق العالم الخارجي كانت شبه مغلقة أمام الاقتصاد الأمريكي الذي خرج من الحرب أقوى مما كان عليه قبل الحرب ومع توقف المجهود الحربي كان قطاع مهم من الاقتصاد الأمريكي مهددا بنقص

[1]- حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، المجلس الوطني للثقافة والأدب، الكويت، 2000، ص: 19.

الطلب عليه من الداخل والخارج، لأن الولايات المتحدة لم تعاني من مشاكل إعادة البناء التي عرفتها الدول الأخرى[1]، وبذلك خرجت الولايات المتحدة باقتصاد بالغ القوة في مواجهة عالم بالغ الضعف من حيث القدرة على الإنتاج والتبادل ومن هنا فقد كانت الدعوة إلى تعمير أوروبا خدمة للاقتصاد الأمريكي[2] وذلك بتوفير أسواق جديدة له في فترة التعمير.

كما يرى الكثيرين بأن مشروع مارشال (إعادة إنعاش أوروبا) قد حقق نجاحا لا مراء فيه، وذلك باستعادة القدرة الإنتاجية لأوروبا وإحياء التجارة الحرة بين الدول الأوروبي، فمع نهاية المشروع في 1951 زاد الإنتاج الأوروبي بحوالي الثلث على ما كان عليه في بدايته، خاصة وفي ضوء مبادرة مارشال، اجتمعت ست عشرة دولة أوروبية في باريس وكونت ما عرف بالمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي" OEEC"[3].

ولعل الأمر الأكثر أهمية في مشروع مارشال هو ما ترتب على تنفيذه من توجهات في السياسات والمؤسسات الاقتصادية فعند خروج الدول الأوروبية من الحرب وفي ظل اقتصاديات الحرب كان من الممكن أن تتجه أوروبا عند إعادة البناء إلى الاستمرار في الأخذ بسياسات التقييد والرقابة التي عرفتها طوال سنوات الحرب، فجاء "مشروع مارشال" قائما على أساس العمل في الإسراع بتحرير التجارة وإزالة القيود وبذلك ساهم في وضع أساس النظام الاقتصادي العالمي القائم على حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال، وقد ترتب على ذلك أن عمدت الدول الأوروبية إلى تكوين اتحاد للمدفوعات الأوروبية فيما بينها مما ساعد ذلك على أمرين كان لهما الأثر الكبير في التطورات الاقتصادية اللاحقة[4]، الأمر الأول هو تدعيم فكرة التجارة متعددة الأطراف والابتعاد عن فكرة المقايضة واتفاقات الدفع، والأمر الثاني هو دفع فكرة التعاون الإقليمي والتنسيق في السياسات المالية والاقتصادية للدول الأوروبية فيما بينها، الأمر الذي تطور فيما بعد إلى إنشاء السوق الأوروبية المشتركة ثم الاتحاد الأوروبي الذي سنراه لاحقا.

---

[1] - Gérard Bossuat, **L'Europe occidentale a L'heure américaine: le plan Marshall et L'unité européenne 1945-1952**, Editions Complexe, France, Paris, 1992, p: 131.

[2]- Michael.J.Hogan**. the marchall plan : America .Britain and the Reconstructio of Western Europe**.1947-1952, Combridge, 1987, p: 45.

[3] - سماعي علي، **مكانة صندوق النقد الدولي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007/ 2008، ص: 139.

[4]- http://www.oecd.org/general/organisationforeuropeaneconomicco-operation.htm

L'Organisation européenne de coopération économique (OECE) تاريخ المطالعة: 07جانفي 2015، الساعة:15:11

المطلب الثاني: سقوط الاتحاد السوفييتي.

مع سقوط الاتحاد السوفيتي سنة 1991 وانهيار النظم الاشتراكية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وسقوط جدار برلين سنة 1989 وبعد نجاح حزب المحافظين بزعامة مارجريت تاتشر "Margaret Thatcher" في الانتخابات، حيث قامت بإلغاء المبادئ الكينيزية المكونة من حزمة من التوجهات مثل المحافظة على نسبة العمالة العالية والحد من الإنفاق العام[1]، وكان الأهم جراء تفكك الاتحاد السوفييتي إلى دول مستقلة تحول دول أوروبا الشرقية نحو تبني التحرير الاقتصادي وذلك بتخلصها من التبعية الشيوعية والاشتراكية له، كما أدى تبني الصين تدريجيا لهذه السياسة الاقتصادية إلى إعطاء القدوة للدول النامية لأن تحذوا حذوها[2]، إلى أن انتصرت الرأسمالية الأمريكية بسبب ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية من قوة اقتصادية وعسكرية وسياسية فقد أغراها هذا الوضع لتتجه نحو جعل تجربتها في مجال التجارة وفتح الأسواق العالمية أمام السلع والخدمات الأمريكية تجربة رائدة تصلح لكل دولة ومجتمع، فأصبح لزاما على كل دولة أن تطبق النظرية الرأسمالية وأن تلغي حواجز انتقال السلع والخدمات وأن تطبق الديمقراطية والحريات العامة وانتشرت الآن في كل بقاع العالم تقريبا وأصبحت معظم الأمم جزءا من نظام واحد متكامل للرأسمالية العالمية[3] كما ساهمت أوروبا الغربية في نشرها وبدت روسيا والصين قوة رأسمالية أي بتعبير آخر تربة خصبة لها.

كما يرى البعض أن هذا الإخفاق هو انتصار حاسم للرأسمالية كما قال "فوكويا" في كتابه نهاية التاريخ، أن مرحلة الليبرالية الجديدة تتوالد اليوم في محاولة جديدة لتوحيد العالم أو عولمته[4].

ولقد واجه صندوق النقد الدولي مشكلة انتقال[5] هذه الدول وتحولها إلى اقتصاد السوق حيث بدأت هذه الدول تدخل مرحلة الاقتصاديات الانتقالية وقد تطلب الأمر توفير تسهيلات مالية وائتمانية كبيرة حتى تتمكن هذه الدول من إجراء التحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق، مما أدى إلى ظهور السياسات التخصيصية والإصلاح الاقتصادي وكلها تعبر عن استعادة دور السوق وتضييق دور الدولة في الاقتصاد مما أسهم في تطورات وترتيبات إقليمية للتعاون الاقتصادي بين مجموعات متقاربة اقتصاديا وأهمها تجربة الاتحاد الأوروبي والذي ساعد على ظهور قضايا جديدة مثل ما أطلق عليها العولمة.

---

[1] - James Fletcher**, Capitalism A Very short Introduction ,** Oxford University, 2004, p: 71.

[2] - Francoise Lemoine, **L'économic Chinoise,** Paris, France, 2006, p: 23.

[3]- روبرت رايش، ترجمة أحمد إصلاح، **الرأسمالية الطاغية**، الدار الدولية للاستثمارات الدولية الثقافية، القاهرة، مصر، 2009، ص: 8.

[4]– خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، المسيلة، الجزائر، 2011، ص: 122.

[5]– حازم الببلاوي، **المرجع السابق**، ص: 150.

المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات.

الشركات المتعددة الجنسيات أو عابرة القوميات، هي شركات عالمية النشاط والتي تعتبر في كل معانيها إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي، من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة، من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد ظاهرة العالمية في كافة المجلات بسبب ما تمتلكه من إمكانيات تمويلية هائلة وتكنولوجيا عالية مكنتها من تعاظم دورها وقيامها باستثمارات دولية ضخمة وواسعة لتنوع أنشطتها حتمت على الدول المستقطبة لها للخضوع لشروطها لما لها من القدرة في تحويل الإنتاج و الاستثمار من دولة إلى أخرى.

ناهيك عن استحواذها على حوالي 40 % من حجم التجارة الدولية، بل إن حوالي 80 % من مبيعات العالم تتم من خلال تلك الشركات[1] وبالتالي فإنها وبلا شك تؤثر على منظومة وهيكل التجارة الدولية بتوسيع عدد وتشكيلة روابطها التجارية بين بعضها البعض[2]، حتى تعمق مفهوم العالمية والذي يتمثل بصفة أساسية في تطوير إطار أعمال منظم عابر القوميات يؤدي إلى عولمة الاقتصاد، من خلال تعزيز أكثر لحرية التجارة والتكنولوجيا والاستثمار بما في ذلك الدفع نحو توحيد أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة.

كما أن تأثيرها على توجهات الاستثمار الدولي والتجارة العالمية، يؤدي بها إلى التأثير في النظام التجاري الدولي ولأنها متفرعة ومنتشرة في كافة أنحاء العالم فإنها تسعى في الحد من كافة الحواجز الإدارية أو الضريبية أو الجمركية والتي تعيق ولوجها إلى الأسواق الخارجية أو التي تقلل من أرباحها، حتى أن أحد التقارير الصادرة في عام 1992 عن أمانة الأمم المتحدة، أشارت إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يتزايد تكاملا[3].

إذا فالشركات المتعددة الجنسيات هي مؤسسات ربحية خاصة، تمارس نشاطات إنتاجية، توزيعية وبحثية في أكثر من بلد واحد، يتمثل واحد من أهم معالمها في المرونة في نقل المنتجات حول العالم، فعملياتها المتمثلة في

---

[1]- عبد المطلب عبد المجيد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص: 197.

[2] -Theodore Moran**, Multinational Corporations : the political economy of foreign direct investment**, Lexington Massachusetts, USA, 1985, p:78**.**

[3] - Andrew Harrison et Ertugrul Dalkiran et Ena Elsey, **Business international et mondialisation: vers une nouvelle Europe,** 0p cit, p: 63-64 .

الاستثمار الأجنبي المباشر وما ساعدها في انخفاض تكلفة النقل والاتصالات، لعبت دورا حاسما في عولمة الاقتصاد العالمي، وبعث عمليات تحرير التجارة الدولية.

المطلب الرابع: التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة.

من المعروف أن من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة مما قلل من أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي بحيث حل محله الإقليم الاقتصادي في مجموعه للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية.

وتعكس هذه التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي، والاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، وفي نفس الوقت الذي تعمل فيه الشركات المتعددة الجنسيات على إيجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات[1].

وبلغة النسب نجد أن أنظمة التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية بكل صورها تشمل حوالي 75 % من دول العالم، وحوالي 80 % من سكان العالم، وتسيطر على حوالي 85 % من التجارة العالمية، هذا يدل على مدى الآثار التي تحملها تلك التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي الجديد وتوجهاته[2]، خاصة إذا علمنا أن منظمة التجارة العالمية تسمحان بقيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

ومن هذه التكتلات الاقتصادية نجد الاتحاد الأوروبي، وتكتل النافتا "NAFTA" في أمريكا الشمالية والتكتل الخاص بالأسيان"ASEAN" والأبيك "APEC" في آسيا، والاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى والآن أصبحت هذه التكتلات الاقتصادية موضوع بحث واهتمام من قبل العالم وذلك بعد قيام السوق الأوروبية المشتركة التي برهنت وأكدت على أهمية التكامل الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي للدول المتكاملة اقتصاديا، لذلك ارتأينا أن نقدم شرح لكل تكتل ولو بإيجاز:

1. **التكتل الاقتصادي الأوروبي:** يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر، وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج فقد تعدى هذا التكتل الاقتصادي مرحلة منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة إلى أن وصل مرحلة الاتحاد الاقتصادي وهذه مرحلة متقدمة من التكامل

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **المرجع السابق**، ص: 119.

[2] - UNCTAD, **trade and development, report 2013,** p: 13.

والتكتل الاقتصادي، بحيث وصل عدد الدول المكونة له إلى 28 دولة عضو[1]، بعد أن أضيفت معظم دول أعضاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة "الأفتا" AFTA[2] عام 1994، وأوكرانيا عام 2013، حيث أصبح يمثل أكبر تكتل اقتصادي في نظر العديد من الخبراء والمهتمين، وهذا نتيجة المساهمة الكبيرة في حجم التجارة العالمية، وبما يمثله من عناصر الوحدة التامة مثل تحرير التبادل التجاري داخل الاتحاد، تنقل عوامل الإنتاج وتوحيد السياسات الاقتصادية، النقدية والضريبية بين الدول الأعضاء[3] الأمر الذي يعني[4]:

- حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة وتكامل اقتصاديات الدول الداخلة في تلك المجموعة، مما يحقق زيادة الإنتاجية وتدعيم الاستثمارات وتوسيع المعاملات التسويقية وزيادة التقدم التكنولوجي وارتفاع مستوى المعيشة بين المواطنين؛
- التخلص من الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء والأخذ بتعريفة جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء.

2. **التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية "نافتا"**: يسمى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية بالنافتا وهي الحروف الأولى لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "north american free trade agreement".

ولعل هذا التكتل يختلف عن التكتل الاقتصادي الأوروبي، لأنه يقف عند مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة دون أن يتعداها إلى إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ويظم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك وهي دول متباينة اقتصاديا واجتماعيا، وكما بدأ سريان اتفاقية "النافتا" في أول جانفي 1994، بحيث جاءت الفكرة نتيجة الركود الاقتصادي الذي أصاب الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة (عهد الرئيس بوش الأب)، فأخذت تبحث عن حل للخروج من حالة الركود إلى حالة الانتعاش، فوجدت أن الحل يكمن في تشجيع التجارة الدولية باعتبارها تحرك عملية النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار وخفض معدل البطالة، وعليه فكرت الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء اتفاقية للتجارة الحرة بينها وبين كندا والمكسيك.

---

[1] - **http://europa.eu/index_fr.htm/ Pays membres de l'Union européenne.**

تاريخ المطالعة 19 جانفي 2015، الساعة: 10:36.

[2]- AFTA: تتكون من سبع دول هي: النمسا، الدانمارك، النرويج، البرتغال، السويد، سويسرا، بريطانيا وتكونت في عام 1960.

[3]- عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص: 171.

[4]- محمودي مراد، **التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002، ص: 124.

وقد شجع الولايات المتحدة على ذلك إسراع دول المجموعة الأوروبية في عمليات التكامل الاقتصادي والنقدي، والتي خلقت منها قوة اقتصادية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وكان من بين ما شملته الاتفاقية إلغاء الرسوم الجمركية بين هذه الدول لنحو تسعة آلاف سلعة وزيادة التبادل عبر الحدود وتسهيل الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك[2] وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين دول النافتا 1.2 تريليون دولار عام 2012[3].

3. **التكتل الاقتصادي الأسيوي "الأسيان والأبيك"**: يمكن القول بأن التكتل الاقتصادي الآسيوي في تطور وتغير مستمر، خاصة في ظل تزايد معدلات النمو الاقتصادية في جنوب شرق آسيا على وجه التحديد وازدياد مساهمتها في التجارة الدولية[4]، سواء من جانب اليابان أو من جانب النمور الأسيوية* الصاعدة والناهضة، ورغبة منها في حماية نفسها من موجة الحمائية المباشرة باستخدام القيود الكمية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، أو من خلال الحمائية غير المباشرة الناتجة عن قيام التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية أو التكتل الاقتصادي الأوروبي، ولذلك فإن مبادرة التكتل الاقتصادي الأسيوي هو استراتيجية دفاعية تجاه التغيرات في الاقتصاد العالمي الجديد خاصة فيما يتعلق بالتكتلات الاقتصادية.

وفي هذا الإطار نجد أن هناك محورين للتكتل الاقتصادي في منطقة أسيا، المحور الأول يتمثل في قيام رابطة جنوب شرق آسيا المعروفة باسم الأسيان "ASEAN" والمحور الثاني نجده في جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسفيكية المعروفة باسم الأبيك "APEC".

أ. **رابطة جنوب شرق آسيا "ASEAN"** : تتكون من ست دول هي تايلاند وسنغافورة، ماليزيا، بروتاي اندونيسيا والفلبين وقد أنشئ هذا التكتل كنوع من الحلف السياسي عام 1967 في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق أسيا وبذلك ركزت الرابطة في البداية على التنسيق السياسي، ثم بدأت تركز على التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء وخاصة بسبب القلق المشترك الذي شعرت به دول المجموعة جراء الأضرار الشديدة للحمائية المتبعة من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا اتجاه صادرات تلك الدول، ومن هنا طرح رئيس وزراء ماليزيا في يوليو

---

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 436.

[2] - **http://www.naftanow.org/** . تاريخ المطالعة 23 جانفي 2015، الساعة: 09:33

[3] - **http://www.ustr.gov/north-american-free-trade-agreem.** تاريخ المطالعة 23جانفي 2015

[4]- عبد المطلب عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 133.

*دول النمور الأسيوية: تايوان، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، سنغافورة ويطلق عليها أيضا الدول الصناعية الجديدة.

1990 إنشاء تكتل اقتصادي تجاري من دول الرابطة، وتسيير الإجراءات بجدية وبتنسيق كبير نحو تقوية هذا التكتل.

وفي سنة 1991 أنشئت منطقة التجارة الحرة لتحل محل النظام السابق وتهدف إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيا[1]، ويتم تنفيذها على فترة انتقالية تمتد إلى 15 سنة، وقد دخلت حيز التنفيذ في سنة 1994.

وفي 29 نوفمبر عام 2004 وقعت الصين اتفاقا تاريخيا مع زعماء دول جنوب شرق آسيا الأعضاء يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم وهي سوق لأكثر من 1.8 مليار نسمة.

وكما كانت مساهمة رابطة جنوب شرق أسيا "الأسيان"[2]، في التجارة العالمية في سنة 2011 بـ 11.2 % وفي كل الأحوال فقد أرسى هذا التكتل الاقتصادي للآسيان خطوة هامة عن طريق تأسيس جبهة منظمة ضد الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من جهة، ومن جهة أخرى إلى تعميق مجلات التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء وزيادة التبادل التجاري بينهما.

ب. **جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية "APEC"**: تتكون هذه الجماعة من 18 دولة على رأسها اليابان، استراليا، الولايات المتحدة، كندا، نيوزيلندة وكوريا الجنوبية، الصين، الشيلي، المكسيك، تايوان، بابوازي، هونغ كونغ ودول رابطة الأسيان[3]، يمثل 40 % من سكان العالم وكذا يساهم في 50 % من حجم التجارة العالمية.

وكما تقترب فكرة هذه الجماعة من النادي الاقتصادي الذي يتم التشاور فيه حول مسائل التجارة الدولية وتنسيق السياسة الاقتصادية الكلية بدون التزام مقنن مسبق فيما بينها، وقد يبرز اتجاه تحويل هذا المنتدى إلى نوع من التجمع الاقتصادي سنة 1989 كرد فعل مباشر للإعلان عن السعي إلى إقامة مشروع أوروبا الموحدة سنة 1992، وقد تم بحث الأسس التي يمكن أن يقوم عليها التجمع الاقتصادي للأبيك "APEC" بدعوة من رئيس الوزراء

---

[1]- خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، **رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان) ASEAN "نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا –العدد السادس، الجزائر، ص: 83.

[2] **–http://www.hktdc.com/Asia Trading**. تاريخ المطالعة 23 جانفي 2015 الساعة 19:00

[3]– سليمان ناصر، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة –دراسة حالة الجزائر** – مجلة الباحث العدد 01/ 2002، جامعة ورقلة، الجزائر، ص: 82.

الاسترالي وقد لقيت ترحيبا واهتماما من اليابان، لما يحقق من مكاسب للجميع ويضمن لليابان بصفة خاصة أن تقود تكتل اقتصادي لجنوب شرق آسيا يواجه التكتلات الاقتصادية الأخرى.

وفي المؤتمر الذي عقد في مدينة "أوساكا" للتجمع الاقتصادي "الأبيك" « APEC » سنة 1995[1]، وضحت أهداف هذا التكتل، حيث تمثلت الأهداف الأساسية في زيادة حرية تنقل رؤوس الأموال بينهما والتعاون المشترك في المجال التكنولوجي من خلال تحرير كامل للمبادلات والاستثمارات إلى غاية سنة 2010 بالنسبة للبلدان المتقدمة وإلى سنة 2020 بالنسبة للبلدان النامية.

وقد نجح هذا التكتل في الرقي باقتصاديات المنطقة إلى صفوف الدول المصنعة حديثا أو الناشئة، ويعود ذلك إلى سياسة هذا التجمع الموجهة إلى الخارج والجاذبة لرأس المال الأجنبي[2]، مما جعله نموذجا يحتذي به في التكامل الإقليمي المفتوح.

وبناءا على ذلك فإن هذا التكتل الاقتصادي يقع في وضع وسط ما بين التكتل الاقتصادي الأوروبي والتكتل الاقتصادي الأمريكي، لكن يجمع بين التكتلات الثلاثة مفهوم مشترك يتلخص في أنه لا يمكن إحراز المزيد من التقدم والتطور بدون التعاون الاقتصادي فيما بين الدول وبعضها البعض في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يرسخ عالمية الاقتصاد أو العولمة.

4. **التكتلات الاقتصادية في إفريقيا**: شهدت قارة إفريقيا عددا من صور التجمعات أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ذات الأوزان الضعيفة الأثر على الاقتصاد العالمي الجديد، لأنها كانت تتشكل من دول نامية لا تمثل وزنا كبيرا في التجارة الدولية ولا في درجة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، إلا أنه يمكن الإشارة إلى تلك التكتلات وهي[3]:

أ. **الجماعة الاقتصادية لشرق إفريقيا**: وتتكون من كينيا، أوغندا، تنزانيا، وكانت تهدف إلى إنشاء سوق إفريقيا مشتركة تمتد إلى بقية دول شرق إفريقيا.

---

1 - **http://www.apec-conf.org/about/history/**. تاريخ المطالعة. 23جانفي 2015، الساعة 20:00

[2]– عثمان أبو حرب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 173.

[3]– مداني لخضر، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2006، ص: 111.

ب. **الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط أفريقيا**: يتكون من الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو وكان يهدف إلى التنسيق في سياسة التنمية الصناعية والتعاون الاقتصادي في محاولة لإقامة سوق مشتركة.

ت. **الاتحاد الجمركي والاقتصادي لغرب إفريقيا**: ويتكون من داهومي، ساحل العاج، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، بور كينا فاسو وكان يهدف إلى إقامة اتحاد جمركي.

ولم يقتصر هدف بناء التجمعات الإقليمية على بلدان ذات اقتصاديات متجانسة ومتقدمة كالاتحاد الأوروبي في بدايتها، وإنما تجاوز إلى السعي لربط شبكات من التعاون أو الشراكة مع أطراف أقل نموا، وفي هذا المجال نلاحظ مبادرة الاتحاد الأوروبي في التوسع إلى إقامة علاقات شراكة بينه وبين الدول الواقعة جنوب حوض البحر المتوسط في إطار التعاون الاقتصادي الأوروبي (الشراكة الأورومتوسطية) ليشمل 12 دول بحر متوسط، كذلك اتجاه آخر هو التحول من المساعدات الإنمائية الرسمية والقروض التجارية إلى الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة وينبع هذا الاتجاه من التغيرات التي طرأت على النظام الاقتصادي الدولي فيما تعلق بنمط التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية وتأثرت به باقي الدول والأطراف المانحة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا ما تفعله الصين في الدول الإفريقية وبالتالي أصبحت الاستثمارات الأجنبية أكثر الصور تعبيرا عن اقتصاديات المشاركة التي تدفع حرية التجارة والاستثمار من أجل تعميق عولمة الاقتصاد العالمي.

المبحث الثالث: دور الهيئات الدولية في بعث التحرر التجاري الدولي.

لعل من الخصائص الهامة للاقتصاد العالمي المعاصر، هو تزايد دور المؤسسات العالمية في إدارة هذا الاقتصاد بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بتفكك الاتحاد السوفييتي كما أشرنا سابقا، وبالتالي تلاشت التنظيمات الاقتصادية لهذا المعسكر، وإنشاء منظمة التجارة العالمية في جانفي1995 وانضمام معظم الدول إليها، ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات الاقتصاد العالمي التي تعمل على إدارته من خلال تطبيق مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسة الاقتصادية لمعظم دول العالم.

المطلب الأول: دعائم صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة بريتون وودز في سنة 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، يعمل على تحسين الأحوال السائدة عالميا من خلال تحقيق استقرار أسعار الصرف والتوسع المتوازن في التجارة العالمية ومراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء[1] وإقراضها في حالة حدوث مشكلات في موازين مدفوعاتها وكذا دعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية للتخفيف أو الحد من العجز الذي يصيب الدول الأعضاء.

ومن خلال ما يقوم به من برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي شملت الكثير من دول العالم في العقد الأخير من القرن العشرين، خاصة الدول النامية منها التي واجهت أزمة اقتصادية حادة أدت إلى تزايد الإختلالات الداخلية والخارجية على نحو أصبح يمثل تهديدا خطيرا لقدرتها على إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، فلجأت إلى صندوق النقد الدولي الذي تعتبر من أهم شروطه هو تحرير التجارة الخارجية لذلك البلد، من خلال الانفتاح على العالم الخارجي.

وفي سنة 2004 أنشأ صندوق النقد الدولي "**آلية التكامل التجاري**" لمساعدة البلدان التي تواجه عجزا مؤقتا في عائد التصدير بسبب تحرير التجارة في بلدان أخرى كالذي يحدث نتيجة لتناقص الأفضليات التجارية أو انتهاء العمل بنظام الحصص في عام 2005 طبقا لاتفاقية المنسوجات والملابس التي اعتمدتها منظمة التجارة العالمية[2]، وكذلك تتيح آلية التكامل التجاري الدعم المالي للبلدان الأعضاء في الصندوق إذا كانت تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع أسعار الأغذية المستوردة نتيجة لتخفيض الدعم الزراعي في البلدان

[1]- السيد متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 266.

[2] – سلسلة مطبوعات صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية، إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي، رقم النسخة العربية

ISBN-978-1-58906-536-9

الصناعية، وبينما يرجع أن تكون هذه المشكلات محدودة بالنسبة لمعظم البلدان وينتظر أن تؤدي الآثار الإيجابية لزيادة الانفتاح التجاري إلى تحييد أثرها في نهاية المطاف، فهي قد تكون كبيرة بالنسبة لبعض البلدان على المدى القصير، ولقد كان أول بلدين حصلا على الدعم المالي من خلال آلية التكامل التجاري هما بنغلاديش والجمهورية الدومينيكية في عامي 2004 و2005 على التوالي، وكما يمكن تقديم الدعم المالي المتعلق بالتجارة أيضا من خلال تسهيلات الإقراض القائمة لدى صندوق النقد الدولي.

كما يدعم كذلك صندوق النقد الدولي خطوات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا صوب تحرير التجارة والمبادلات التجارية متعددة الأطراف[1]، بما في ذلك اتفاقات الشراكة التي تم عقدها مع الاتحاد الأوروبي[2]، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الأردنية التي دخلت حيز التنفيذ، والتعريفة الخارجية المشتركة التي تم استحداثها مؤخرا بين بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وأسهم صندوق النقد الدولي من خلال مساعداته الفنية إسهاما كبيرا في تحديث الإدارات الجمركية وترشيد سياسات التعريفات المتبعة لاسيما في تونس، الجزائر، لبنان، المغرب واليمن، ولا يزال العمل جاريا في بعض البلدان، مثل باكستان ومصر[3].

[1]- السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص: 316.

[2]- وافية تيجاني، **برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتحسين تنافسيتها – واقع وآفاق**، الملتقى الوطني بعنوان الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أيام 5-6 ماي، جامعة باتنة، الجزائر، 2009.

[3] -Nadia Lemzoudi, **L'impact du degré d'ouverture sur la croissance économique :Cas de six pays d'Afrique de l'ouest,** Rapport de recherche en vue de l'obtention de la maitrise en sciences économiques, option économie et finance internationales, Université de Montréal, Décembre 2005, p: 06.

المطلب الثاني: دعائم البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

هو أحد منظمات اتفاقية "بريتون وودز" الذي أنشئ من أجل إعادة بناء اقتصاديات الدول التي تم تدميرها خلال الحرب العالمية الثانية، وتظهر هذه المهمة من الاسم الرسمي لهذا البنك، وبعد أن تمكنت تلك الدول من الوقوف على قدميها تحول البنك إلى أهداف أخرى من بينها تشجيع النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمانات والمساهمة في القروض خاصة الموجهة للدول النامية وضمان النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية[1].

ولقد حدث نفس التطور في إطار البنك الدولي، حيث استحدث البنك الدولي نوعا جديدا من القروض، هي قروض التصحيحات الهيكلية، وهذه القروض مشروطة بالتزام البلد المدين بإجراء التصحيحات الهيكلية مثل تطبيق سياسة الخصخصة وإعادة النظر في أولويات الاستثمار وتحرير التجارة الخارجية وغيرها.

وقام أيضا بـ "**مبادرة تسهيل التجارة**" وذلك من خلال زيادة عمله التحليلي والإقراضي بموجب هذه المبادرة من أجل مساعدة البلدان على الاستفادة من فرص التكامل التجاري، بتقديم قروض جديدة للاستثمار في الموانئ والطرق وغيرها من البنى التحتية اللازمة، وكذا إصلاح الإجراءات الجمركية والنظم الأخرى المتعلقة بالتجارة.

وكذلك يدعم البنك الدولي جهود البلدان الأعضاء لتعزيز قدرتها التنافسية الدولية، عن طريق التدريب التحويلي للعمالة وأداء المدفوعات للحفاظ على مستويات دخلها حتى تنتقل إلى أنشطة موجهة للتصدير، ويعمل البنك الدولي أيضا على بناء شركة عالمية لتيسير النقل والتجارة.

وكما استحدث مبادرة "**التوسع في المعونة من أجل التجارة**" هي مبادرة صادقت عليها لجنة التنمية في عام 2005 وهي هيئة استشارية تمثل البلدان الأعضاء في الصندوق والبنك الدولي على اقتراحات بزيادة المساعدات للبلدان الفقيرة كي تتمكن من تلبية الاحتياجات المتعلق بالبنية التحتية والإمدادات الأخرى اللازمة حتى يتسنى لها الاستفادة من فرص التجارة الحرة، ولكي تعينها في تخفيف أعباء التكاليف التي تتحملها في سياق التحرير[2].

ومن بين هذه الاقتراحات، تعزيز الإطار المتكامل بالاعتماد على عدة وسائل، منها إتاحة التمويل متعدد الفترات على أساس خطة واضحة وبقيمة تتراوح بين 200 مليون و300 مليون دولار أمريكي في السنوات

[1]- شقيري نوري موسى وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 232.

[2] - Fonds Monétaire International, **L'intégration des pays pauvres dans le système commercial mondial,** Dossiers économiques 37, 2006, p: 15.

الخمسة الأولى، وهناك اقتراح ثاني يدعو إلى النظر في مدى ملائمة الآليات الحالية لسد احتياجات المعونة من أجل التجارة على المستوى الإقليمي وعبر البلدان المختلفة، كذلك اقتراح ثالث ينص بأن يقطع الصندوق والبنك الدولي التزاما أكيدا بمساعدة البلدان ذات الاحتياجات التمويلية من خلال التحليلات والمشورة وبتقديم الدعم المالي عند الحاجة، وهناك فرقة عمل من البلدان المانحة وأقل البلدان نموا تقوم بدراسة اقتراح تعزيز الإطار المتكامل، وأنه صدر تقريرا في أفريل 2006 عن الإصلاحات المقترحة في الجوانب التنظيمية وفيما يتصل بالحوكمة.

وفي اجتماع منظمة التجارة العالمية الوزاري الذي عقد في هونغ كونغ في ديسمبر 2005 تم إنشاء برنامج عمل يهدف إلى تحديد السبل الكفيلة بإدخال المعونة من أجل التجارة، حيز التنفيذ وآليات التمويل التي تضمن زيادة مستويات التمويل.

المطلب الثالث: دور منظمة التجارة العالمية.

قبل ظهور منظمة التجارة العالمية، ظهرت "GATT" الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، نتيجة نفس السبب الذي، أدى إلى ظهور مؤتمر بريتون وودز في سنة 1944، في فترة الكارثة بين الحربين (الحرب العالمية الأولى والثانية) وما سبق ذلك تتابع الأزمات الاقتصادية، التي كانت تمثل فشل النظام الاقتصادي العالمي.

ولعل مجهودات"GATT" آنذاك، كانت تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض الحواجز الجمركية، وإزالة السياسات التجارية التمييزية والتفضيلية، لاعتقاد مؤسسو الإطار الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية، أن تحرير التجارة الخارجية هو عنصر مهم للوصول للأهداف الاقتصادية الرئيسية، والمتمثلة في الاستقرار النقدي والتشغيل الكامل، ولكن الإصلاح التجاري الدولي ليس في حد ذاته أولوية عاجلة، وهذا ما يشرح أن المفاوضات على إنشاء منظمة عالمية للتجارة والتي يجب أن تكون بجنب الصندوق والبنك الدوليين، لم تتحقق قبل1948[1].

إلا أن ظهرت منظمة التجارة العالمية في مطلع سنة 1995، وقد كانت هناك محاولات لإنشاء منظمة دولية للتجارة بعد الحرب العالمية الثانية، لكن الولايات المتحدة الأمريكية عرقلت هذا المسعى من الناحية العملية على الرغم من ذهابها إلى التفاوض بخصوص إنشاء المنظمة، والسبب في ذلك هو أن منظمة دولية لم تكن لتخدم

[1]- Gérard-Marie Henry, **a quoi sert l'organisation mondiale du commerce ?,** Edition, Levallois-Perret, France, 2001, p: 67.

الولايات المتحدة في ذلك الوقت[1]، ما كان يخدمها فعلا هما الصندوق والبنك الدوليان لأن الصندوق سيضبط العلاقات الدولية النقدية بطريقة تؤدي إلى تسيد الدولار، والبنك الذي سيرفع عنها عبئ إعادة إعمار ما دمرته الحرب فضلا عن عبئ القروض التنموية، لذلك دفعت نحو إنشائهما وأقنعت الأوروبيين بإجراء مفاوضات لاحقة (وليس في مؤتمر بريتون وودز) بخصوص إنشاء منظمة للتجارة، وبالفعل جرى التفاوض بعد قيام الصندوق والبنك، وأعد ميثاق هافانا لعام 1948 المنشئ لمنظمة التجارة الدولية "Organisation International Trade" لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تصادق عليه فعزفت الدول الأخرى عن المصادقة عليه لأنها أدركت أن منظمة دولية للتجارة لا تشترك فيها دولة تمثل أكثر من ثلث التجارة العالمية كالولايات المتحدة لن يكتب لها النجاح في تلك المرحلة، في تلك المرحلة كانت الدول المتفاوضة على إنشاء منظمة التجارة الدولية قد صممت اتفاقية الجات التي زعم أنها ستكون مؤقتة ليجري من خلالها تسيير العلاقات الدولية التجارية ريثما تقوم منظمة التجارة الدولية (التي لم ترى النور أبدا)، لكن هذه الاتفاقية المؤقتة –بسبب عدم قيام المنظمة طورت شيئا فشيئا من خلال جولات تفاوضية متعاقبة، آخرها جولة "الأوراجواي" التي أتفق في ختامها على إنشاء منظمة التجارة العالمية، والتي تعتبر إطارا تنظيميا جديدا يستوعب الجات ويضيف إليها عددا من الاتفاقيات الأخرى كالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "GATS" واتفاقية الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية "TRIPs" فضلا عن تفاهم تسوية النزاعات "DSU" وآلية مراجعة السياسة التجارية، لتكون في مجملها ما بات يعرف بالاتفاقيات متعددة الأطراف المرتبطة باتفاقية منظمة التجارة العالمية[2] التي ظهرت إلى الساحة الدولية مطلع عام 1995، بحيث تعدت من تقليل تكاليف النقل وإزالة الحواجز التجارية والتكاليف التجارية إلى التوسع في عدد السلع الداخلة في التجارة العالمية[3].

كما أن منظمة التجارة العالمية تعمل على تحرير التجارة الدولية مهما كان المقابل بقطع النظر عن التكلفة الاجتماعية أو الآثار الجانبية وبخاصة على الفقراء[4]، فمنذ تأسيس منظمة التجارة العالمية أصبح تحرير التجارة الدولية بإزالة الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية التي تضعها الدول في طريق تبادل السلع عبر الحدود الدولية وفتح الأسواق وإتاحة المجالات للمنافسة الدولية أكثر توسعا من ذي قبل، بحيث أصبح هذا الوضع التجاري

[1]- ياسر الحويش، **العلاقة بين صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية: تكامل أم تناقض**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29 العدد الثالث، سوريا، 2013، ص: 78.

[2] - Bernard Remiche et Hélène Ruiz-Fabri, **Le commerce international entre bi- et multilatéralisme**, Editions Larcier, Bruxelles, Belgique, 2010, p: 7 .

[3]- Richard Pomfret, **Lecture Notes on International Trade Theory and Policy**, Univercity Austraia, 2008 p: 284.

[4]– محمد إبراهيم عبد الرحيم، **العولمة والتجارة الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009، ص: 87.

العالمي الجديد ملزم، لأن المنظمة تظم غالبية دول العالم وأن عدم انضمام دولة يعني أنها سوف تحاصر تجاريا وتصبح غير قادرة على ممارسة التجارة الدولية، ولهذا فإنها ملزمة بالانضمام إليها من الناحية العملية[1].

وأن مؤيدو"OMC" يريدون أن تقوم المنظمة بتوسيع مجال قدراتها لتأسيس قواعد تقوم بتغطية كل أنواع المشاكل التجارية بدءا من سياسة المنافسة إلى التجارة الإلكترونية مرورا بمعايير المنتجات، هذه الرغبة في التوسع توافق ما يسمى بنظرية العجلة "La théorie de la bicyclette" للتحرير التجاري الدولي التي تؤكد بأنه يجب استمرارية وتدوير عمل المنظمة في مجال التحرير التجاري الدولي[2].

[1]- سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009، ص: 86.

[2] - Gérard-Marie Henry**, Ibid**, p : 221 .

المبحث الرابع: السياسات التجارية الدولية وواقع الدول النامية.

تهدف السياسة التجارية في أي دولة إلى العمل على تحقيق المصلحة الاقتصادية الخارجية، ولكن هذا الهدف ليس متفق عليه بين دول العالم، لأن مسألة السياسة التي تختارها الدولة تأتي نتيجة التوزيع للأنظمة الاقتصادية في العالم: النظام الرأسمالي، النظام الاشتراكي والنظام المختلط، والذي أصبح شائعا في الدول النامية، ومن المعروف أن لكل نظام من هذه الأنظمة فلسفته الخاصة وتوجهه الخاص به.

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأدواتها.

السياسة التجارية هي أحد فروع السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية، حسب توجهات وظروف اقتصادية معينة.

الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية.

يقصد بالسياسة التجارية بأنها مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهها على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول[1].

وفي تعريف آخر هي مجموع الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقا لأهداف معينة، فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات مثل الحصص والرسوم الجمركية والإعانات تعتبر جزءا من السياسة التجارية، ومنه فالسياسة التجارية هي كل الإجراءات المراد بها التحكم في قرارات الأفراد والهيئات فيما يتعلق باستيراد وتصدير السلع باستخدام وسائل مناسبة تكفل لها ما تريد[2].

من هذه التعاريف نستخلص التعريف التالي "**هي عبارة عن مجموعة من التدابير والإجراءات التي تقوم بها الدولة في مجال علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى، بحيث تمكنها من اتخاذ قرارات (سواء كانت حرية أو حماية) من أجل المصلحة الاقتصادية، باستعمال وسائل وأدوات تمكنها من اختيار السياسة التجارية المناسبة للظروف الاقتصادية التي تمر بها**".

---

[1]- السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، **التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012، ص: 111.

[2]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمد شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 229.

الفرع الثاني: أدوات السياسة التجارية.

تتمثل أدوات السياسة التجارية في كل من الوسائل التي يمكن بها التأثير على التجارة الخارجية للبلد، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وأهم هذه الأدوات الآتية:

1. **نظام الحضر أو المنع**: أي أن الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج، من هنا يظهروا لنا أن الحظر يقع على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو عليهما معا وعندئذ قد يكون الحظر على جميع السلع وعلى جميع البلاد وقد يكون جزئيا على بعض السلع[1]، كاشتراطها شهادة "الآيزو"(ISO)* لتقييم جودة المنتجات والخدمات المتبادلة أو على بعض الدول، وجميع هذه الحالات لا يعتبر الحظر نظاما للحماية بقدر ما يعتبر نظاما لإلغاء التبادل الدولي، ولهذا فهو يعتبر خطرا على التجارة الدولية، وفيه نوعان[2]:

أ **الحظر الكلي**: وهو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج.

ب **الحظر الجزئي**: معناه أن الدولة تمنع التبادل التجاري بالنسبة لبعض الدول أو بعض السلع.

2. **نظام الرسوم الجمركية**: هي ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها، سواء كانت صادرات أو واردات، وكل له أهدافه فمثلا الرسم على الصادرات ينطوي في الواقع على رغبة الدولة في توفير السلعة في الداخل حتى توفي حاجة الاستهلاك المحلي وهي رسوم نادرة، وإنما الغالب هو أن تفرض رسوما على الواردات لأغراض متعددة، حيث الغرض الأساسي هو لحماية الصناعة والمنتجات المحلية وكذا لتوفير دخل وإيرادات للخزينة[3].

3. **نظام حصص الاستيراد**: هو نظام يتم بمقتضاه تحديد الكميات التي يمكن استيرادها من سلعة خلال مدة معينة، بحيث لا يسمح باستيراد تلك السلعة إلا في حدود الكمية المحددة فالدولة فيه تحدد كمية معينة لا يجوز استيراد كمية أكبر منها، وهو نوع من القيود المفروضة على الواردات، على كميتها وقيمتها.

---

[1]- **نفس المرجع**، ص: 243.

[2] - Nadia Lemzoudi, **L'impact du degré d'ouverture sur la croissance économique, Op cit,** p : 11.

[3]- علي عبد مفتاح أبو شرار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 277.

***(Iso)**: **هي المنظمة العالمية للتقييس أو المعايير، الهدف منها هو تقييم جودة المنتجات والخدمات المتبادلة، للتأكد من أن متطلبات الزبون قد تم تحديدها والإيفاء بها بشكل مرض ويتوافق مع المتطلبات، أما على المستوى الدولي فيكون الهدف الأساسي هو ترويج التجارة بين البلدان وإزالة العوائق الفنية التي تقف في وجه التجارة وحماية الصحة والسلامة والبيئة في الوقت الذي يحدد فيه معيار المنتج المتطلبات التي يجب توفرها ليكون المنتج صالحاً للاستخدام.**

ومثال ذلك الإجراءات التي اتخذتها الجزائر خلال سنة 1988، والمتمثلة في احتكارها للتجارة الخارجية، من خلال منح الحكومة لحصص استيراد احتكارية إلى مؤسسات عامة معينة، وإقصاء الوسطاء والخواص في مجال التجارة الخارجية، وتوسيع نظام الرقابة على الواردات (نظام الحصص)[1].

4. **نظام تشجيع التصدير**: لا تتدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية، عند حد تنظيم الواردات فحسب، وإنما تحاول أيضا تنظيم الصادرات، فهي في بعض الأحيان تضع الرسوم عليها، وقد تخضعها لنظام الحصص وكذا نظام التراخيص، غير أنها تتخذ في العادة إجراء لغرض التشجيع (الصادرات) وهو منح الإعانات على تصدير السلع، من خلال تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلعة معينة، لتمكين المنتجين أو المصدرين المحليين لكسب الأسواق الخارجية.

ومما لا شك فيه، وكما ذكرنا سابقا فإن الهدف الأساسي للسياسة التجارية هو العمل على تحقيق المصلحة القومية في نشاط التجارة الخارجية، وبذلك قسم الاقتصاديون السياسات التجارية إلى نوعين: سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية، فسياسة الحرية التجارية تقوم على عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية، أما سياسة الحماية فهي على العكس من ذلك، حيث تستخدم الدولة نفوذها وصلاحياتها في التأثير على اتجاه المبادلات الدولية وعلى حجمها أو على طريقة تسوية المعاملات التجارية ولكل مبرراته كما سنرى في المطلبين الآتيين.

المطلب الثاني: مبدأ الحرية في التجارة الدولية.

يركز هذا الاتجاه على مبدأ حرية انتقال عوامل ووسائل الإنتاج من دولة إلى أخرى وترك التجارة دون قيود أو عراقيل[2]، أي أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.

---

[1]- حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص: 101.

[2]- شريف علي الصوص، **مرجع سبق ذكره**، ص: 130.

ويعتمد أنصار هذا المذهب على الحجج التالية في تأييد وجهة نظرهم:

1. **التخصص وتقسيم العمل الدولي:** تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية، وتستورد السلعة التي لا تتميز فيها نسبيا وبتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا[1]؛
2. **انخفاض أسعار السلع:** الإجراءات الحمائية تقود إلى ارتفاع الأسعار نتيجة التعريفة الجمركية، والتي يتحملها المستهلك، وبالتالي فإن حرية التجارة تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة؛
3. **تشجيع التقدم التكنولوجي:** تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين ويسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضة؛
4. **تضييق الخناق على قيام الاحتكارات:** إن حرية التجارة تمنع قيام الاحتكارات أو على الأقل تصعب من قيامها من خلال المنافسة بين المشروعات الاحتكارية؛
5. **تساعد حرية التجارة على استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداما كاملا والقضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة**[2].

كما أن الدول المتقدمة أو بصيغة أدق الدول المرتفعة الدخل هي التي تنادي بهذا المبدأ أي بحرية التجارة، لما تشهده من انخفاض في الحقوق الجمركية، ماعدا في المنتجات الزراعية فهي محمية بتدابير وإجراءات متمثلة في حصص الاستيراد وتعريفات جمركية ذات أسعار بيضاء (أسعار منخفضة ومتغيرة) فمثلا المستوى المتوسط للتعريفات الجمركية بالنسبة للسلع الصناعية في الاتحاد الأوروبي هي 4.8 % و2.6% في اليابان، أما الولايات المتحدة الأمريكية في 4.4 %[3].

المطلب الثالث: مبدأ الحماية في التجارة الدولية.

وتعني قيام الدولة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى، وذلك بتبني مجموعة من الإجراءات والأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية ضد المنافسة الأجنبية، بحيث يبررون ذلك بأن هناك أهدافا أخرى ذات أهمية للمجتمع يتوجب العمل على تحقيقها حتى ولو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل والتخصص الدولي.

[1]– علي عبد الفتاح أبو شرار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 256.

[2]- السيد متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 75.

[3]- Jaime de Melo et Jean-Marie Grether, **Op cit,** p: 24.

ويعتمد أنصار هذه السياسة على الحجج التالية في تدعيم وجهة نظرهم:

1. **حماية الصناعات الوطنية الناشئة:** لأن تكاليف الصناعات الوطنية الناشئة لأي دولة حديثة بالتنمية الصناعية مرتفعة ولا تستطيع هذه الصناعات مجابهة المنافسة الناتجة عن حرية التجارة، لأن إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد الواردات وانخفاض حجمها مما يحتم على المستهلك المحلي تحويل إنفاقه إلى المنتجات المحلية وتعتبر هذه الحجة أكثر شيوعا في الدول النامية؛
2. **توفير الموارد المالية:** توفير موارد مالية إضافية للدولة من خلال الرسوم الجمركية، تمكنها من مواجهة العجز في ميزان المدفوعات وكذا القيام بالوظائف المختلفة[1]؛
3. **تقييد التجارة يؤدي إلى زيادة فرص العمل:** زيادة فرص العمل المتاحة في السوق الوطنية وبالتالي زيادة التشغيل وتخفيض نسبة البطالة، لأن الحماية ترفع الطلب على المنتجات المحلية، وبالتالي زيادة الطلب على اليد العاملة؛
4. **سياسة الحماية تنوع الإنتاج:** لأن سياسة التخصص لها مخاطر عالمية، وبالتالي الاقتصاد في هذه الحالة يعتمد على منتج واحد، أما الحماية فهي تساعد على التنويع بالمنتجات[2]؛
5. **مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة:** والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم، وذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الأم.

وأن هذا المبدأ تتخذه الدول المنخفضة الدخل، لما تعرفه من ارتفاع في الحقوق الجمركية على الواردات[3] ولها مبرراتها في ذلك (الموضحة أعلاه).

إلا أننا نرى وكخلاصة لما تم ذكره سابقا، بأن إن الواقع العملي لهذه الاتجاهات (الحماية والحرية) يبين أنه ليس هناك دولة تتبع بصراحة وبصفة مطلقة مذهبا دون الأخر، إنما نجد أن معظم الدول تتبع في سياستها التجارية الخارجية مزيجا من الاتجاهين ولكن بأسلوب مدروس ومنظم، بما يخدم هذه الدول اقتصاديا وسياسيا★.

[1]-السيد عبد القادر متولي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 72.

[2]-Jean-Marc Siroèn, **L'ouverture commerciale est-elle mesurable,** Colloque Ouverture économique et développement, 22-24 juin, Tunisie, 2000, p: 04.

[3]- Jaime de Melo, Jean-Marie Grether, **Ibid**, P: 24 .

المطلب الرابع: واقع الدول النامية من السياسات التجارية الدولية.

قامت منظمة التجارة العالمية من أجل إجراء تغيير جوهري في هيكل الاقتصاد العالمي وترتكز على فلسفة مفادها أن التحرير العادل للتجارة العالمية هو السبيل الأفضل لتحقيق نمو اقتصادي عالمي، والذي يكثف من آلية رفع مستوى المعيشة في الدول النامية والمتقدمة على السواء، وبالفعل ومنذ إنشاءها استطاعة أن تحقق الحرية في انتقال السلع ورأس المال بين الدول الأعضاء بصورة لم يشهدها التاريخ من قبل، لأن الهدف الأول والأساس لمنظمة التجارة العالمية هو تحرير التجارة العالمية بإلغاء الحواجز بين الدول دون الاكتراث لخصوصيات بعض الدول ونقصد هنا الدول النامية التي لا ترتبط سياساتها التجارية بأهداف تنظيم العلاقات الخارجية الاقتصادية (كالقضاء على العجز أو الاختلال في ميزان المدفوعات، وإنما ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها هذه الدول[1]، من خلال الاعتماد على الذات وتطبيق سياسة الإحلال محل الواردات[2] ومن ثم التوجه إلى التصدير لكي تكون في وضع عادل مع الدول المتقدمة داخل إطار منظمة التجارة العالمية.

وكما يتركز تحرير التجارة بين دول العالم الصناعي المتقدم، التي تتجاهل إلى حد كبير تحرير التجارة على السلع ذات الأهمية الخاصة بدول الجنوب وهو تجاهل ليس متعمدا كما قد يتبادر إلى ذهن البعض، فالذي حدث أن الدول النامية وأغلبها كان يتبع استراتيجية الإحلال محل الواردات، لم تكن مستعدة لتقديم تخفيضات جدية على تعرفتها الجمركية[3]، إذ كانت تبقي على هذه القيود لحماية صناعتها الوطنية أو لتوفير إيراد للخزينة أو ضغط الواردات لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات لهذا السبب بقيت الدول النامية على هامش الجات واكتفت بتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وكان البعض يطلق على الدول النامية الراكبون مجانا « FREE RIDERS » حتى جاءت دورة أورجواي وحاولت أن تضع حد لهذا الركوب المجاني وأن تقوم بدمج الدول النامية في عملية التحرير[4].

---

* مثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية من الدول التي تنادي بالرأسمالية والتحرير التجاري قامت بفرض رسوم جمركية مرتفعة على واردات الحديد والصلب الآتية من الصين لتحمي منتجي الحديد داخل الولايات المتحدة، وكذا التدخل حكومات الدول الرأسمالية خلال الأزمة المالية العالمية 2008 بضخ أموال كبيرة في اقتصادياته (الولايات المتحدة الأمريكية 700 مليار دولار على مراحل).

[1] -Ricardo Meléndez et Christophe Bellmann, **commerce international et développement durable: voix africaines et plurielles,** Editions Charles Léopold Mayer, Paris, France, 2002, p: 15.

[2]- شربي محمد الأمين، **أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية، دراسة حالة FSPE «CAGEX»خلال الفترة (1998–2009)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، 2012، ص: 26.

[3] - Bernard Remiche et Hélène Ruiz-Fabri, **Op cit,** p: 9.

[4]- سهيل حسين الفتلاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 147.

ولعل في أعقاب الأزمة المالية العالمية خلال عامي 2008-2009 كان التراجع الحاد في حجم التجارة العالمية إلى مستوى لم يشهده الاقتصاد العالمي منذ الكساد الكبير 1929 ولم يقتصر حجم التجارة خلال الأزمة على تجارة الدول المتقدمة فحسب، بل أيضا على الدول النامية بحيث قدر الانخفاض في التجارة العالمية بـ 33 % في عام 2009 نتيجة الأزمة وليست في إجراءات السياسات التجارية فقد اتضح من تقارير منظمة التجارة العالمية أن الإجراءات الحمائية التي اتخذتها بعض الدول المتقدمة والدول النامية لم تلعب دورا مؤثرا في تقييد التدفقات التجارية العالمية.

ولقد استخلص المحللون للأزمة أنه من أهم الدروس المستفادة من تجربة أزمة الكساد العالمي في ثلاثينات القرن العشرين، هو أن تصعيد القيود على التجارة الخارجية خلال الأزمة يؤدي إلى تعميق تأثيراتها وزيادة المخاطر وبما يلقي الاقتصاد الوطني في فترة ركود طويلة المدى ولذلك فلقد قامت مجموعة دول العشرين "G20" منذ أول قمة في نوفمبر 2008، بالالتزام بعدم اللجوء إلى الإجراءات الحمائية لمواجهة انعكاسات الأزمة على اقتصادياتها وحتى في حالة تدهور سوق العمل فيها، وقد قامت دول المجموعة بتجديد تعهداتها في هذا الشأن[1].

غير أن هذه المعاهدات لم تمنع قيام عدد من دول مجموعة العشرين، بالإضافة إلى دول متقدمة ودول نامية أخرى باتخاذ إجراءات حمائية للتجارة وعلى حساب دول شريكة تجارية أخرى، وقد ذكرت منظمة التجارة العالمية في تقريرها الدوري لرصد التطورات في السياسات التجارية لدول مجموعة العشرين "G20" أن سبعة عشرة دولة من المجموعة اتخذت إجراءات حمائية، بحيث أن القيود التجارية المتخذة من قبل الدول المتقدمة تتعلق بقطاعات ذات كثافة عمالة كالصناعات الاستخراجية والمنسوجات والمعادن، والقطاعات التي تكسب الدول النامية فيها ميزة نسبية وقدرة تنافسية أكبر.

فمثلا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فمن أهم الوسائل التي تم من خلالها فرض الإجراءات التقييدية على التجارة، قيامها بمنح الإعانات الرسمية التي تتضمنها هذه البرامج على السلع المنتجة محليا من قبل الشركات الوطنية وذلك في إطار ما يعرف بشرط "اشتري محليا[2]"« Buy Local Requirement »

بحيث أن شرط "اشتري أمريكي" أدى إلى فقدان الثقة لدى الشركاء التجاريين للولايات المتحدة فيما يخص مدى احترام الولايات المتحدة لالتزاماتها في التجارة الدولية ومصداقية سياساتها الخارجية.

[1]- جمال الدين زروق، **التجارة الدولية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة**، صندوق النقد العربي، 2011، ص: 21.

[2] - Richard Pomfret, **Op cit,** p: 199.

أما فيما يتعلق بالدول النامية فيشير تقرير البنك الدولي أن عددا منها لجأ أيضا إلى اتخاذ إجراءات حمائية، تتمثل في زيادة التعرفة الجمركية على استيراد عدد من السلع، ومن أبرزها السلع الاستهلاكية والسيارات والسلع الزراعية والحديد والصلب، وفي المقابل قامت بعض الدول النامية كالسعودية والأردن على سبيل المثال بتخفيف القيود أمام التجارة الخارجية خلال الأزمة، مما ساعدها في الحد من التضخم المستورد في أسعار المستهلك والمنتج.

خاتمة الفصل الأول:

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى كل ماله علاقة بتطور التحرير التجاري الدولي، ابتداء بالنظرية الاقتصادية في تحرير التجارة الدولية التي أسسها آدم سميث وفق مبدأ النفقات المطلقة وكرد على أفكار التجاريين الذين ينادون بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بغرض زيادة ثروات الدولة، وعدم ترك الحرية الاقتصادية.

ليطورها ريكاردو وفق مبدأ النفقات النسبية وكذا الأحداث والتغيرات التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية كان نتيجتها مشروع مارشال حيث كان له وقع كبير في مجال التعاون الدولي وكذا سقوط الاتحاد السوفييتي مما حتم دخول الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة، انفردت فيها الولايات المتحدة الأمريكية براية العالم الرأسمالي، والتي ترى ضرورة سيادة آلية السوق والحرية الاقتصادية والديمقراطية، لتكتمل معها الجهود الدولية التي تبذل في إطار المنظمة العالمية للتجارة لتحرير التجارة العالمية بصورة غير تمييزية، لأنه هو الوضع الأمثل الذي يؤدي إلى التخصيص الدولي الكفء للموارد.

إلا أنه كان هناك ميولا متزايدا بين دول العالم إلى إقامة تكتلات إقليمية، سواء الدول المتقدمة أو النامية منتمية إلى المنظمة العالمية للتجارة أو غير منتمية وتنطوي تحت تكتل إقليمي أو عدة تكتلات في آن واحد، وتستحوذ الآن على أكثر من 50 % من التجارة العالمية يتقدمها من حيث القوة والحجم ودرجة التكامل الاتحاد الأوروبي.

وفي ظل هذا النظام الاقتصادي الجديد هناك سلبيات تعرقل مصالح الدول النامية والدول الصغرى بشكل عام، وذلك في حالة فتح أسواقها وتحرير تجارتها، وخوض غمار المنافسة، دون استعداد مسبق لتنمية القدرات التفاضلية والتنافسية، والوصول بها إلى الحد الضروري، لتتمكن من التكافؤ والتقارب مع الدول المتقدمة وكبرى الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، والتجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تتمتع بالنفوذ الكبير.

ولقد أصبحت ظاهرة هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد حقيقة ملموسة في عالم اليوم، وبالتالي فإن هذه الظاهرة لم تعد فكرة مطروحة للنقاش حول مدى شرعيتها وعدالتها من عدمه، وإنما أصبحت حقيقة لا مناص من تطبيقها ومن هنا فقد أصبح من الضروري العمل على التعامل معها وتغطية آثارها الإيجابية والحد من آثارها السلبية.

الفصل الثاني:

ميزان المدفوعات والدول النامية.

تمهيد:

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الأول حول تطور التحرير التجاري الدولي، في عمليات التبادل الدولي، من هنا تأتي الأهمية الكبرى لهذه العلاقات الاقتصادية بصورها المختلفة، لذلك نجد أن الدول تلجأ إلى تسجيلها في شكل حسابات خاصة عرفت اصطلاحا بحسابات ميزان المدفوعات "Balance de paiement".

كما أن هذه المعاملات الاقتصادية الدولية التي تتم بين دول العالم المختلفة، أو ما يعرف لدى الكثيرين بعمليات التصدير والاستيراد، والتي نشأت بسبب التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي وفقا للمزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة، فعندما تتم عمليات التبادل الدولي بين طرفين والمتمثلين في دولتين، بحيث تقوم كل دولة بتسجيل وحساب قيم هذه العمليات، الأمر الذي يتطلب من كل دولة أن تلتزم بسداد قيم وارداتها من العالم الخارجي والعكس صحيح، حيث أن ما تصدره الدولة من سلع وخدمات لدولة أخرى يعتبر بمثابة دين على الدولة الأخرى.

ويترتب على المعاملات الاقتصادية لكل دولة، دخول وخروج للنقد الأجنبي (العملة الصعبة) وبالتالي ينتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا، اتجاه الغير وفي تاريخ معين، فإنه وجب تسجيلها وتدوينها في سجل شامل لهذه المعاملات، ويسمى هذا البيان بميزان المدفوعات، هذا الأخير يعطي صورة واضحة عن الموقف الخارجي لاقتصاد الدولة من حيث نقاط القوة ونقاط الضعف.

كما يقتصر ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدولة ومحيطها الخارجي، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية، أي التي تتم في إقليم الدولة، فلا شأن لميزان المدفوعات بها، وهذا ما يدفعنا للبحث عن مقصود هذا الميزان من جميع جوانبه؟

ولذلك قسمنا الفصل إلى أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: دراسة نظرية لميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: آلية ومناهج تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الرابع: ميزان مدفوعات الدول النامية.

المبحث الأول: دراسة نظرية لميزان المدفوعات.

تهتم كافة الدول بنشر سجلات منتظمة ودورية، والتي تقيد فيها معاملاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي، أي أن هذه السجلات تعكس تصرفاتها الاقتصادية ومعاملاتها مع الدول الأخرى، وتعرف هذه السجلات بموازين المدفوعات الدولية.

المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

نظرا لطبيعة وأهمية المعاملات الاقتصادية لأي دولة، تتجلى أهمية توضيح ومعرفة أين تدون وتسجل هذه العمليات.

الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.

لقد وردت عدة تعاريف لميزان المدفوعات نورد بعضها فيما يلي:

التعريف الأول: هو سجل منتظم تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي، والتي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين خارجها خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة.[1]

التعريف الثاني: هو بيان منتظم ومبوب للعمليات الاقتصادية بين المقيمين في بلد معين وباقي دول العالم وفق مبدأ القيد المزدوج، خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة[2].

التعريف الثالث: هو وثيقة محاسبية تلخص، جميع التدفقات المرتبطة بالمعاملات بين المقيمين وغير المقيمين في البلاد، وعادة ما تكون لمدة سنة[3].

ويتضح من هذه التعاريف أن ميزان المدفوعات ما هو إلا قائمة مجمعة لجميع المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع الدول الأخرى، سواء كانت هذه المعاملات تتعلق ببيع أو شراء السلع أو الخدمات مثل: خدمات النقل، التأمين وعوائد الاستثمار، أو انتقال رؤوس الأموال بين البلدين كالقروض والإيداعات .... الخ.

1- عبد الباسط وفا، **مشكلات التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص: 55.

2- السيد متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 123.

3 - Marc Montoyssé, **Sciences économiques et sociales Tle ES: Travaux pratiques,** Edition Bréal Amazon, France, sont année, p: 27.

ولعل كل هذه النشاطات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين من بلد معين وغيرهم من المقيمين تدخل في سجل واحد منظم ومبوب حسب أنواع النشاطات المختلفة ومدتها والذي يحتويها يطلق عليه ميزان المدفوعات[1].

كما يشتمل ميزان المدفوعات أيضا على جميع المبادلات الاقتصادية مع الأجانب وليس تلك المبادلات التي تتم من خلال سوق الصرف الأجنبي فقط، كما قد تتم المبادلات الدولية (الخارجية) بالعملة المحلية ودون اللجوء إلى سوق الصرف الأجنبي ونعني بالذكر الدول الصناعية الكبرى التي تسمى عملاتها بالعملات الصعبة كالولايات المتحدة الأمريكية (الدولار) والاتحاد الأوروبي (الأورو).

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نستخلص التعريف التالي لميزان المدفوعات: **هو سجل منظم وبيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومقيمين ومؤسسات محلية لبلد ما (أي المقيمين في هذا البلد) مع مثيلتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة تكون سنة واحدة.**

وسنحاول فيما يلي شرح بعض المصطلحات الواردة في التعاريف السابقة:

1. **المقيم:** هو أي شخص طبيعي أو معنوي تربطه علاقات بإقليم الدولة (يقيم فيها) ويخضع لقوانينها ويتمتع بحمايتها عند اللزوم، فالمسافرون والسائحون القادمون من بلاد أخرى يعتبرون في حكم غير المقيمين، لأن محل إقامتهم هو موطنهم الأصلي، كذلك بالنسبة لأعضاء الدبلوماسيين والقنصليين والقوات الأجنبية المرابطة داخل حدود الدولة يعتبرون في حكم غير المقيمين[2]، وبناءا عليه فإن المعاملات الاقتصادية التي تتم بينهم وبين المقيمين تعتبر معاملات اقتصادية تتم بين الداخل والخارج وتسجل في ميزان المدفوعات.
2. **المعاملات الاقتصادية:** يسجل في ميزان المدفوعات كل الأنشطة التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين، أو نتج عنها حقوقا لغير المقيمين يتعين على المقيمين أدائها، أما الأنشطة الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها[3].

---

[1] - François Gauthier, **Relations économiques internationales,** Edition: Sainte-Foy, Québec, canada, 1992, p: 296.

[2]- سامي عفيفي حاتم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 335.

[3]- السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، **التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية**، دار التعليم الجامعين، الإسكندرية، مصر، 2012، ص: 229.

3. **الفترة الزمنية:** قد لا نجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان، فمثلا تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول جانفي وتنتهي في آخر ديسمبر، أما بالنسبة لدولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية شهر أكتوبر من كل سنة لتنتهي في أخر شهر مارس من العام التالي(ستة أشهر)، أما في الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول المتقدمة اقتصاديا فإن تقديرات موازين المدفوعات تعد في فترة تقل عن السنة[1](كل ثلاثة أشهر)، وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي ومن ثم العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية العام.

4. **القيد المزدوج:** يتم إعداد ميزان المدفوعات وفقا لمبدأ القيد المزدوج، مما يجعله بالضرورة متوازنا دائما من الناحية المحاسبية، بمعنى أن تكون المديونية والدائنية متساوية في جميع الأحوال، وتوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود اختلالات من الناحية الواقعية[2].

وفيما يلي سنحاول الوقوف على أقسام ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: أقسام ميزان المدفوعات.

نظرا لتعدد أنواع المعاملات الاقتصادية لأي بلد مع بقية العالم الخارج، فإنه من الصعب حصرها إلا أنه يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى موازين عدّة أو حسابات فرعية طبقاً للتجانس أو تشابه المعاملات الاقتصادية الدولية، وبالتالي يقسم على النحو التالي:

أولا: ميزان المعاملات الجارية.

وهي عمليات أو معاملات اقتصادية جارية مع العالم الخارجي والتي تشمل السلع (الميزان التجاري)، والخدمات (ميزان الخدمات) ويطلق عليه ميزان العمليات الجارية، لأن الأصل في العمليات التي تندرج فيه تتصف بالتكرار والدورية ويقسم هذا الميزان إلى:

1. **الميزان التجاري:** ويظم الصادرات والواردات من السلع والبضائع، لذلك يطلق عليه أيضا ميزان المعاملات المنظورة أو الملموسة، وتسجل فيه الصادرات السلعية دائنة في الميزان التجاري لأنه يترتب عليها دخول عملة أجنبية، ويحقق الميزان التجاري فائضا إذا كانت صادرات السلع أكبر من واردات السلع، أما الواردات السلعية

[1]- **نفس المرجع**، ص: 230.

[2] - François Gauthier, **Op cit**, p: 297.

فتسجل في الجانب المدين حيث يترتب عليها خروج نقد أجنبي، ويحقق الميزان التجاري عجزا إذا كانت صادرات السلع أقل من واردات السلع، ويحقق الميزان التجاري توازنا إذا كانت صادرات السلع تساوي واردات السلع.

ويمكن أن نصنف الميزان التجاري كما يلي:

الميزان التجاري في حالة فائض ⇐ تكون الصادرات > الواردات.
الميزان التجاري في حالة عجز ⇐ تكون الصادرات < الواردات.
الميزان التجاري في حالة توازن ⇐ تكون الصادرات = الواردات.

2. **ميزان الخدمات**: وتسجل فيه المعاملات الدولية في الخدمات التي لا تتجسد في كيان مادي ملموس، ويطلق عليه ميزان المعاملات غير المنظورة، فهو يضم العوائد المحصلة أو المدفوعة عن الخدمات مثل: عوائد النقل والتأمين، السياحة والتعليم.

وكما يدرج في الجانب الدائن في ميزان الخدمات قيمة الخدمات التي يؤديها المقيمون في الدولة لغير المقيمين كخدمة النقل أو الخدمات السياحية، في حين يدون في الجانب المدين قيمة الخدمات التي يؤديها غير المقيمين في الدولة للمقيمين بها.

ويكون ميزان الخدمات في حالة فائض إذا زادت قيمة الجانب الدائن عن قيمة الجانب المدين، مثلا في حالة انتعاش قطاع السياحة في بلد ما هذا يترتب علية دخول عملة أجنبية، أما في حالة عجز ميزان الخدمات فهذا يعني أن الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن في مجال الخدمات بالطبع.

ويمكن أن نصنف ميزان الخدمات كما يلي:

ميزان الخدمات في حالة فائض ⇐ الجانب الدائن > الجانب المدين.

الميزان التجاري في حالة عجز ⇐ الجانب الدائن < الجانب المدين.

الميزان التجاري في حالة توازن ⇐ الجانب الدائن = الجانب المدين.

ثانيا: ميزان التحويلات بلا مقابل (من جانب واحد):

سمي هذا القسم بميزان التحويلات من جانب واحد[1] "Unilatéral Transactions"* لأنه يتم من خلاله انتقال رؤوس الأموال من جانب واحد، دون أن يترتب عليه التزام على عاتق الدولة المتلقية له.

وأن هذه المدفوعات ليست لغرض التصدير واستيراد السلع أو الخدمات، وإنما قد تكون لغرض الهبات والهدايا التي لا ترد، أو قد تكون تحويلات العاملين في الخارج إلى أوطانهم أو قد تكون مساعدات أو تعويضات سواء من الأفراد أو الدول أو المنظمات الدولية.

فعملية التصدير مثلا تمثل صفقة ثنائية، لأن تصدير السلع يترتب عليه القيام بالدفع المقابل، أما التحويلات أحادية الجانب فلا يترتب على الطرف الثاني فيها أي التزام مقابل، ومن أمثلتها تحويلات العاملين.

كما يخضع تسجيل هذه العمليات في الميزان من حيث الدائنية والمديونية إلى القاعدة نفسها، أي كل عملية تؤدي إلى حصول البلد على إيرادات (نقد أجنبي) تسجل في الجانب الدائن، وكل عملية تؤدي إلى خروج نقد أجنبي من البلد تسجل في الجانب المدين[2]، كما هو في الشكل التالي:

[1]- عبد الباسط وفا، **مرجع سبق ذكره**، ص: 63.

[2]- وليد عيدي عبد النبي، **ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي**، البنك المركزي العراقي، العراق، 2013، ص: 7.

*بالنسبة لميزان التحويلات بلا مقابل: لم يتفق خبراء صندوق النقد الدولي على موقع ثابت لهذا البند داخل بنود ميزان المدفوعات، فمنهم من يدرجه داخل بند العمليات الجارية، وهناك من يدرجه داخل بنود العمليات الرأسمالية ومنهم يخصص له قسما مستقلا بذاته، ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة المعاملات التي يحويها فهو أحيانا ينطوي على معاملات سلعية أو خدمية بلا مقابل، وأحيانا أخرى يحوي تحويلات رأسمالية بلا مقابل فيدرج ضمن ميزان العمليات الرأسمالية.

جدول رقم(03): يوضح حساب التحويلات من جانب واحد.

ميزان المدفوعات		
ثانيا: حساب التحويلات من جانب واحد	دائن	مدين
▪ استلام من الخارج (من غير مقيمين)		
1. هبات ومنح وهدايا ومساعدات رسمية.	+	
2. هبات ومنح وهدايا ومساعدات غير رسمية.	+	
3. تحويلات من العاملين في الخارج.	+	
▪ دفع إلى الخارج (إلى غير المقيمين)		
1. هبات ومنح وهدايا ومساعدات رسمية.		–
2. هبات ومنح وهدايا ومساعدات غير رسمية.		–
3. تحويلات من العاملين في الخارج.		–

المصدر: وليد عيدي عبد النبي، **ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي**، البنك المركزي العراقي، 2013، ص: 7.

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن كل ما ينتج عنه دخول للعملة الأجنبية يسجل في الجانب الدائن (يعبر عنه بالإشارة +)، أما العملية التي تترتب عليها خروج للعملة الأجنبية فتسجل في الجانب المدين (يعبر عنها بالإشارة –).

ثالثا: ميزان رأس المال أو العمليات الرأسمالية:

ويشمل على تدفقات رؤوس الأموال بين البلد المعني وباقي العالم، مما يؤدي إلى تغير مراكز الدائنية والمديونية للدولة، سواء كان هذا التدفق بين مؤسسات خاصة، مقيمة وغير مقيمة أو بين الحكومات، فقد يكون التدفق في اتجاه الدولة المعنية أي أن هناك رؤوس أموال تدخل البلد ويطلق عليها تدفقات رؤوس الأموال الداخلة "Capital In flow"، وقد تكون حركة هذه الأموال من البلد إلى الخارج ويطلق عليها تدفقات رؤوس الأموال الخارجة "Capital Out flow" ويتم تسجيل التدفقات الخارجة أو الداخلة طبقا لمعيار مدة بقاء رأس المال سواء في البلد المعني أو في الدول الأخرى حيث أن هناك:

1. **رؤوس الأموال الطويل:** وهي التدفقات الرأسمالية الخاصة والرسمية، والتي تبقى مدة أطول من سنة مثل إقامة أجانب لمصنع أو شركة في دولة أخرى أو شراء مقيمين الأسهم (الاستثمارات الأجنبية المباشرة) أو

لسندات تم إصدارها في دولة أخرى، أو القروض طويلة الأجل التي تعقدها الحكومات مع الخارج أو مع المنظمات النقدية والمالية الدولية[1]، ويشمل هذا الحساب على ما يلي:

أ. **الاستثمار المباشر**: يتمكن من خلاله المستثمر من إدارة المنشأة التي تعمل في الاقتصاد الأجنبي، ويتخذ الأشكال التالية[2]:

- إقامة المقيمين لمشروعات جديدة أو فروع لمشروعات في دولة أخرى، مما يعطيها الحق في إدارتها، أو شراء مؤسسة أجنبية أو الاندماج بجزء معتبر في رأس مال الشركة؛
- الاكتتاب في أسهم بعدد معتبر، يسمح للمقيمين بمراقبة نشاط هذه المؤسسة وتحدد عادة هذه النسبة بـ 20 % من رأس مال الشركة، بالإضافة لشراء المقيمين لعقارات تجارية أو غير تجارية في الخارج، وتقيد هذه الاستثمارات في الجانب المدين، لأنها تعتبر خروج لرؤوس الأموال من الدولة، أي تصدير لرؤوس الأموال طويلة الأجل.

ب. **القروض الدولية**: تتمثل في القروض التي يتحصل عليها المقيمون من مصادر خاصة أو حكومية، وتكون طويلة الأجل، سواء كانت قروض تجارية-متعلقة بالصادرات أو الواردات من السلع-طويلة الأجل، أو قروض غير تجارية، ويتم تقييدها في الجانب الدائن لأنها تمثل دخول لرؤوس الأموال، ويضاف إلى هذا الجانب كل أقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية من قبل الأجانب، أما القروض الوطنية التي يقدمها المقيمون (أفراد ومشروعات) للأجانب وأقساط سداد القروض الرأسمالية الأجنبية من طرف المقيمين الأجانب، يتم تقييدها في الجانب المدين[3].

ج. **استثمارات المحافظ المالية**: تتمثل هذه المعاملات في شراء وبيع الأسهم والسندات طويلة الأجل بين المتعاملين الاقتصاديين، بحيث تقيد الأسهم والسندات الأجنبية التي يمتلكها المقيمون في اقتصاد ما في

---

[1]- السيد متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 126.

[2]- فيصل حبيب حافظ، **دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص إدارة أعمال، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص ص: 16-42. (بتصرف).

[3]- حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005، ص: 17.

الجانب المدين على أساس أنها عملية استيراد لأوراق مالية[1]، يترتب عنها خروج لرؤوس الأموال، أما الأسهم والسندات الوطنية التي يقوم غير المقيم بشرائها من المقيمين فتقيد في الجانب الدائن، على أساس أنها عملية تصدير الأوراق المالية، يترتب عنها دخول لرؤوس الأموال.

د. **استثمارات أخرى**: يتم في هذا البند تقييد العمليات على رؤوس الأموال الأخرى غير التي ذكرت، ومثال ذلك ملكية العلامات التجارية، براءات الاختراع، ومشاركة الدولة في رؤوس أموال المنظمات المالية الدولية.

2. **رؤوس الأموال قصيرة الأجل**: وفي هذا الحساب يتم تسجيل المعاملات المالية والنقدية الخاصة والرسمية المستقلة التي تكون مدة بقائها أقل من سنة مثل التجارة في العملات الأجنبية والودائع الجارية والودائع الادخارية قصيرة الأجل التي يقوم المقيمين في دولة ما بإيداعها بالبنوك في الخارج، وتسمى أيضا بالأموال الساخنة★ويمكن أن نتطرق إليها في النقاط التالية:

- الودائع الجارية ولأجل في البنوك، بالإضافة إلى أذونات الخزينة والقروض قصيرة الأجل، الأوراق التجارية، والقروض المالية قصيرة الأجل.
- الاستثمار في الأوراق المالية التي يكون أجل استحقاقها أقل من سنة، ويمثل خروج لرؤوس الأموال قصيرة الأجل[2]، مثل: إيداع المقيمين لأموالهم في البنوك الأجنبية، القيام بشراء أذونات الخزانة، أو الأوراق التجارية الأجنبية.

وكخلاصة، فإن رؤوس الأموال قصيرة الأجل تتمثل في أصول تستحق في آجال قصيرة ويكون الغرض من التعامل فيها:

1-أحمد بوراس، **أسواق رؤوس الأموال**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، بدون سنة، ص: 97.

2- سماعلي فوزي، **تدفقات رؤوس الأموال وترتيبات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة والاقتصادات الانتقالية–البدائل الممكنة لنشوء الاقتصاد الجزائري**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، الجزائر، جوان 2009، ص: 74.

★ **الأموال الساخنة**: أو أموال المضاربة، تدخل الأسواق وقت الصعود وتحقق أرباح خيالية وسرعان ما تخرج مسببة هبوطا حادا في الأسواق.

وهي السيولة الأجنبية التي تدخل إلى أسواق المال المحلية في دولة ما بهدف جني الأرباح السريعة معتمدة على الارتفاع المفاجئ للأسهم والسندات نتيجة دخول هذه الأموال، وتختفي هذه الأموال بمجرد ظهور موجة تصحيح في الأسعار، مخلفة وراءها انهيار في أسعار الأوراق المالية بهذه السوق.

- الاستثمار من أجل تحقيق عائد أكبر بشراء الأوراق المالية قصيرة الأجل، والاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة (قصيرة الأجل) في البنوك الأجنبية عند الإيداع مقارنة بها في البلد المحلي.

- بغرض المضاربة أو المعاملات الدولية، بحيث إذا توقع المضاربون ارتفاعا لقيمة عملة أجنبية في المستقبل يتوجهون إلى شراء هذه العملات من أجل إعادة بيعها عندما تتحقق توقعاتهم، أما إذا توقع المضاربون انخفاضا وتدهورا في قيمة عملة بلد ما فإن أموالهم تتدفق خارج هذا البلد.
- التخوف من الأوضاع السياسية أو الاقتصادية التي تسود البلد كالاستقرار السياسي أو عدمه، التضخم، ارتفاع الضرائب.... الخ حيث أن هذه الأوضاع قد تشجع أو تمنع تدفق الأموال قصيرة الأجل إلى البلد المعني.

3. **حساب الاحتياطي الرسمي والذهب النقدي:** ويسجل في هذا الحساب حركة العملات الصعبة والذهب النقدي والتي تمثل المدفوعات أو المتحصلات التي تنتج عن حالة ميزان المدفوعات من حيث كونه به عجز أو فائض[1]، ويعتبر هذا البند من بنود الموازنة التي تحقق التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات بحيث يطلق عليه أيضا حساب التسوية ويتكون من العناصر التالية[2]:

1. الذهب النقدي لدى السلطات النقدية؛
2. الودائع بالعملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك التجارية الوطنية لدى البنوك الأجنبية؛
3. الودائع التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية؛
4. موارد صندوق النقد الدولي؛
5. القروض المختصة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات، وهي حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل التمويلية، وتتم هذه الحركات بدافع حاجة الاقتصاد وتغطية مستلزماته، وبالتالي تنتقل بهدف التسويات في ميزان المدفوعات وتسمى في هذه الحالة بحركات الموازنة[3].

تتمثل هذه الموازنة (التسوية) في تحركات الاحتياطات الدولية (الذهب النقدي لدى السلطات النقدية، العملات القابلة للتحويل، حقوق السحب الخاصة وحصة البلد في المؤسسات الدولية) وذلك كما يلي[1]:

---

[1]- زايري بلقاسم، **كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة وهران، الجزائر، ص: 68.

[2]- السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 236.

[3]- ناهض قاسم القدرة، **اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013، ص: 27.

3-1. في حالة العجز:

- إما بتسديد قيمة العجز ذهبا أو عملات قابلة للتحويل وبالتالي تخفيض مستوى احتياطاتها من الصرف؛
- أو بطلب قرض قصير الأجل من بلد ما وبالتالي ارتفاع مديونية البلد صاحب العجز؛
- أو بتخفيض دائنية البلد اتجاه العالم الخارجي.

3-2. في حالة الفائض:

- إما بزيادة احتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة؛
- تقديم قروض قصيرة الأجل للدول، وبالتالي زيادة دائنيتها اتجاه العالم الخارجي؛
- أو تسديد ديونها السابقة.

رابعا: الخطأ والسهو: ويسجل في هذا الميزان الرصيد الصافي اللازم لتساوي الجانب الدائن مع الجانب المدين لميزان المدفوعات ففي كثير من الأحيان قد تحدث بعض الأخطاء في تجميع وتبويب البنود المختلفة السابقة، وقد يقوم الأفراد بإعطاء تقديرات غير صحيحة عن معاملاتهم مع الخارج، وبالتالي فإن الموازين السابقة قد لا تتساوى، ولذلك يضاف إلى ميزان المدفوعات بند الخطأ والسهو ليسجل كل الفروق التي تؤدي إلى تحقيق التوازن المحاسبي.

كما تجري العادة في عرض ميزان المدفوعات في صورة جدول مقسم أفقيا إلى أقسام رئيسية حسب طبيعة المعاملات المعنية، والشكل الشائع لميزان المدفوعات والذي يأخذ به صندوق النقد الدولي في نشراته الدورية هو كما يلي:

[1]- مقران عبد الكريم، **الإصلاحات الاقتصادية ودورها في تحسين ميزان المدفوعات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011، ص: 06.

جدول رقم(04): يوضح أقسام ميزان المدفوعات:

الحساب	دائن	مدين	الصافي
1. ميزان الحساب الجاري:			
أ. الميزان التجاري(المنظورة)			
– الصادرات.	+		
– الواردات.		–	
ب. ميزان الخدمات (غير المنظورة).	+		
– الاستلام من أرباح، فوائد (الاستثمار، سياحة، نقل.....).		–	
– المدفوعات (أرباح، فوائد).	+		
2. ميزان المدفوعات من جانب واحد.			
– مساعدات وهبات، تعويضات.		-	
– تحويلات خاصة.			
3. ميزان أو حساب رأس المال.	+		
أ حساب رأس المال طويل الأجل (صفقات رأس مالية) الرسمي والخاص.	+	-	
ب حساب رأس المال قصير الأجل الرسمي والخاص.	+	-	
ت حساب الاحتياطي الرسمي والذهب.		-	
– النقد الأجنبي.	+		
– الذهب.			
4. الخطأ والسهو.		-	
الميزان العام لميزان المدفوعات			

المصدر: صندوق النقد الدولي، **دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي**، الطبعة السادسة 2009، ص: 13.

المطلب الثاني: أهمية ومكانة ميزان المدفوعات.

من خلال أهمية وحتمية العلاقات الاقتصادية الدولية، تنبع أهمية معرفة الوضعية الاقتصادية للدولة من حيث مستوى تطور ونمو اقتصادها وذلك خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي إعطاء صورة واضحة عن نقاط القوة والضعف للموقف الخارجي في الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: أهمية ميزان المدفوعات.

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة، والتي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، ولذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسالة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية:

1. **يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة:** إظهار الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني والمساعدة في إدارة الاقتصاد بصورة فعالة، فعند قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي، وإن ذلك قد يتسبب في تغيرات كبيرة على مستوى الاقتصاد ككل فإذا ما أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج الرجوع إلى ميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدث على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية[1]، بما في ذلك المتغيرات الكلية الأخرى كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، مستوى الأسعار والتكاليف ....الخ؛
2. **يظهر القوة المحددة لسعر الصرف:** إن ميزان المدفوعات يعكس قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية[2]؛
3. **يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة:** حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تفسير وتقييم الحالات الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي من خلال البيانات الواردة في ميزان المدفوعات، وبالتالي يكون مؤشر لاتخاذ قرارات تصحيحية للاقتصاد كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية؛

---

[1]- مقران عبد الكريم، **المرجع السابق**، ص: 8.

[2] - Marc Montoussé et Dominique Chamblay, **1OO fiches pour comprendre les sciences économiques, Fiche 67 , Les déterminants des taux de change,** Edition Bréal amazon France,2005, p: 156.

4. **تقيس الوضع الخارجي للدولة:** حيث إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة، مما يساعد السلطات العمومية على وضع السياسة الاقتصادية مثل اتخاذ إجراءات الرقابة على الصرف في حالة عجز الميزان التجاري[1].

الفرع الثاني: نتائج اختلال ميزان المدفوعات.

تختلف هذه النتائج في حالة العجز عنها في حالة الفائض وفي الأجل القصير عنها في الأجل الطويل.

أ. نتائج العجز في ميزان المدفوعات:

يتم تسوية العجز في ميزان المدفوعات عن طريق خروج الذهب النقدي للخارج أو نقص الأصول الأجنبية التي يمتلكها المواطنون أو زيادة الالتزامات تجاه البلاد الأجنبية[2]، وهذا يعني أن العجز يؤدي إلى تدهور مركز الاحتياطات الدولية لدى البلد.

ومن هنا تتضح خطورة العجز المستمر إذ أنه يعني تدهور مستمر في احتياطات البلد الدولية، ومن المنتظر أن يصل البلد صاحب العجز المستمر إلى وضع لا يستطيع بعده أن يقلل من احتياطاته الدولية وتكون التزاماته تجاه الأجانب قد بلغت حد أقصى لا يمكن زيادته، وفي هذه الظروف يضطر البلد إلى اتخاذ إجراءات استثنائية لتقييد وارداته من الخارج أو تنفيذ بعض الإجراءات التي تملى عليه من قبل الدول الدائنة*.

---

[1]- بولعسل شمس الدين، **العولمة المالية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية–دراسة حالة الدول العربية**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 34.

[2]– السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 241.

* كما حدث لدولة الجزائر بسبب اضطرابات السوق العالمي للنفط وانخفاض مستويات الطلب عليه خلال الفترة 1990 -2001، حيث لجأت السلطات الجزائرية إلى إجراءات إصلاحات اقتصادية شاملة بالاتفاق مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على المساعدات المالية الضرورية لاستمرار التنمية، ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات، ولتفصيل أكثر أنظر بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، دار المطبوعات الجامعية بن عكنون، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص: 212.

ب. نتائج الفائض في ميزان المدفوعات:

يؤدي الفائض إلى تحسن مركز الاحتياطيات الدولية لدى البلد، ولكن استمرار الفائض في ميزان المدفوعات لفترة طويلة من الزمن ليس بالظاهرة الصحية[1]، وذلك لأن استمرار الفائض يعني استمرار دخول الذهب النقدي واستمرار زيادة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين واستمرار زيادة التزامات البلاد الأجنبية، وبعد الوصول إلى المستوى المرغوب فيه للاحتياطيات الدولية فإن استمرار تراكم الاحتياطيات الدولية فوق المستوى المرغوب فيه يثير العديد من المشاكل منها:

1. أن هذا يعني تجميد جزء من الدخل القومي في أصول عاطلة، فالذهب النقدي لا يدر دخلا[2]؛
2. أنه مع استمرار البلد في تركيمه للاحتياطات الدولية تقل قدرة البلاد الأجنبية على التعامل معه وتلجأ إلى تقييد علاقاتها التجارية معه، وهنا يضطر البلد صاحب الفائض إلى منح المساعدات والقروض للبلاد الأجنبية حتى تستمر في تعاملها معه، وقد يضطر البلد لرفع قيمة عملته الوطنية حتى ترتفع أسعار الصادرات وتنخفض أسعار الواردات فتقل صادرات البلد وتزيد وارداته.

[1] -Joseph Deiss, **Monnaie et prix internationaux : une théorie séquentielle des marchés,** Edition Librairie Droz, Paris, France, 1979, p: 406.

[2] - **Ibidem**, p: 407.

المبحث الثاني: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات.

الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة أحد الجانبين الدائن أو المدين على الجانب الأخر في الميزان، أي زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الأخرى، ويتحقق في هذه الحالة فائض في ميزان المدفوعات، ويحدث العجز عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن فيه، أي تجاوز الالتزامات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى.

وتوازن ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين مع الجانب الدائن، أي تساوي الالتزامات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى مع حقوق الدولة على الدول الأخرى، كما سنرى ذلك من خلال العناصر الآتية.

المطلب الأول: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات.

يمكن التمييز بين أنواع الاختلالات التالية في ميزان المدفوعات:

1. الاختلال العارض أو العشوائي:

يحدث نتيجة لظروف طارئة كالظروف المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الآفات الزراعية أو الكوارث المصاحبة للحروب والزلازل والفيضانات، أو قد يرجع هذا الخلل إلى تغير مفاجئ في أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى مما يؤثر على صادرات الدولة صاحبة العجز ويتصف هذا النوع من الاختلال بطبيعته الوقتية حيث يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه.

وتجدر الإشارة إلى أن الاختلالات العرضية تعود إلى أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها.

2. الاختلال الموسمي:

يسمى باختلال التقلبات قصيرة الأجل التي تصيب ميزان المدفوعات لفترة زمنية تكون أقل من سنة، وينشأ هذا النوع من الاختلال في الدول النامية التي تعتمد على المحاصيل الزراعية[1]، ولكن هذا الخلل يزول بمرور

[1]- شقيري نوري موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص: 208.

الوقت وحلول موسم أخر، فانخفاض الصادرات في فترة معينة من السنة سوف يعوضها الزيادة في فترة أخرى من السنة نفسها[1].

3. الاختلال الدوري:

ينشأ عن التقلبات الدورية التي تتعرض لها الدول المعتمدة على اقتصاد السوق أو الدول الرأسمالية، بسبب الاعتماد المتبادل بينها وبين الدول الأخرى في مجال التجارة الدولية، التي تقوم بنقل هذه التقلبات من دولة إلى أخرى، فزيادة الصادرات أو انخفاضها بالنسبة لدولة ما، هي نفسها عبارة عن زيادة أو انخفاض واردات العالم الخارجي، (الدول المستوردة) تتوقف على حالة التوظيف والتشغيل السائد بها واقتراب الظروف الاقتصادية بهذه الدول من حالات الرواج أو الكساد، ففي حالة الرواج يزداد الطلب على الواردات ومن ثم تزيد صادرات الدول الأخرى، ويحدث العكس أن يتحقق العجز بسبب انخفاض الصادرات إلى العالم الخارجي في حالة الركود والكساد[2].

ويعني ذلك أن التقلبات الدورية في اقتصاديات العالم الخارجي سوف تنتقل إلى الدول الأخرى وترتبط باختلالات في موازين المدفوعات وهذا الانتقال يتم من خلال عمل مضاعف التجارة الخارجية.

4. الاختلال الهيكلي أو البنيوي:

ويحدث الاختلال الهيكلي لعوامل ترتبط بهيكل الإنتاج والدخل والتشغيل بالدولة محل الدراسة، ويظل قائما حتى يتم إحداث التغيير الهيكلي في قطاعات الاقتصاد، وهو أشد تأثيرا على وضع موازين مدفوعات الدول، لامتداد أثاره مدة طويلة، بحيث يتعذر على السلطات المعالجة السهلة[3]، ويعود السبب في ظهوره إلى:

1. تغير هيكل الطلب الخارجي وتحوله إلى بعض السلع على حساب البعض الأخر، مثلا قد يؤدي التقدم التكنولوجي إلى اكتشاف مواد خام بديلة عن المواد الأصلية؛
2. التغيرات التي تصيب هيكل النفقات النسبية المكتسبة، التي تؤدي إلى اختلاف المزايا النسبية بين الدول؛

---

[1]- السيد متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 138.

[2]- بوالكور نور الدين، **أثر التكامل الاقتصادي على التوازنات الخارجية للدول الأعضاء–حالة التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، فسم العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص: 121.

[3]- عبد الباسط وفا، **مرجع سبق ذكره**، ص: 70.

3. ارتفاع مستويات الدخول لإحدى الدول مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الواردات، وبالتالي إحداث اختلال في الميزان؛

4. حدوث تغيير في الأصول التي تمتلكها إحدى الدول في العالم الخارجي، وبالتالي تغير في العائد الذي تحصل عليه الدولة، ومنه حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

5. **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:**

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف عملة البلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات[1].

المطلب الثاني: أسباب وعوامل اختلال ميزان المدفوعات.

توجد عدة عوامل تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات ومن أهمها:

أولا: تغير مستوى الأسعار:

إن حالات التضخم أو الانكماش التي تصيب إحدى الدول يترتب عليها تغيرات مناظرة لها في مستويات الأسعار المحلية والعالمية، ففي حالة التضخم فإن الزيادة المقترنة بمستويات الأسعار المحلية تؤثر على حجم الصادرات والواردات (بافتراض بقاء مستوى الإنتاج وسعر الصرف، مستوى الدخل ثابت) مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على الصادرات وزيادة الطلب الداخلي على الواردات، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات[2].

[1]- السيد متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 139.

[2]- ميراندا زغلول رزق، **مرجع سبق ذكره**، ص: 105.

ثانيا: تغير سعر الصرف:

ينتج عن تغير في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات بحيث أن ارتفاع القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا[1]، وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى عكس ذلك يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة إلى زيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا للتصدير وهذا من وجهة نظر الأجانب، وتصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمستهلكين المحليين.

ثالثا: تغير مستوى الدخل:

تؤدي زيادة مستويات الدخول في الدولة إلى زيادة إنفاقها على الواردات، كما أن انخفاض مستويات الدخول داخل الدولة يؤدي إلى انخفاض إنفاقها على الواردات، لأن الواردات على عكس الصادرات مرتبطة بمستوى الدخل الوطني، وعليه تصبح الواردات دالة تابعة للدخل[2] أي:

$$M_t = M_0 + mY_t$$

حيث: M_0 : مستوى الواردات عندما يكون الدخل الوطني معدوم.

m: الميل الحدي للاستيراد.

Y_t : الدخل الوطني.

وبالتالي فإن زيادة مستويات الدخول في الدول الأجنبية يؤدي إلى زيادة إنفاقها على السلع والخدمات المنتجة في الدول الأخرى، أي أن زيادة صادرات الدولة إلى العالم الخارجي مرتبط بزيادة دخول الدول المستوردة، ونحن نعلم بأن زيادة الصادرات يؤدي إلى التأثير في ميزان المدفوعات بالإيجاب، والعكس في حالة انخفاض دخول العالم الخارجي فإنه يؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة وبالتالي التأثير على ميزان مدفوعاتها بالسلب.

---

[1]- بربري محمد أمين، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية–دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري**–مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا–العدد السابع، الجزائر، 2010، ص: 40.

[2]- بن قانة اسماعيل، **دراسة قياسية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (بين: 1970–2001) والتنبؤ بها (للفترة 2002–2006)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص دراسات اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004، ص: 13.

المطلب الثالث: سياسات إرجاع التوازن لميزان المدفوعات.

في حالة تعرض ميزان المدفوعات لاختلالات، فإنه يتعين على الدول إتباع سياسات كفيلة بإصلاحه وإعادة التوازن إليه مرة أخرى، وإلا انتهى الأمر بنفاذ احتياطات الدولة الخارجية أو بلوغ مديونيتها للعالم الخارجي حدا خطيرا ولا يستطيع أحد أن يقرضها، وتصبح الدولة في وضع حرج ولا يتوفر لديها أي غطاء كافي ضد التقلبات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات، وتنحصر هذه السياسات التي يمكن للدولة إتباعها في[1]:

1. السياسات النقدية والمالية:

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية التي تتخذ من المعطيات النقدية مجالا لتدخلها أخذة بعين الاعتبار علاقة النقود والنشاط الاقتصادي من جهة، ويقصد بالسياسة النقدية مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبوا إليها الحكومة، فالنقود لا تدير نفسها بنفسها، بل يجب تدخل السلطة النقدية في الدولة[2].

أما السياسة المالية فهي الطريقة التي تنتهجها الدولة لاستخدام الأدوات المالية، وذلك لتمكنها من التحكم في الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة، لمواجهة وعلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة، ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتبعها الدولة[3].

ولفهم آلية عمل السياسة النقدية تعمل السلطات النقدية متمثلة في البنك المركزي بفضل أدوات السياسة النقدية على معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات ففي حالة الفائض يلجأ إلى زيادة العرض النقدي عن طريق أدوات السياسة النقدية حتى يصبح العرض النقدي اكبر من الطلب عليه، وبالتالي تزداد الأرصدة النقدية التي بحوزة الأفراد بمستوى أعلى من الذي كانت عليه وفي مثل هذا الوضع فان المقيمين في البلد يرغبون في إنفاق هذه الزيادة في شراء السلع والخدمات الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال إلى الخارج نتيجة زيادة الواردات وهذا ما يؤدي إلى تسوية الفائض في ميزان المدفوعات.

أما في حالة عجز ميزان المدفوعات فإن البنك المركزي يرفع سعر الخصم لأنه سيجعل البنوك التجارية ترفع أسعار الفائدة وإذا ارتفعت فإن الإقبال على الائتمان أو طلبه سينخفض، وهو ما يجعل الأسعار تميل إلى

---

[1]– ميراندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، مصر، 2010، ص: 109.

[2] - Jean-Luc Bailly et Collectif, **Economie monétaire et financière**, Edition: Bréal Amazon France, 2006, pp: 213-215.

[3] -**Ibidem**, p: 136.

الانخفاض أيضا وإذا انخفضت الأسعار محليا فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى تشجيع الصادرات، وكما أن ارتفاع أسعار الفائدة محليا سيغري الأفراد الأجانب إلى توظيف أموالهم بالبنوك الوطنية مما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، وعليه فإن هذه الإجراءات تجعل دور السياسة النقدية مهما في إرجاع التوازن[1].

كما أن إتباع سياسة مالية انكماشية يؤدي إلى التأثير على مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد، من خلال خفض حجم الإنفاق وزيادة الضرائب، وهذا يؤثر بدوره على ميزان المدفوعات، من خلال تخفيض زيادة الضرائب على السلع الأجنبية، وتخفيض الإنفاق الحكومي، ومن ثم ينخفض مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات، فتنخفض الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار الأجنبية، فيتوجه إنفاق المواطنين إلى السلع المنتجة محليا، ونتيجة هذه العملية يتحسن ميزان المدفوعات.

ولعل تطبيق إجراءات نقدية ومالية انكماشية يساعد على تخفيض الطلب المحلي الزائد على السلع والخدمات، وهذا الأثر في حد ذاته كفيل بأن يخفض الواردات ويشجع الصادرات[2].

2. تخفيض سعر الصرف:

يقصد بسعر الصرف، نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، وبالتالي فهو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى[3].

وإن تخفيض سعر صرف العملة المحلية من شأنه أن يعمل على خفض أسعار السلع لموجهة للتصدير مقومة بالعملة الأجنبية، ومنه زيادة الطلب الخارجي على الصادرات وفي المقابل ينخفض الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية المستوردة لأن أسعارها مرتفعة مقارنة بالمنتجات المحلية مما يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات[4].

---

[1]- إكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2000–2009)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010، ص: 48.

[2] - Christian Bordes, **Relations monétaires internationales, la balance des paiements**, Paris, France, 2008, p : 19.

[3] - Marc Montoussé, Dominique Chamblay, **0p cit**, pp: 156-157.

[4]- كمال العقريب، **أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات–حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، 2006، ص: 90.

وكما أن تخفيض سعر صرف العملة يؤثر على كافة بنود ميزان المدفوعات من حين الصادرات والواردات من السلع والخدمات، وحركة رؤوس الأموال (القروض الخاصة، الأوراق المالية، الاستثمارات المباشرة) إلى أن يتحسن وضع الميزان وإرجاع التوازن.

3. القيود المباشرة على المعاملات الخارجية:

وهي أحد البدائل لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات، حيث تقوم هذه السياسة على ثلاث مجموعات رئيسية من القيود على المعاملات الخارجية، والتي تتمثل في: القيود نقدية، قيود مالية وقيود تجارية حيث تستهدف تلك القيود التأثير على عناصر معينة في ميزان المدفوعات بطريقة مباشرة.

1.3– القيود النقدية: تتمثل في الرقابة على الصرف بمختلف أشكاله ووسائله، ويمكن تعريف الرقابة على الصرف على أنها: الإشراف الحكومي المنظم لعمليات طلب وعرض العملات الأجنبية، إذ لا تمنح هنا للمتعاملين حرية التصرف، بل تفرض عليهم إجراءات صارمة وشديدة تقيدهم فيما يحصلون عليه من عملة صعبة وما يدفعونه للخارج[1].

ويكون ذلك بوضع قيود جد صارمة على جميع المعاملات الجارية مع الخارج من خلال نظام الحصص وتراخيص الاستيراد[2]، ونظام الحضر الدائم في حالة السلع الضارة أو السلع الأساسية التي يستهلكها المواطنون، ويشكل خروجها ضررا كبيرا على الاقتصاد الوطني، أو حضر استثنائي لبعض المواد والسلع، وكل هذا بهدف حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

وكما كانت تفعل الجزائر عند إتباع سياسة الرقابة على الصرف، وتكريس مبدأ احتكار الدولة للتجارة الخارجية، إلى أن صدر القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

2.3–القيود المالية: تتمثل القيود المالية في الضرائب والإعانات على بنود معينة في ميزان المدفوعات مثل الرسوم الجمركية الإضافية على الواردات أو الإعانات لتشجيع الصادرات.[3]

---

[1]- ليندة بلحارث، **نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2013، ص: 14.

[2]– شعيب بونوة، خياط رحيمة، جامعة تلمسان، **سياسة سعر الصرف بالجزائر–نمذجة قياسية للدينار الجزائري**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 5، الجزائر، 2011، ص: 123.

[3] - Christian Bordes, **Ibid**, p: 21.

فالرسوم الجمركية الغرض منها هو التحكم في الواردات لغرض الحد من استنزاف النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري.

أما إعانات تشجيع الصادرات يكمن دورها في تمكين المصدرين المحليين للولوج إلى الأسواق العالمية، لأن الصادرات لها دور مباشر في معالجة الخلل في الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي[1].

3.3–القيود التجارية: أما القيود التجارية فتتمثل في حصص الاستيراد واحتكار التجارة الخارجية من قبل الدولة للتأثير المباشر في حركتها من خلال نظام الحصص (التقييد الكمي)، كما تقوم من خلاله الدولة بتوزيع رخص الاستيراد على المستوردين وتحدد بموجبها الحد الأقصى للكميات المسموح باستيرادها.

وكذلك الإجراءات التي تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها لغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية الأسواق الوطنية، ومن بين هذه الإجراءات فرض نفقات مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية، وكذا التشدد في تطبيق اللوائح الصحية والبيئية[2].

---

[1]– نور الهدى بلحاج، **أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية–دراسة حالة الجزائر للفترة 2000–2009**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص: 42.

[2]– عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية–دراسة حالة الاتحاد الأوروبي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص ص: 39-40.

المطلب الرابع: التوازن في ميزان المدفوعات.

يقسم التوازن في ميزان المدفوعات إلى قسمين هما:

الفرع الأول: التوازن الحسابي لميزان المدفوعات:

إن ميزان مدفوعات سيتوازن محاسبياً وباستمرار[1] لأن كل عملية تؤثر على جانبين: أحدهما دائن والآخر مدين وبالتالي فإن ميزان المدفوعات سيتوازن محاسبياً وقد يكون هناك عجزا في الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات كالحساب الجاري أو حساب رأس مال وقد تكون صادرات الدولة من السلع والخدمات أقل من وارداتها من السلع والخدمات وبالتالي يكون هناك عجز في الميزان التجاري بقيمة الفرق بين الصادرات والواردات فإذا تم تغطية هذا الفرق بتحويلات نقدية من الخارج بنفس قيمة العجز في الميزان التجاري فإن هذا سيؤدي إلى توازن الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:

إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي جميع بنود الأصول والالتزامات كما هو الحال في التوازن الحسابي، وإنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول والالتزامات ذات الطبيعة الخاصة، ومن هذه الزاوية، فإن التوازن بالمعنى الاقتصادي قد يتحقق وقد لا يتحقق[2].

ومن هنا فإن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات يتعلق بكيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه.

إذا لمعرفة كيف يتحقق التوازن الاقتصادي وجب تقسيم بنود ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين:

1) معاملات اقتصادية فوق الخط ويطلق عليها بالعمليات التلقائية أو المستقلة: فهي تلك العمليات التي تجري لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان وذلك نظرا لما تحققه من ربح أو من إشباع لمن يقوم بها، ومثال ذلك تصدير السلع أو استيرادها، وتقديم الخدمات أو الحصول عليها، وتلقي استثمارات أجنبية أو القيام بها، فهذه العمليات كلها تتحقق دون النظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات.

---

[1]- عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 169.

[2]- شقيري نوري موسى وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 202.

2) معاملات اقتصادية تحت الخط ويطلق عليها العمليات التعويضية أو الموازنة: فهي تلك العمليات التي لا تجري لذاتها وإنما تجري بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات، ومثال ذلك استيراد الذهب أو تصديره، والزيادة في قيمة الأوراق التجارية المسحوبة على المقيمين أو غير المقيمين أو النقص فيها، وبالتالي فإن هذه العمليات كلها لم تكن لتحدث لو لم تكن هناك عمليات تلقائية أو الواقعة فوق الخط سبق القيام بها، وهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية أو موازنة ما تم من عمليات تلقائية أو مستقلة.

ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازنا أو مختل اقتصاديا عندما يركز النظر على العمليات التلقائية أو المستقلة وحدها دون غيرها[1].

وهكذا يمكننا القول بأن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء كانت في صورة فائض أو عجز، أما بالنسبة للمعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فهي بمثابة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات لمعرفة حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط فيما كانت في حالة فائض أو عجز، وبالتالي فإن سلوك السلطات الاقتصادية في المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط تحدده الحالة التي تتعرض لها المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط.

[1]-عادل أحمد حشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص: 114.

المبحث الثالث: آلية ومناهج تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات.

إن آليات التكيف أو الموائمة هي سياسات يتم إتباعها، حتى يتمكن الاقتصاد القومي عن طريقها من استعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: التصحيح وفق المنهج التقليدي.

تعرف بآلية التكيف التلقائي لميزان المدفوعات، حيث هي عبارة عن مجموعة القوى المنبثقة عن تأثيرات العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات والتي تستطيع أن تعيد التوازن إلى هذا الميزان مرة أخرى، وكل هذا يشترط عدم تدخل الدولة بأي صورة من الصور[1].

أولا: النظرية الكلاسيكية:

استقر الفكر الكلاسيكي التقليدي في هذا المجال على قدرة جهاز الثمن(السعر) على تحقيق التوازن الخارجي[2]وتأخذ هذه الطريقة ثلاث أشكال هي:

1 . التصحيح عن طريق آلية الأسعار (قاعدة الذهب).

وتختص هذه الآلية بالتصحيح بفترة سريان قاعدة الذهب الدولية وشروطها، ويتطلب تطبيق هذه الآلية توافر ثلاث شروط أساسية مسبقة وهي:

- ثبات أسعار الصرف؛
- التوظيف الكامل: أي الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج داخل الاقتصاد؛
- مرونة الأسعار والأجور.

وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية الكلاسيكية، حيث تربط هذه الآلية بين حركة الذهب من وإلى الدولة مع حالة ميزان مدفوعاتها وكمية النقود المحلية ومستويات الأسعار.

---

[1]- درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي حالة الجزائر: 1990-2004**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص: 108.

[2]- حنان لعروق، **مرجع سبق ذكره**، ص: 32.

ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى الدولة يرافقها زيادة في عرض النقود المتداولة، الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية لهذا الاقتصاد المذكور مقارنة مع الدول الأخرى[1].

وستترتب عن ذلك نتيجتين، **الأولى**: انخفاض صادرات الدولة إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب، **الثانية**: هو ارتفاع في واردات الدولة من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

أما في حالة حدوث عجز في الميزان، فإنه يعني خروج كميات كبيرة من الذهب من الدولة يرافقها انخفاض في عرض النقود المتداولة، الأمر الذي ينجم عنه انخفاض في مستويات الأسعار المحلية لهذا الاقتصاد المذكور مقارنة مع الدول الأخرى.

وستترتب عن ذلك نتيجتين، **أولها**: تشجيع صادرات الدولة إلى الخارج نظرا لانخفاض أسعارها من جهة نظر الأجانب، و**ثانيهما**: هو تقليص واردات الدولة من الخارج نظرا لارتفاع أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة، وتستمر هذه العملية بشكل تلقائي حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

2 . التصحيح عن طريق آلية سعر الصرف:

وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية (سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين)، واتخاذ نظام سعر صرف حر وعدم تقييده من قبل السلطات النقدية.

ففي حالة العجز: تعاني الدولة صاحبة العجز من قصور في الصرف الأجنبي ومن ثم زيادة عرض العملة المحلية، بيد أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وعندها ستغدو أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية المستوردة فيزداد الطلب على منتجات

[1]– عصام حسني محمد عبد الحليم أبو زيد، **التجارة الدولية**، جامعة بنها، كلية الحقوق، بدون دار نشر، مصر، بدون سنة، ص: 441.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com.

هذا الاقتصاد[1]، وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض وارداته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات[2] وفي حالة الفائض يحدث العكس تماما.

3 . التصحيح عن طريق تغيرات سعر الفائدة:

وطبقا لهذه الآلية فإن التغيرات التي تحدث في المعروض النقدي تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة[3]، وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن إلى الميزان:

ففي حالة الفائض وزيادة المعروض النقدي (كمية النقود المتداولة) ونظرا لارتفاع السيولة النقدية تنخفض سعر الفائدة المحلية مقارنة بسعر الفائدة الأجنبية، ويؤدي هذا إلى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج البلد وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ثانية[4].

وفي حالة العجز وانخفاض الرصيد النقدي ومن ثم ارتفاع سعر الفائدة المحلية مقارنة بسعر الفائدة الأجنبي ومن ثم تشجيع دخول وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل الذي يؤدي إلى إعادة التوازن للميزان.

---

[1]– إسماعيل بن قانة، عيسى بحدي، **قياس أثر اختلال سعر الصرف على متغيرات نموذج هيكلي للاقتصاد الجزائري للفترة بين: 1970–2012**، مجلة الباحث، العدد 2014/14، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص: 102.

[2]– طويل بهاء الدين، **دور السياسة المالية والنقدية ضمن نموذج M–F**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية–العدد 2012/11، جامعة باتنة، الجزائر، ص: 249.

[3]– بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي–دراسة نظرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009، ص: 131.

[4]– بوعنان نور الدين، مقيمح صبري، **أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية**، مداخلة في الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، أيام 09-10 نوفمبر 2010، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت، سكيكدة، الجزائر، ص: 06.

4 . التصحيح عن طريق التغيرات في الرصيد النقدي:

من خلال هذه الآلية فإن القوى الناتجة عن الخلل في ميزان المدفوعات سوف تغير الأرصدة النقدية التي في حوزة الأفراد، وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان:

ففي حالة الفائض تحدث زيادة في الأرصدة النقدية التي في حوزة الأفراد (باعتبار الأرصدة النقدية الزائدة ناتجة عن عملية التصدير)، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على السلع والخدمات الأجنبية (زيادة الواردات) وافتراض عدم تأثر الصادرات وبالتالي يتم التخلص من الفائض وإعادة التوازن للميزان ثانية[1].

أما في حالة العجز تتضاءل الأرصدة النقدية التي في حوزة الأفراد، مما يؤدي إلى تخفيض الأنفاق على السلع والخدمات الأجنبية (انخفاض الواردات) وافتراض عدم تأثر الصادرات وبالتالي يتم التخلص من العجز وإعادة التوازن للميزان ثانية.

ثانيا: النظرية الكينزية:

تعتمد هذه النظرية على التغيرات في الدخول استنادا إلى فروض النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات وأهم شروط النظرية هي[2]:

- ثبات أسعار الصرف؛
- جمود الأسعار (ثباتها)؛
- سيادة حالة التوظيف الناقص.

وتتلخص هذه النظرية في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية، فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائض نتيجة التزايد في صادراته، فإنه سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك

---

[1]- فارس هباش، **دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف–دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992–2001) و(2002–2011)**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2014/14، جامعة سطيف، الجزائر، ص: 218.

[2]- يوسفي عبد الباقي: **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص: 41.

الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثم الدخول الموزعة وسيترتب على ذلك زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فتزيد الواردات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان[1].

ويحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان.

الانتقادات الموجهة لآليات التصحيح التقليدي:

- ✓ أن الاعتماد على آلية الأسعار فقط دون تدخل السلطات الاقتصادية يرتبط بوجود مخاوف حقيقية بتعريض الاقتصاد لموجات من التقلبات الاقتصادية التي تستغرق زمنا طويلا نسبيا حتى يتأتى القضاء على الخلل الذي يهدد المركز الاقتصادي الخارجي للدولة؛
- ✓ أن التغيرات في الدخل لا تضمن معالجة الخلل في ميزان المدفوعات طبقا للآلية الكينيزية ذلك لأنه في حالة العجز فإن انخفاض الدخل قد لا يكون بمقدار الانخفاض نفسه الحاصل في الإنفاق وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي ولهذا السبب وحده يمكن أن تتدخل السلطات العامة من أجل إجراء تغييرات مناسبة في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: التصحيح وفق المنهج النقدي.

يتعلق المدخل النقدي لتصحيح ميزان المدفوعات بالميزان الكلي (والذي يتكون من مجموع الحساب الجاري وحساب رأس المال) ويترتب على ذلك أن عدم التوازن في ميزان المدفوعات يساوي التغير في مستوى الاحتياطيات الرسمية والذهب النقدي، لأن التغير في هذه الاحتياطات يمثل النتيجة النهائية.

وفي هذا الإطار فإن هذا المفهوم يوضح أن الاختلال في ميزان المدفوعات يأتي نتيجة لعدم التوازن بين العرض والطلب في كمية النقود[2]، أضف إلى ذلك، أن السياسات المتعلقة بتسوية مشاكل ميزان المدفوعات من الممكن إنجاحها عن طريق إزالة الاختلال بين العرض والطلب في كمية النقود، وبمعنى آخر فإن المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات تعتبر ظواهر نقدية، وبالتالي فإن التصحيح يجب أن يتم عن طريق السياسة النقدية[3].

---

[1]- درواسي مسعود، **مرجع سبق ذكره**، ص: 112.

[2] - Dumas Benjamin, **la monnaie et les banques dans l'économie,** Edition Educa Vision, amazon France, Greek, 2005, p: 304.

[3]- عمار بن عيشي، **دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي**، مداخلة في الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، أيام 09-10 نوفمبر 2010، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت، سكيكدة، الجزائر، ص: 14.

ولقد وضع Hahn" سنه1977 نموذجا للمنهج النقدي لميزان المدفوعات بعد مراجعته وتطويره لنموذج "فرنكل وجونسون" Fränkel &Johnson1976" ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات التالية:

- أن الاقتصاد يتبع نظام أسعار الصرف الثابتة؛
- دالة الطلب على النقود مستقرة ومعرفة في عدد قليل من المتغيرات؛
- الناتج والتوظيف والمتغيرات الحقيقية الأخرى في الاقتصاد عند مستواها التوازني في الأجل الطويل؛
- التغير في عرض النقود لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد أي أن النقود محايدة؛
- أن قابلية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود تساوي الصفر، وأن الأصول المالية تتمثل في النقود فقط.

ولفهم كيفية استخدام المنهج النقدي يجب التعرف على وجهة نظر النقديين في أثر التوسع النقدي في حالة الاقتصاد المغلق وحالة الاقتصاد المفتوح على النحو التالي[1]:

❖ **أثر زيادة النقود في حالة الاقتصاد المغلق:**

يؤدي التوسع النقدي أي زيادة المعروض النقدي M إلى الآثار التالية:

أ. وجود فائض في كمية الأرصدة النقدية التي في حوزة القطاع الخاص H؛

ب. زيادة الإنفاق على السلع المحلية EN؛

ت. إذا كان الناتج عند مستوى التوظيف الكامل YF فإن زيادة الإنفاق EN سوف تؤدي إلى وجود فائض طلب في سوق السلع وارتفاع الأسعار؛

ث. زيادة الأسعار P مما يؤدي إلى تخفيض الحيازات النقدية الحقيقية.

[1]- السيد متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 145.

❖ **أثر زيادة النقود في حالة الاقتصاد المفتوح:**

تؤدي زيادة المعروض النقدي M إلى الآثار التالية[1]:

أ. وجود فائض في حيازة النقود لدى القطاع الخاص؛
ب. زيادة الإنفاق على السلع المحلية والمستوردة؛
ت. يؤدي عجز ميزان المدفوعات إلى تخفيض المعروض النقدي تدريجيا إلى أن تعود كمية النقود المحازة إلى مستواها الأول.

في إطار المدخل النقدي، فإن مستوى الاحتياطات الأجنبية تعتبر المتغير الوحيد والذي يمكن التأثير عليه عن طريق الزيادة في عرض النقود وذلك بافتراض التوازن في سوق السلع في الأجل الطويل إضافة إلى اعتبار أن سعر الفائدة معطى وبأن دالة الطلب على النقود مستقرة.

فبافتراض أن الأصول في الاقتصاد هي فقط النقود، وباعتبار أن الطلب المتزايد على النقود والمصحوب بفائض في ميزان المدفوعات، سوف يؤدي إلى زيادة عرض النقود عن طريق تراكم الاحتياطي النقدي الأجنبي.

وبافتراض أن الطلب على السلع EN يساوي صفر فإن B الذي يعبر عن فائض ميزان المدفوعات يساوي Md النقود المطلوبة، يعني أن فائض ميزان المدفوعات يدل على الطلب المتزايد على النقود وفي الوقت نفسه فإن العجز في ميزان المدفوعات يدل على العرض المتزايد للنقود والذي بدوره يؤكد اشتراط التوازن والقاضي بأن الزيادة في الطلب أو العرض للنقود هو نتيجة للفرق بين الطلب والعرض للنقود المحلية، وفي هذه الحالة فإن عرض النقود سوف يزيد وبالتالي فإن الطلب المتزايد للنقود سيقل وعليه فإن الفائض في ميزان المدفوعات سوف يصبح صفرا.

إضافة إلى ذلك فإن الزيادة في عرض النقود والمصاحبة للعجز في ميزان المدفوعات سوف يؤدي إلى الانخفاض في مستوى عرض النقود وإلى الانخفاض في مستوى الاحتياطي العالمي نتيجة للعجز في ميزان المدفوعات إضافة للتدفقات الخارجية للاحتياطات الأجنبية[2].

---

[1]- عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، **أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري**، كلية العلوم الاقتصادية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 2009/5، الجزائر، ص ص: 3-5 (بتصرف).

[2] - آدم مهدي أحمد، **المالية الدولية**، الشركة العالمية للطباعة والنشر، السودان، 2007، ص: 168.

وعليه، فإن التغيرات في الاحتياطيات النقدية قد يعكس ظاهرة مؤقتة في اختلال المخزون في سوق النقد (العرض والطلب) والذي يمكن تصحيحه ذاتيا بالتوابع النقدية.

وإذا تم توسيع النموذج إلى أكثر من بند واحد للأصول (النقود)، وذلك بإضافة الطلب على السندات، وبافتراض تحقق التوازن في سوق النقود وسوق السلع فإن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة الطلب على السندات وأن العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة العرض في السندات وفي هذه الحالة فإن الفائض يتطلب خروج رؤوس الأموال، وبالتالي عدم الحاجة إلى تخفيض مستوى الاحتياطيات العالمية، هذا وفي كلتا الحالتين فإن التسويات القائمة لا تتطلب أي تغيرات في الأرصدة النقدية.

تقييم المنهج النقدي لميزان المدفوعات:

- ✓ الاختلال في ميزان المدفوعات لا يمكن تفسيره، كظاهرة نقدية وسببية تتعلق بشكلية الموازنة بين الفائض في العرض والطلب على النقود في السوق، فقد يكون هناك احتمال للتوازن بين الإنفاق والدخل المتوقع.
- ✓ لا يوجد ما يضمن دائما العلاقة القوية بين التغيرات في عرض النقود المحلي ومستوى الاحتياطات الأجنبية.
- ✓ بما أن الزيادة في صفقات الطلب على النقود لا تعني بأي حال من الأحوال احتجاز النقود من الإنفاق، فإن أي زيادة في الطلب على النقود من أجل الصفقات قد لا تؤدي إلى الفائض في ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: التصحيح وفق منهج الاستيعاب.

يعتمد منهج الاستيعاب على النظرية الكينيزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات ويطلق عليه أيضا تحويل الإنفاق، ويتلخص هذا المنهج في أن التغيرات في الدخل الحقيقي تمثل المحدد الأساسي لميزان المدفوعات وسعر الصرف وحيث أن المنهج يفترض أن الأسعار ثابتة فإن كل التغيرات تكون بدلالة حقيقية.

لدينا الإنفاق المحلي أو الاستيعاب المحلي ويرمز له بـ **D** ويتكون من:

الإنفاق الاستهلاكي: **C**.

الإنفاق الاستثماري: I.

الإنفاق الحكومي: G.

والإنفاق على الواردات: M.

ويمكن تمثيله كما يلي: $D = C + I + G + M$

ولدينا الدخل القومي ويرمز له بـ: $Y = C + I + G + X$ حيث X تمثل الصادرات.

ولأنه من الناحية التاريخية قد تم تطوير منهج الاستيعاب خلال فترة اتفاقية بريتون وودز عام 1947 حيث كانت التدفقات الرأسمالية بين الدول غير هامة فإن تدفقات التجارة كانت تمثل المحدد الأساسي للميزان التجاري والذي نرمز له بالرمز: CA ومن ثم فإن: $CA = X - M$

وعلى سبيل المثال: إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات $\mathbf{X > M}$ فإن الدولة سوف تحقق فائضا في ميزان المدفوعات.

وطبقا لمنهج الاستيعاب فإن ميزان المعاملات التجارية يتحدد بالفرق بين الدخل الحقيقي والاستيعاب (الإنفاق).

أي: $Y - D = [C + I + G + X] - [C + I + G + M] = X - M$

$$Y - D = CA$$

وباستخدام المنهج يمكن المساعدة في فهم وتقييم الأداء الخارجي للاقتصاد أثناء فترات الانكماش والتوسع، ومن ثم إذا كان الاقتصاد يمر بحالة انكماش هل من الضروري أن يتحسن الميزان التجاري وتتحسن قيمة عملتها؟

وهل من الضروري أن يحدث العكس في حالة التوسع؟

ففي حالة التوسع يزداد الدخل الحقيقي ومن ثم يزداد الإنفاق أو الاستيعاب وتتوقف النتيجة المتمثلة في تحسن أو تدهور الميزان التجاري الذي ينعكس على ميزان المدفوعات بنفس حالة الميزان التجاري (تحسن أو تدهور):

- فإذا زاد الدخل الحقيقي بمعدل أسرع من الزيادة في الاستيعاب (الإنفاق) فسوف يحدث تحسن في الميزان التجاري أي: $\Delta Y > \Delta D \rightarrow \Delta CA > 0$
- وإذا ارتفع الدخل الحقيقي بمعدل أبطأ من الزيادة في الاستيعاب فسوف يحدث تدهور في الميزان التجاري أي: $\Delta Y < \Delta D \rightarrow \Delta CA < 0$

ومن ثم يقوم هذا المنهج على أن الاختلال في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد، وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية.

فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا نتيجة الزيادة في صادراته، فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثم الدخول الموزعة، وسيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فتزيد الواردات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان ويحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان.

تقييم منهج الاستيعاب:

يتجاهل منهج الاستيعاب تأثيرات ظاهرة الاختلال الاقتصادي الخارجي على كمية النقود المتداولة وما تمارسه التغيرات فيها من تغيرات مناظرة على مستويات الدخل مثل:

- تغيرات مستوى الأسعار المحلية مقارنة مع الأسعار الخارجية؛
- تغيرات مستوى أسعار الفائدة المحلية مقارنة بالمستويات العالمية لها؛
- مقدار الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد.

كما يعطي هذا المنهج العلاقة بين تغير الإنفاق وتغير الدخول دورا أساسيا في إحداث التوازن.

المطلب الرابع: التصحيح وفق منهج المرونات.

أظهرت النظريتان الكلاسيكية والكينيزية بعض العيوب في تفسير التصحيحات الممكنة للاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، حيث اعتمدت كلتاهما على ثبات أسعار الصرف التي قلما توجد في الوقت الحاضر بعد انهيار نظام القيمة العادلة في سنة 1971 وانتشار نظم الصرف القائمة على التعويم.

ظهر منهج المرونات ليعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة، من خلال إجراء تخفيض قيمة العملة، والتي تؤثر على الميزان التجاري للبلد المعني، حيث تزداد الصادرات وبالتالي التأثير على العرض والطلب على الصرف الأجنبي ومن ثم سيتأثر وضع ميزان المدفوعات[1].

ولفهم منهج المرونات وجب فهم إجابة السؤال التالي[2]:

متى يؤدي إعادة تقويم عملة دولة ما، في ظل نظام سعر صرف ثابت أو تخفيض قيمة العملة في ظل نظام سعر صرف معوم إلى تحسين موقف ميزان المعاملات الجارية لهذه الدولة في الأجل الطويل؟

الإجابة هي: إذا تحقق شرط "مارشال-ليرنز" والقائل: إن تخفيض قيمة العملة لدولة ما يمكن أن يؤدي إلى تحسين موقف ميزان المدفوعات بشرط أن يكون مجموع مرونة الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على الواردات أكبر من الواحد.

فطبقا للنظرية الاقتصادية تعرف مرونة الطلب على الواردات لسعر الصرف بأنها التغير النسبي في الكمية المطلوبة من الواردات على التغير النسبي لسعر الصرف، فإذا كان الطلب على الواردات غير مرن معنى ذلك أن التغير النسبي في الكمية المطلوبة سيكون أقل من التغير النسبي في سعر الصرف، وبالتالي فإن أثر السعر سوف يفوق أثر الكمية، وهذا الوضع يترتب عليه زيادة المدفوعات النقدية (الإنفاق على الواردات) وتدهور ميزان المدفوعات[3].

أما إذا كان الطلب على الواردات مرنا معنى ذلك أن التغير النسبي في سعر الصرف سيكون أقل من التغير النسبي في الكمية المطلوبة، وبالتالي فإن أثر الكمية سوف يفوق أثر السعر، وهذا الوضع يترتب عليه انخفاض المدفوعات النقدية للواردات وتحسين موقف ميزان المدفوعات.

وبالمنطق نفسه إذا كان الطلب على الصادرات غير مرن، معنى ذلك أن التغير النسبي في الكمية المطلوبة من قبل الأجانب سيكون أقل من التغير النسبي في سعر الصرف، ومن ثم سيفوق أثر السعر أثر الكمية، وهذا الوضع يترتب عليه انخفاض قيمة متحصلات الصادرات وتدهور ميزان المدفوعات، أما إذا كان الطلب على

---

[1]- محمد راتول، **الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم**، جامعة الشلف، الجزائر، مجلة شمال افريقيا، العدد 4، الجزائر، ص: 235.

[2]- السيد متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 149.

[3]- علي عبد الرضا حمودي العميد، **المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات**، العراق، 2011، ص :11.

الصادرات مرنا فإن أثر الكمية سوف يفوق أثر السعر، وهذا الوضع يترتب عليه انخفاض المدفوعات النقدية للواردات وتحسين موقف ميزان المدفوعات (زيادة متحصلات الصادرات).

وللتبسيط يفترض المنهج أن موازين التجارة في الخدمات ودخول الاستثمار والتحويلات من جانب واحد تساوي الصفر، فإن ميزان التجارة سوف يعادل الميزان الجاري، ومن ثم فإن شرط مارشال ML يقرر أن تخفيض أو انخفاض قيمة العملة لدولة ما سوف يؤدي إلى تحسين موقف ميزان التجارة، إذا كان مجموع مرونة الطلب على الواردات لسعر الصرف ومرونة الطلب على الصادرات لسعر الصرف أكبر من الواحد[1] أي: Y+ <Y*1

اشتقاق شرط مارشال ليرنز M-L:

حيث إن ميزان التجارة NX يمثل الفرق بين الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية وقيمة الواردات مقومة بالعملة المحلية M مضروبة في سعر الصرف EX فتصبح:

$$NX=X-M.EX$$

بإجراء التفاعل نحصل: $$\frac{\sqrt{NX}}{\sqrt{EX}}=\frac{\sqrt{X}}{\sqrt{EX}}-EX\frac{\sqrt{M}}{\sqrt{EX}}-M$$

بالقسمة على X نجد: $$\frac{\sqrt{NX}}{\sqrt{EX}.X}=\frac{\sqrt{X}}{\sqrt{EX}.X}-\frac{EX}{X}\frac{\sqrt{M}}{\sqrt{EX}}-\frac{M}{X}$$

حيث ان التوازن هو: $$X=M\,.\,EX$$

$$\frac{\sqrt{NX}}{\sqrt{EX}.X}=\frac{\sqrt{X}}{\sqrt{EX}.X}-\frac{EX}{X}\frac{\sqrt{M}}{\sqrt{EX}}-\frac{1}{EX}$$

بالضرب في EX نجد:

$$\frac{\sqrt{NX}.EX}{\sqrt{EX}.X}=\frac{\sqrt{X}.EX}{\sqrt{EX}.X}-\frac{EX}{M}\frac{\sqrt{M}}{\sqrt{EX}}-1$$

تمثل مرونة الطلب على الواردات $$Y=\frac{EX}{M}\frac{\sqrt{M}}{\sqrt{EX}}$$

[1]- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية–دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص: 135.

تمثل مرونة الطلب على الصادرات $Y^*=\frac{\sqrt{X}.EX}{\sqrt{EX}.X}$

وحيث أن: Y^* تمثل مدونة الطلب على الصادرات لسعر الصرف والتي يرمز لها بـ:Y^*

Y : تمثل مرونة الطلب على الواردات لسعر الصرف ويرمز لها بـ Yومنه فان شرط مارشال M-L يؤخذ الشرط التالي: $Y^* + Y > 1$.

تقييم منهج المرونات:

إن فعالية منهج المرونات يتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب على الصادرات وعلى مرونة الطلب على الواردات أي مدى استجاباتهما إلى تخفيض قيمة العملة.

المطلب الخامس: التصحيح وفق تدخل السلطات العامة.

قد تقتنع السلطة بأن آليات النظرية الكينزية (التغيرات في الدخل) هي الأنسب للاقتصاد محل البحث مقارنة بآليات التغيرات في الأسعار نظرا للاعتقاد بأن الخلل في ميزان المدفوعات لا يعتبر ظاهرة نقدية، أو نتيجة التغيرات في أسعار الصرف نظرا لعدم توفر شرط مارشال، وبعد هذا الاختيار ترسم السلطات سياسات إنفاذ هذه الآلية، ويكون التدخل غير المباشر من خلال السياسات النقدية والمالية وترك الباقي لقوى السوق.

ولكن في الواقع لا تدع السلطات قوى السوق شأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات[1]، بل تلجأ إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات، فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني، فالإجراءات التي تتخذ في الداخل تتمثل في:

1. بيع الأسهم والسندات المحلية أو العقارات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان؛
2. استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة لتقييد الواردات مثل: نظام الحصص أو الرسوم الجمركية الإضافية، إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
3. استخدام الذهب والاحتياطيات الدولية المتاحة لدى الدولة في تصحيح الخلل في الميزان.

أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في:

[1] - Fonds Monétaire International, **Manuel de la balance des paiements et de la position extérieure globale**, Sixième édition, 2009, p: 211.

1. اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية؛
2. بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج؛
3. بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية للحصول على النقد الأجنبي.

المبحث الرابع: ميزان مدفوعات والدول النامية.

يلعب ميزان المدفوعات دورا مهما في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني في المجتمع، هذا وتجدر الإشارة إلى أنه في ضوء تنامي تعاظم الأهمية التي أصبح يحتلها ميزان المدفوعات في مختلف اقتصاديات العالم وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وفي ضوء تنامي الدور الذي أصبح تلعبه الحكومات في النشاط الاقتصادي، اتجه العجز في ميزان المدفوعات للدول إلى التزايد في مختلف دول العالم، ونمو هذا العجز أدى إلى تزايد القلق بشأنه وبخاصة بعد تجاوز هذا العجز الحدود المعقولة، ووصولا إلى مستويات تهدد الاستقرار المالي والنقدي، وزاد من خطورة الأمر أن هذا العجز أصبح سمة هيكلية، أي ذا ميل طويل الأجل، وهذا تزامنا مع الأزمة المالية العالمية وكذا الركود الاقتصادي العالمي في الوقت الحالي مما تسبب في ضعف النمو العالمي وانعكس ذلك على صادرات الدول النامية مخلفا عجوزات كبيرة في موازين مدفوعاتها، والتي سنخصها بهذه الدراسة.

المطلب الأول: واقع ميزان مدفوعات الدول النامية.

تعتبر حالة ميزان المدفوعات في ظل الانفتاح الاقتصادي لبلد ما مرآة لحالة الاقتصاد المعني والسياسات الاقتصادية القائمة، فالعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات يمثل أحد المؤشرات البارزة لأداء الاقتصاد، وبالتالي مدى صواب السياسات الاقتصادية المتبعة، ويأتي اهتمام الدول النامية بموضوع عجز ميزان مدفوعاتها وإن كانت بدرجات متفاوتة، مما تولد عنه نتائج سلبية، حتى أصبح علاج هذا العجز والسياسات المقترحة لذلك والنتائج المتمخضة عنها، طبيعة الثمن الاجتماعي لها محورا لصراع فكري واجتماعي وسياسي كبير.

ولا خلاف على أن التصدي لمشكلة العجز في ميزان المدفوعات الدول النامية، يحتل مكانا بارزا في أية برنامج للإصلاح الاقتصادي، وبالفعل تعمل المؤسسات المالية الدولية على علاج عجز موازين المدفوعات الدول الأعضاء وأكثرها الدول النامية، برؤية ليبرالية معتمدة على الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي والتي تستند من الناحية المنهجية على الإيمان بأن النظام الرأسمالي قادر وبشكل تلقائي، على تنظيم نفسه وتوازنه واستقراره آليا، شريطة احترام الحرية الاقتصادية وآليات السوق والمنافسة الحرة وابتعاد الدول عن التدخل في النشاط الاقتصادي.

فمن الناحية الاقتصادية، فقد أصبح توازن ميزان المدفوعات وما ينطوي عليه من نفقات عامة تؤثر في حجم الطلب الكلي وأن التغير في حجم الطلب الكلي يؤثر في كافة متغيرات ميزان المدفوعات.

وتستخدم الحكومات السياسة المالية للتأثير في ميزان المدفوعات من خلال المعاملة الجمركية والضريبية على الواردات والصادرات وحركة رؤوس الأموال إلى أنه تبقى خصائص ميزان مدفوعات الدول النامية تتميز بالسلبية وهذا نتيجة التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية وكذا التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

جدول رقم (05): يوضح وضع ميزان المدفوعات لبعض الدول النامية للفترة 2002-2011. الوحدة: مليار دولار.

السنوات / الدولة		2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الأردن	ميزان مدفوعات	-255	894	1.277	261	1.442	890	1.197	3.128	1.460	-1.653
	الحساب التجاري	-2.084	-1.763	-2.007	-4.888	-4.666	-5.737	-6.118	-5.022	-5.704	-8.336
تونس	ميزان مدفوعات	0.283	0.140	0.383	0.936	2.082	0.689	1.667	1.639	-0.222	-1.709
	الحساب التجاري	-1.732	-1.778	-1.901	-1.611	-2.062	-2.536	-3.634	-3.185	-4.039	-5.285
الجزائر	ميزان مدفوعات	7.720	4.840	8.820	16.183	16.828	29.364	36.809	3.759	15.303	20.230
	الحساب التجاري	7.920	4.480	8.440	19.113	27.312	28.412	31.666	-2.231	9.496	17.042
السعودية	ميزان مدفوعات	-1.909	2.736	1.608	63.968	70.910	79.794	137.04	-32.638	35.256	96.057
	الحساب التجاري	36.699	40.655	55.852	104.838	115.846	110.422	155.334	48.627	94.672	187.930
لبنان	ميزان مدفوعات	-1.169	0.663	5.035	0.458	0.250	-0.665	7.336	8.935	3.059	2.294
	الحساب التجاري	-5.541	-4.619	-5.469	-3.811	-3.085	-4.373	-6.463	-8.568	-10.188	-7.294
مصر	ميزان مدفوعات	-1.345	-0.804	-0.407	5.226	2.937	3.687	0.931	-1.635	-0.218	-19.736
	الحساب التجاري	-4.346	-3.337	0.145	-3.645	-3.134	-7.911	-11.173	-11.309	-16.943	-20.705
المغرب	ميزان مدفوعات	0.861	-0.052	0.154	0.449	0.628	-0.840	-5.704	-4.404	-3.012	-6.413
	الحساب التجاري	-1.944	-1.853	-2.520	-4.335	-4.918	-7.825	-13.297	-12.422	-11.196	-16.115

المصدر: صندوق النقد العربي لسنة 2013 العدد 33، ص: 06.

يتبين من خلال الجدول بأن جميع الدول تختلف وضعية ميزان مدفوعاتها، من سنة إلى أخرى أي حالة فائض وحالة عجز، باستثناء الدول النامية النفطية، فإن ميزان مدفوعاتها في حالة فائض مستمر وهذا راجع إلى

ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة الموضحة في الجدول، باستثناء سنة 2009 نتيجة تأثير الأزمة المالية العالمية، وباستثناء العامين الآخرين نتيجة انخفاض أسعار النفط لتراجع الطلب العالمي عليه.

وبالنظر إلى الميزان التجاري فنجده دوما في حالة عجز مستمر على مدار الفترة الموضحة في الجدول، لضعف صادراتها، وأيا كان الأمر الذي آلت إليه الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية والعربية خصوصا جراء فشل نماذج التنمية، وتزايد تأثرها بالصدمات الخارجية فمثلا الدول النفطية في مجال انخفاض سعر البترول أو بالنسبة للدول الأخرى مثل تونس والمغرب نتيجة ارتباطهما الكبير بالعالم الخارجي وما أفرزه من انعكاسات سلبية نتيجة الأزمات المالية العالمية.

ومن المعلوم فإن العجز في الدول النامية ينمو ويتفاقم في ظل المتغيرات العالمية منها الركود العالمي، التكتلات الإقليمية وكل هذا يخفض من نصيب الدول النامية في التجارة الدولية، وهو ما يوضحه العجز المستمر في الميزان التجاري الذي يعتبر الميزان الأساسي في ميزان المدفوعات، ولهذا فإن المتأمل في أسباب عجز ميزان مدفوعات الدول النامية نجده في نمو الإنفاق العام، نتيجة زيادة الطلب الكلي، مما أدى إلى ارتفاع كبير مستوى الواردات عن الصادرات، فتورطت الكثير من هذه الدول النامية في الاستدانة الخارجية، فحدث ما يشبه الانفجار في مدفوعات خدمة الدين.

كما أن من الناحية الفنية، تنطلق رؤية صندوق النقد والبنك الدوليين من الأفكار النيوكلاسيكية التي ترى أن اختلال التوازن الخارجي (عجز ميزان المدفوعات) الذي تعاني منه الدول النامية، إنما يرجع إلى وجود فائض طلب في الاقتصاد الوطني، يفوق المقدرة الحقيقية للعرض الكلي في الداخل، الأمر الذي يسبب تضخم ومديونية خارجية وهذا الإفراط في الطلب الكلي نجم في رأيهم، عن وجود طموحات إنمائية واستهلاكية تفوق موارد الدولة، وعن أخطاء السياسة الاقتصادية وسوء استخدام الموارد الاقتصادية، وبالتالي جوهر المشكلة هو القضاء على فائض الطلب الكلي، ويكون عمادها التحكم في المتغيرات المالية والنقدية من خلال الإجراءات التي ينطوي عليها البرنامج لتقييد الطلب الكلي مثل زيادة الضرائب غير المباشرة وزيادة أسعار الفائدة، ورفع أسعار الطاقة والنقل، وكذلك الإجراءات المالية والنقدية الأخرى التي يتضمنها برنامج التثبيت الاقتصادي، مثل إجراءات تحرير التجارة الخارجية وما يستلزمه ذلك من تخفيض شديد في الرسوم والتعريفات الجمركية.

المطلب الثاني: المشكلات التجارية لميزان مدفوعات الدول النامية.

إن التغيرات الواقعية والمتزايدة في النظام التجاري العالمي، أدت إلى الشك في عدالة توزيع منافع التجارة بين الدول النامية والمتقدمة، وترى الدول النامية أن سياسات حماية التبادل التجاري من قبل الدول المتقدمة يعيق التصنيع في دول نامية عدة واستنادا إلى ذلك فإن الدول النامية كانت قد سعت إلى الحصول على نظام تبادلي عالمي جديد مع منافذ محسنة على أسواق الدول المتقدمة، ومن بين المشكلات التي تؤثر سلبا على موازين مدفوعات الاقتصاديات النامية هي عدم الاستقرار لأسواق صادراتها وتردي معدلات التبادل التجاري والمنافذ المحدودة على أسواق الدول الصناعية، والتي سنراها.

1 . عدم استقرار أسواق الصادرات:

تتصف دول نامية عدة بأن صادراتها مركزة في منتوج خام واحد أو عدد قليل من المنتوجات الخام، ويؤكد العديد من المراقبين أن العنصر الرئيسي الذي يسبب عدم استقرار أسعار المنتوجات الخام وإيرادات الصادرات هو المرونة السعرية المنخفضة لجدول الطلب وجدول العرض لمنتجات مثل: النحاس، القصدير، القهوة والبترول[1]، أي أن انخفاض السعر العالمي نتيجة تراجع الطلب يؤدي إلى انخفاض في إيرادات الدولة المصدرة، أما إذا كان هناك زيادة في الطلب العالمي على السلعة فإن ذلك سوف يقود إلى أسعار أعلى وإلى إيرادات صادرات أعلى للدولة النامية المصدرة، ونستنتج أن أسعار الصادرات والإيرادات المتأتية من عملية التصدير يمكن أن تكون متقلبة عندما يكون عرض المنتوج أو السلعة غير مرن عند حدوث تغيير في الطلب، وتوجد تغيرات أخرى في العرض تحفز على تقلبات واسعة في السعر عندما يكون الطلب على السلعة أو المنتوج غير مرن.

وبالتالي فإن صادرات الدول النامية تتركز على نحو كبير بعدد محدود أو قليل من المنتوجات الخام والتي هي عرضة لتقلبات في شروط العرض على نحو قاسي وإلى تذبذب الطلب في البلدان المتقدمة، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الاقتصاد الكلي يتولد عنه عجوزات في موازين المدفوعات نتيجة عدم استقرار الصادرات.

وبما أن معظم الدول النامية لا تملك احتياطات دولية (ما عدى الدول النفطية) تخفف من عجز ميزان المدفوعات[2]، فإن خطورة تقلبات أسعار الصادرات لا تقف على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل، مستوى التشغيل، الاستهلاك، الادخار والاستثمار

[1]- محمد صالح تركي القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 250.

[2] - UNCTAD, **Rapport sur le commerce et le Développement 2009,** p: 128.

وعلى حصيلة الضرائب ناهيك عن تأثيرات ذلك على طاقة الدولة على الاستيراد[1]، إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد في المدى الطويل على قدرتها على التصدير.

وكما يؤثر تذبذب حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا، حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات، فلما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمارات في الخارج في فترة ما، تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج، فهذا يشكل ضغطا عليه أي على ميزان المدفوعات.

2 . تردي معدلات التبادل التجاري للدول النامية:

تعرف معدلات التبادل التجاري بوصفها نسبة الرقم القياسي لسعر صادرات دولة Px إلى الرقم القياسي لسعر الاستيراد لتلك الدولة PM مضروبة في 100 من أجل أن تعرض تلك المعدلات بصيغة النسبة المئوية وهذا يعني: $N= \frac{Px}{PM} \times 100$.

على سبيل المثال إذا أخذنا سنة 1980 بوصفها سنة أساس سنة (N=100) ونجد أنه في نهاية سنة 2000 فإن الرقم القياسي لأسعار صادرات دولة معينة انخفض بمقدار 5 % إلى 95 % بينما الرقم القياسي لأسعار استيراد تلك الدولة ارتفع بمقدار 10% إلى 110 عندئذ فإن معدلات التبادل التجاري السلعية انخفضت إلى:

$$N= \frac{95}{100} \times 100= 86,36$$

وهذا يعني أنه بين عام 1980 وعام 2000 انخفضت أسعار صادرات تلك الدولة بنسبة 14% مقارنة بأسعار استيراد تلك الدولة.

إن توزيع المكاسب من التجارة الدولية بين الأطراف الداخلة في التجارة (الدول المتقدمة والدول النامية) لا يزال يخضع للكثير من النقاش والجدل بخاصة بين الدول النامية التي تتركز صادراتها في المنتجات الأولية أو الخام، وهذه الدول على نحو عام تؤكد أن منافع التجارة الدولية تحصل على نحو غير مناسب للدول الصناعية، ولذلك تشتكي الدول النامية من أن معدلات تبادلها التجاري السلعي كان قد تردى في القرن العشرين، وهم يرون أن

[1]- جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث العدد 2012/11، الجزائر، ص: 229.

أسعار صادراتهم نسبة إلى أسعار استيرادهم قد انخفضت، حيث أن تردي معدلات التبادل التجاري استعملت في تبرير رفض الدول النامية العديدة منها، في المساهمة في مفاوضات تحرير التجارة الدولية، وكذلك أن معدلات التبادل التجاري كانت العنصر الذي خلف مطالب الدول النامية في الحصول على معاملات تفضيلية في العلاقات التجارية مع الدول المتقدمة، ومن بين الأسباب الفعلية في تردي معدلات التبادل التجاري هي[1]:

1. أن مرونة الطلب العالمي على منتجات الصناعات التحويلية أعلى بدرجة كبيرة جدا من مرونة الطلب العالمي على المنتجات الخام، وفي حقيقة الأمر فإن الإنتاج العالمي والتجارة العالمية في منتجات الصناعات التحويلية نمى بكثير، بينما التجارة في المنتجات الأولية الخام نمت بمعدل بطيء، والأكثر من ذلك فإن التهديد المتأتي من قيام الصناعات التحويلية بإنتاج بدائل عن السلع الخام أو الأولية يؤدي إلى تخفيض سعر صادرات المواد الأولية من الدول النامية وبالتالي يخفض إيرادات تلك الصادرات؛
2. إن هيكل القطاع الزراعي يختلف عن هيكل قطاع الصناعات التحويلية، فالأول يتصف بالمنافسة في حين الثاني يتصف بدرجات مختلفة من الاحتكار[2]، وهذا يعكس الاختلافات في المرونة السعرية مع مكاسب في الإنتاجية في الدول النامية، وهذا يقود إلى تخفيض أسعار المنتجات الخام أو الأولية، بينما المكاسب في الإنتاجية للدول المتقدمة تقود إلى أجور نقدية أعلى وهذا يولد عجز في ميزان مدفوعات الدول النامية؛
3. ثمة رأي آخر وهو أن التغيير التكنولوجي متحيز ضد العمل والموارد الطبيعية ولمصلحة رأس المال والمهارات، وعندئذ يجب أن يعمل ضد الإنتاج الأولي الذي يتضمن موارد كثيرة نسبيا من العمل والموارد الطبيعية في البلدان النامية[3].

---

[1]- عيسى محمد الغزالي، **عجز الموازنة، المشكلات والحلول**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 63، الكويت، ماي 2007، ص: 05.

* تظل البلدان المنتجة للمنتجات الأولية، إلى أن تعزز الميزة النسبية في مجال المواد الأولية، وامتصاص الموارد من الأنشطة الأخرى إلى قطاع التصدير، مما يتسبب لها في الانسحاب من التصنيع، للمزيد أنظر **تقرير التجارة والتنمية لعام 2013** الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد)، ص: 91.

[2]- إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 184.

[3]- محمد صالح تركي القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 259.

3 . منافذ محدودة على السوق:

استطاعت الدول النامية أن تحسن نفاذها إلى الأسواق العالمية في الأعوام الماضية، إلا أن الحمائية العالمية كانت تشكل عائقا لنفاذها إلى الأسواق العالمية، خاصة بالنسبة للمنتوجات الزراعية ومنتوجات الصناعات التحويلية كثيفة العمل مثل الملابس والنسيج، والتي تعتبر مهمة للدول النامية ومحدودة الدخل لأنها تشكل أكثر من نصف صادراتها أي حوالي 70 % من إيرادات صادرات الدول النامية أو الأقل تقدما.

ولعل فرض تعريفات جمركية من قبل الدول الصناعية على الاستيراد من الدول النامية وخاصة وأن تلك التعريفات إلى أن تكون أكبر من تلك التي تفرض على بقية الدول الصناعية خارج مجال الزراعة، حيث أن هذه الفروقات أو الاختلافات في معدلات التعريفات تعكس جزئيا وجود كتل رئيسة في التجارة مثل الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا، وأيضا بسبب أن البلدان النامية التي لم تنشط في المساهمة في اتفاقيات تحرير التجارة الثنائية ما قبل التسعينيات من القرن العشرين الماضي فإن منتوجاتها قد حذفت من التخفيضات الكبيرة في معدلات التعريفة التي حصلت في تلك المحطات.

كما أن الحمائية العالمية في الزراعة هي مشكلة أخرى للدول النامية، نتيجة قيام الدول الصناعية بدعم مزارعهم بإعانات ضخمة واستعمال تعريفات كبيرة لحماية مزارعهم من المنتوجات المستوردة المنافسة، والأكثر من ذلك فإن هذه العوائق الحمائية كانت سبب في قيام الدول النامية المنتجة للنسيج والملابس بالتخلي عن إيرادات صادراتها لعقود من الزمن، لأن البلدان الصناعية تفرض حصص على استيراد هذه المنتوجات بالرغم من أن اتفاقية جولة أرغواي دعت إلى إلغاء الحصص عبر مدة 10 سنوات (1995- 2005) إلا أنه بقيت المنافذ على أسواق النسيج والملابس مقيدة لأن التعريفات الجمركية عالية.

وثمة نقطة أساسية وهي أن الدول النامية كانت تطالب أن تعطي وضعا تفضيليا من قبل الدول المتقدمة الصناعية للمستوردات المصنعة في الدول النامية ولم تطلب شمول المواد الخام بذلك التفضيل، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت إعطاء وضعا تفضيليا لإنتاج سلعة مصنعة مصدرة من قبل أي بلد من البلدان، وكانت حجة الولايات المتحدة في ذلك هو عدم منح تفضيلات لأن تلك التفضيلات سوف تفتح الباب لكل أنواع التمييز التي كانت اتفاقية الجات "GAAT" تحاول حصرها في الحد الأدنى.

المطلب الثالث: معالجة مشكلات ميزان مدفوعات الدول النامية.

إن وجود اختلال في ميزان مدفوعات الدولة النامية يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية الخطيرة على اقتصادها الوطني، خاصة فيما يتعلق بمركز تلك الدولة في معاملاتها الاقتصادية، لا سيما وأننا نعلم بأن عجز ميزان مدفوعات الدول النامية هو تقريبا عجز هيكلي، وبالتالي فهو عجز دائم، لذلك ومن خلال هذا العنصر حاولت تقديم رؤية شخصية حول إمكانية معالجة ميزان مدفوعات الدول النامية وفق إمكانياتها ومواردها المتوفرة:

1. **من حيث الصادرات:** إن حصيلة صادرات معظم بلدان العالم النامي تأتي بصفة أساسية من مبيعات السلع الأولية، التي تمثل أسعارها بين 10 % و20 % من نسبة أسعار السلع الصناعية المستوردة، وعليه فإن أسعار السلع الصناعية، تمثل نسبة كبيرة في فاتورة الواردات، التي تعمق عجز ميزان المدفوعات، لذلك وجب الحد من تصديرها، ويعاد تصنيعها محليا، ولو كانت بتكلفة أكبر وتكنولوجيا متوسطة.
2. **من حيث الإجراءات:** توفير المزيد من الحوافز وتهيئة البيئة المناسبة (تسهيل الإجراءات الإدارية، إصلاح النظام الضريبي)، لنمو القطاعات الإنتاجية، من خلال استقطاب الشركات الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر التي تنشأ القواعد التصديرية، لأن هذه العملية تؤدي إلى تدفق النقد الأجنبي إلى الداخل وما ينجر عنه من فوائد على الاقتصاد المحلي، وبالتالي على ميزان المدفوعات.
3. **من حيث الزراعة:** التخطيط الفعلي للإصلاح الزراعي الجذري والتعجيل به، وبصفة خاصة لإنتاج الغذاء الذي يمثل الحصة الكبيرة من واردات معظم الدول النامية، وهو الأسهل في الإنتاج في حدود إمكانيات المتوفرة للدول النامية مقارنة بالسلع الصناعية وما تحتاجه من تكنولوجية التي تفتقدها معظم هذه الدول.

ما يمكن قوله هو أن البديل الوحيد للزيادة في صادرات الدول النامية في حدود إمكانياتها المتوفرة، هو تخفيض وارداتها.

خاتمة الفصل الثاني:

كما ذكرنا سابقا، تعتبر حالة ميزان المدفوعات في ظل الانفتاح الاقتصادي لبلد ما مرآة لحالة الاقتصاد المعني ومرآة على السياسات الاقتصادية القائمة، فالعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات يمثل أحد المؤشرات البارزة لأداء الاقتصاد، وبالتالي مدى صواب السياسات الاقتصادية المتبعة.

وقد يتعرض ميزان المدفوعات إلى الاختلال المؤقت أو الدائم لذا لا بد من اللجوء إلى حلول تتمثل في إجراءات تتخذها السلطات تسمى سياسات التسوية من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات، ولهذه السياسات عدة مناهج: المنهج التقليدي، المنهج النقدي، منهج المرونات، منهج الاستيعاب ومنهج تدخل السلطات.

كما يعاني ميزان مدفوعات الدول النامية من عجز دائم تقريبا ناتج عن اختلال هيكلي في طبيعة اقتصادياتها ويظهر هذا الاختلال في الحساب الجاري، متمثل في الميزان التجاري السلعي، ويرجع ذلك إلى ضعف القاعدة الإنتاجية وكذا اعتمادها على منتج واحد للتصدير الذي هو عرضة لعدم التحكم في استقرار سعره، وبالتالي عدم تغطية الطلب المحلي الكلي.

وتعتبر أسعار المواد الأولية شديدة الحساسية والتأثر بالسياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول المتقدمة حيث يؤدي انخفاض حجم الطلب الكلي في الدول المتقدمة إلى انخفاض أسعار المواد الأولية في الدول المتخلفة اقتصادياً وما يترتب على ذلك من انخفاض مستوى الدخل الحقيقي لدى هذه الدول الفقيرة.

الفصل الثالث:

علاقة الانفتاح التجاري بالتوازنات الكلية للجزائر، تونس والمغرب.

تمهيد:

شهد الاقتصاد العالمي موجة تحرير التجارة العالمية بكل جوانبها السلعية، الخدمية والاستثمار، والتي تعني في النهاية إزالة كل القيود التي تقف عائقا أمام تحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة وإلى جانب تحرير التجارة العالمية، كانت هناك الثورة التكنولوجية والمعلوماتية بكل أبعادها، والتحول إلى آلية السوق.

وعلى الرغم من اختلاف المبررات النظرية والواقعية للانفتاح الاقتصادي، فإن أي اقتصاد لا يعدو أن يكون إما منفتح بشكل تام، وفيه يسمح للسلع والخدمات ورؤوس الأموال بالانتقال بحرية تامة من وإلى الداخل، أو ما يميزه الانغلاق التام الذي لا يسمح فيه بانتقال أي شكل من أشكال هذه التدفقات على الإطلاق، فهذا الوضعان أبعد من أن يكونا واقعيين، وعليه فالوضع الأقرب عمليا لمعظم الاقتصاديات هو تحرير معاملاتها التجارية والرأسمالية للاستفادة من التخصيص الأمثل للموارد، وفي نفس الوقت تقوم بوضع قيود للحد من حرية هذه التدفقات بفرض عدة أشكال من القيود وعادة ما تعتبر الدول النامية أقل انفتاحا على العالم مقارنة بالدول المتقدمة.

كما تعتبر كل من الجزائر، تونس والمغرب من أهم اقتصاديات شمال إفريقيا، لما شهدته هذه الاقتصاديات من ظروف اقتصادية وتحديات تقريبا متشابهة، فقامت بتطبيق إصلاحات اقتصادية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي (برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي) مع المؤسسات المالية الدولية في الثمانينات وبداية التسعينات وقامت بتحرير تجارتها الدولية للتكامل والاندماج أكثر في النظام التجاري العالمي، وسعت إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق النمو الاقتصادي، كما باشرت عدة إصلاحات مؤسساتية لتشجيع الاستثمار الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك سنحاول في هذا الفصل الوقوف أو معرفة علاقة الانفتاح التجاري في الجزائر، تونس والمغرب بالتوازنات الكلية.

وللإجابة على هذا السؤال قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: دراسة تحليلية للانفتاح التجاري.

المبحث الثاني: واقع الانفتاح التجاري في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

المبحث الثالث: مؤشرات التوازنات الكلية الخارجية في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

المبحث الأول: دراسة تحليلية للانفتاح التجاري.

لقد أحدثت الأهمية المتصاعدة للانفتاح الاقتصادي، جدلا كبيرا بين الدول خاصة في مدى تأثيره على النشاط الاقتصادي ومساهمته في زيادة الثروة، وقد ازداد هذا الاهتمام في العقود الأخيرة تزامنا مع ظهور المنظمة العالمية للتجارة، والتي استطاعت أن تضم معظم دول العالم تقريبا وفرض شروطها عليهم والتي تتمحور في حتمية الانفتاح التجاري، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الانفتاح الاقتصادي أولا، ثم مفهوم الانفتاح التجاري، أشكاله وآثاره.

المطلب الأول: مفهوم الانفتاح التجاري.

الانفتاح* التجاري هو جزء من الانفتاح الاقتصادي، وعليه وجب علينا معرفة الانفتاح الاقتصادي أولا، وذلك حتى يتسنى لنا معرفة مفهوم الانفتاح التجاري بشكل جيد.

التعريف الأول: الانفتاح الاقتصادي، هو فتح الأبواب لرأس المال الأجنبي والاستيراد وحرية التبادل في المعاملات مع الخارج[1].

التعريف الثاني: الانفتاح الاقتصادي يعني تخفيف القيود التي يعمل في إطارها الاقتصاد الوطني مثل القيود على الاستيراد والصرف الأجنبي والاستثمارات الأجنبية والأجور والضرائب[2].

التعريف الثالث: هو عملية تهدف إلى فتح السوق الوطنية أمام المعاملات الأجنبية الاقتصادية استثمارات كانت أم تجارية، على أساس القواعد التي يسير عليها التقسيم الدولي للعمل، وبذلك يصبح الانفتاح بمثابة اعتراف من السلطة بشرعية هذا التقسيم، وهي الشرعية التي كانت محل رفض وانتقاد من قبل السلطات الاشتراكية[3].

---

* اللفظ فتح في اللغة العربية يعني إزالة إغلاقه، ولمزيد من التوضيح أنظر الجيلاني بن الحاج يحي وآخرون، **القاموس المدرسي**، سراس للنشر، تونس 2002، ص: 375.

[1] - Gilbert Niyongabo, **Politiques d'ouverture commerciale et développement économique**, Thèse présentée et soutenue publiquement pour l'obtention du Doctorat en Sciences Economiques, Université d'auvergne, Clermont-Ferrand I, France, 2007, p: 09.

[2] - Paolo Figini and Enrico Santarelli, **Openness, Economic Reforms, And Poverty : Globalization in Developing countries**, the Journal of Developing Areas, Volume 39, Number 2, Spring 2006, pp: 133-134.

[3]- عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، دار الخلدونية، الجزائر 2007، ص: 122.

وهناك من يرى أن مفهوم الانفتاح الاقتصادي ينصرف إلى التحرير الاقتصادي، الذي عادة ما يرتبط ببرامج الإصلاح الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول التي تمر بمرحلة تحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، سواء كانت هذه البرامج ذاتية أو معتمدة من بعض المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي[1].

هذا بالنسبة للانفتاح الاقتصادي، أما الانفتاح التجاري فهو:

التعريف الأول: هو التخلي بشكل عام عن قيود التجارة وأسعار الصرف[2].

التعريف الثاني: هو جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة اتجاه الصادرات أو الواردات حيث أنها عملية تستغرق وقتا طويلا[3].

وإذا نظرنا إلى ذلك من منظور المؤسسات الدولية فتعتبر الدولة منفتحة تجاريا إذا قامت بـ[4]:

- التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير؛
- إتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد؛
- التخفيض التدريجي لقيمة الرسوم الجمركية إلى غاية التخلي عنها.

وعليه يمكن القول: **أن الانفتاح التجاري هو الإزالة التامة للقيود على التجارة الخارجية وأسعار الصرف، وذلك وفق جملة من الإجراءات والتدابير التي تضعها منظمة التجارة العالمية.**

المطلب الثاني: أشكال الانفتاح التجاري.

---

[1] - Y.Benabdallah, **L'économie algérienne entre réformes et ouverture : quelle priorité ?**, Alger, 2007, pp : 2-4. **https://www.gate.cnrs.fr/uneca07/communications%2520pdf/Benabdallah-Rabat07.pdf**

[2] - Sami Bousselmi, **Impact de la dévaluation sur les échanges extérieurs- cas de la Tunisie**, Rapport de recherche présenté à la Faculté des Etudes Supérieures en vue de l'obtention du grade de Maitre ès Sciences, Département des Sciences Economiques, Université de Montréal, canada, 2000, p : 10.

[3]- عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول–دراسة حالة الجزائر**–أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص: 02.

[4]– صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية37، إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري الدولي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 1-3.

يكتسب النظام التجاري الدولي زخما هائلا في الفترة الراهنة، حيث يقوده ويسانده أكثر القوى السياسية، الاقتصادية والمالية نفوذا في المراكز الرأسمالية الرئيسية، إذ يتركز النشاط الأساسي لهذه الهيئات على تشجيع اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، بهدف تحرير حركة السلع ورأس المال بما يؤدي إلى قيام سوق دولية واحدة، وإن تعددت طرق وأشكال تحقيق ذلك، ومن بين هذه الأشكال نجد:

الفرع الأول: الانفتاح التجاري من خلال الإطار الإقليمي والإطار متعدد الأطراف.

رغم أن هدف الانفتاح هو تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها، إلا أن هناك مدخلين مختلفين لبلوغ هذا الهدف هما[1]:

1. **ترتيبات التجارة الإقليمية:** التي تعرف بالتكامل الاقتصادي الدولي بمختلف مراحله، والذي تقوم فيه مجموعة من الدول بخلق أو تطوير ترتيبات للتجارة الإقليمية فيما بينها بحيث تحصل دول أعضاء التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري فيما بينها، وتأخذ عدة أشكال أهمها:
   - منطقة التجارة الحرة؛
   - الاتحاد الجمركي؛
   - السوق المشتركة؛
   - التكامل الاقتصادي.
2. **الإطار المتعدد الأطراف:** أو ما يعرف بمنطقة التجارة العالمية، بحيث تقوم المنظمة على قواعد متفق عليها في إطار متعدد الأطراف لتنظيم نشاط التجارة الدولية في مجالات السلع الصناعية، الزراعية، الخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية وتحرير إجراءات الاستثمار فضلا عن قواعد إجراءات مكافحة الدعم، الإغراق وإجراءات الوقاية، ونظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية بين الأعضاء.

[1]- طيبة عبد العزيز، **أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2012، ص: 11.

الفرع الثاني: الانفتاح الإرادي والانفتاح الإجباري.

تسعى الدول بشكل إرادي إلى تحرير تجارتها بهدف تحقيق مستوى أعلى من الاندماج في الاقتصاد العالمي بغية الاستفادة من المزايا التي تترتب على انفتاح اقتصادها[1]، وأن هذا النوع من الانفتاح يخص الدول المتقدمة والصناعية.

أما الانفتاح التجاري الإجباري فعادة ما يتم تحت ضغوط وشروط الهيئات الاقتصادية الدولية كمنظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتتبنى هذه الاقتصاديات برامج للإصلاح الاقتصادي حتى تضمن استمرار دعم هذه الهيئات، وتشمل هذه البرامج إصلاح النظام التجاري ونظام سعر الصرف وكذا انتقال رؤوس الأموال[2].

الفرع الثالث: الانفتاح التدريجي والانفتاح الانتقائي.

يتم الانفتاح التدريجي بشكل مرحلي وفق نهج يتم رسمه وتنفيذه في أجل زمني محدد، فالانتقال من الحماية بأسلوب الحصص إلى الحماية بالتعريفة الجمركية ثم إزالتها هي الأخرى تعتبر بمثابة انفتاح تجاري تدريجي.

أما الانفتاح التجاري الانتقائي فيقتصر على تحرير بعض المنتجات مع الاحتفاظ بقيود على البعض الآخر، وخير مثال على ذلك المنتجات الزراعية.

[1] -Jean-Marc Siroen, **L'OMC et la Mondialisation des économies**, Edition : Lattre de Tassigny, sans année, Paris, 12-14.

[2] -Pierre Salama, **ouverture et pauvreté : Quelle ouverture** ?, revue Tiers Monde, 2006, p: 06.

الفرع الرابع: الانفتاح التجاري السطحي والعميق.

يركز الانفتاح التجاري السطحي على إزالة الحواجز التقليدية كالتعريفة الجمركية، وهو أسلوب غير كافي للتمتع بمزايا الانفتاح التجاري[1].

أما الانفتاح التجاري العميق فإنه إضافة إلى إزالة الحواجز التقليدية، فإنه يسمح بحرية انتقال الأشخاص، مع توحيد وتقريب القوانين ذات الصلة بالتجارة، خاصة المتعلقة بإجراءات الجمارك[2].

المطلب الثالث: آثر الانفتاح التجاري.

إضافة إلى التحليلات والتفسيرات النظرية للعلاقات الاقتصادية المختلفة، فقد ظهر التحليل القياسي والكمي ونظرا للتطور العلمي الحاصل، والذي تستخدم أدواته لمعرفة طبيعة العلاقات الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية، ونظرا لعلاقة النمو الاقتصادي بالانفتاح التجاري هناك العديد من الدراسات القياسية المنجزة بهذا الصدد ومنها:

الفرع الأول: دراسة "Balassa" 1978.

قامت هذه الدراسة على بحث العلاقة بين كل من نمو الصادرات ونمو الناتج الوطني الحقيقي، حيث شملت الدراسة 11 دولة خلال فترتين هما 1960-1966 و1967-1973 وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الصادرات والناتج الوطني الحقيقي[3].

الفرع الثاني: دراسة البنك الدولي 1987.

أجريت هذه الدراسة على عدد من الدول النامية وتضمنت تحليلا لتصميم 36 نموذجا من نماذج الانفتاح التجاري في 19 دولة بين عامي 1946-1986، وقد صنفت إلى أربع مجموعات حسب توجه التجارة الخارجية

---

[1] - Abdelkader Kadid, **Nouvelle Approche de Mesure de l'ouverture Commerciale dans les Modèles de Gravite,** Revue académique des études humaines et sociales, N° 13, janvier 2015, université de chlef, Algérie, p: 2.

[2] - Gilbert Niyongabo, **0p cit**, p: 68.

[3] -Alain Bourdages, **Le Commerce Extérieur est-il un Instrument de Croissance viable pour l'Amérique-Latine** ?, Une étude empirique des gains de croissance économique provenant du commerce international, Centre de documentation, Département de Science économie université de Montréal, Canada, 2000, p: 14.

وفقا لمعايير كمية وكيفية هي: معدل الحماية الفعلية والرقابة المباشرة من خلال الحصص وتراخيص الاستيراد واستخدام حوافز الصادرات ودرجة تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته وهي:

- اقتصاديات شديدة التوجه نحو الخارج؛
- اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الخارج؛
- اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الداخل؛
- اقتصاديات شديدة التوجه نحو الداخل.

وكانت نتيجة الدراسة هو تسارع نمو الصادرات وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في النماذج التي اتسم فيها الانفتاح التجاري بالقوة والاستمرارية[1].

الفرع الثالث: دراسة "وعيل ميلود" 2013.

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، بعنوان: "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة: الجزائر، مصر، السعودية-دراسة مقارنة 1990-2010.

حيث من بين المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، الذي يحفز النمو الاقتصادي عن طريق الاستفادة من وفرات التجارة الخارجية، فالتوسع في الصادرات يسهم في تمكن الدولة من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية، مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد الاقتصادية المتاحة وإلى زيادة معدلات النمو.

وكما أن سياسة الانفتاح التجاري تسمح بدعم التوسع في استيراد السلع الرأسمالية والاستثمارية، مما يساعد على نقل التكنولوجيا وتحسين مستويات أداء عوامل الإنتاج مما يساهم في زيادة الناتج الوطني، وتسهم التجارة الخارجية في زيادة الاستثمارات الأجنبية بما يدعم التنافسية بين المؤسسات وهذا ما يدفع إلى زيادة حجم الإنتاج المحلي كما ونوعا، وبهذا يتجه الاقتصاد إلى تحسين معدلات نمو.

[1] - عبدوس عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص: 51.

وقد أجمعت جل الدراسات السابقة على ما يلي:

- أن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدولة من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية مما يؤدي إلى توزيع أفضل للموارد الاقتصادية المتاحة وإلى زيادة معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛
- أن سياسة التوسع في الصادرات يسهم بشكل كبير في القضاء على الاختلالات التي تعانيها العديد من الدول في ميزان مدفوعاتها وما شمله من حسابات أخرى.

المبحث الثاني: واقع الانفتاح التجاري في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

إن من مظاهر العولمة هو التوسع السريع للتجارة الخارجية خلال العقدين الماضيين، والتي يرى أنصارها بأنها نعمة في ازدياد حجم التجارة مما يوفر فرصا كبيرة للتنمية، بحيث حتمت على الدول الاهتمام أكثر بمسألة التوجه نحو فتح أسواقها واقتصاداتها، لأنها أدركت أن مسألة تبني وتطبيق سياسة الانفتاح التجاري ليس هدفا في حد ذاته وإنما وسيلة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن أجل ذلك عمدت كل من الجزائر، تونس والمغرب إلى العمل نحو الارتقاء بأداء اقتصاداتها المحلية.

المطلب الأول: تطور سياسة التحرير التجاري الدولي في الجزائر.

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة وفي عقد الثمانينات تحديدا من العديد من المشاكل الاقتصادية، والتي كانت عائقا أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل من بين أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقض العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين وما تشكله من ضغوطات تعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي[1]، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي وكل هذه الصعوبات دفعت بالدولة الجزائرية إلى وضع استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تصحيح الاختلالات السعرية وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق وسياسات التحرير[2].

ومن المعلوم أن تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي هو تأثير أكيد وإيجابي، فتحرير الواردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية، الأمر الذي يؤدي إلى خفض الأسعار، كما أن تحرير الواردات يؤدي إلى تحفيز الإنتاج الوطني، وذلك بدفع المنتجين المحليين إلى قبول التحدي الذي تمثله المنتجات الأجنبية المنافسة لمنتجاتهم، سواء في السوق المحلية أو الأسواق الخارجية والوصول إلى مستوى المنافسة المطلوبة، لذلك وجب على المنتجين المحليين ترشيد استثماراتهم وتخفيض

---

[1]- حامد نور الدين، **الخوصصة من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية حالة الجزائر**، مداخلة في الملتقى الدولي بعنوان: اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، من 03-07 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004، ص:07.

[2]- بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، الجزائر، 2010، ص: 179.

النفقات ورفع مستوى الإنتاج وتحسين جودته، وأن هذه الشروط هي حيوية للاقتصاد المتقدم أو النامي، إذ أن رفع مستوى الإنتاج وتحسين نوعيته أصبح شرطا لازما للولوج إلى الأسواق الخارجية[1].

وبناءا على ذلك، وفي إطار الإصلاحات، حصلت الجزائر على الدعم الدولي لسياساتها الإصلاحية من خلال موافقة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع الجزائر، بحيث تعاظم فيها دور الصندوق في توجيه الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989[2]، والذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق فأكدت على:" المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف"، وكذا توسيع دور القطاع الخاص.

وأيضا تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكيف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989، والاتفاقية المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة وعلى ضوء ذلك تدعم طرح الصندوق في إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري فكانت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية.

أما ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان في جوان 1991، وجاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات[3].

---

[1]- عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الآخر**، مجلة الباحث-2010/08، جامعة بشار، الجزائر، ص: 152.

[2]- ساحل فاتح، شعباني لطفي، **آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، أيام 04 و05 ديسمبر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2006، ص: 04.

[3]- برودي نعيمة، **الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، أيام 04 و05 ديسمبر، جامعة بومرداس، الجزائر، 2006، ص:5.

كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسات الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة، كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية، وذلك من خلال سن مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية المحددة لكيفيات وشروط ممارسة عمليات الاستيراد والتصدير، وأهمها[1]:

الإجراء الأول:

يتمثل في سن القانون 90-10 حول النقد والقرض، المنظم لحرية الاستثمار الأجنبي في الجزائر والصادر في 1990/10/14 والمتمم في شهر سبتمبر بتعليمة من البنك المركزي تحدد فيها الكيفيات والنمط المناسب لذلك.

الإجراء الثاني:

كان في شهر أوت 1990 والمتمثل في القانون 90-16المؤرخ في 07 أوت 1990 والمتمثل في النظام الخاص بعمل تجار الجملة والوكلاء، والمتمم بالتعليمة رقم 63 لقانون المالية التكميلي لسنة 1990 والصادر عن وزارة الاقتصاد بتاريخ 1990/08/20 والمتعلق بشروط عمل هؤلاء الوكلاء وتجار الجملة.

الإجراء الثالث:

كان في مارس 1991، والمتمثل في صدور المنشور التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 1991/02/13، والمتعلق بإزالة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما تؤكد تعليمة البنك المركزي رقم 91-03 المؤرخة في 1991/04/21 على شروط وطرق عمليات تمويل التجارة الخارجية، والتي تنص على ما يلي:

- إلغاء ميزانية العملة الصعبة للمؤسسات العمومية؛
- تلزم المستوردين على الاستفادة من إمكانيات التمويل الخارجي ذو الاستحقاق أكثر من 18 شهرا، وتلزمهم بوضع مقابل ذلك للواردات بالعملة الوطنية؛
- تمنع عمليات التسديد بالعملة الصعبة في السوق المحلي بالنسبة للمنتجات المستوردة من طرف الوكلاء وتعويضها بالدينار الجزائري؛

[1]- وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها –حالة: الجزائر، مصر، السعودية–دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013، ص: 211.

- تلزم الأعوان الاقتصاديين الذين يبرمون صفقات استيراد بدون دفع بأن يبينوا حقوقهم وتحديد مكان صفقاتهم لدى أحد البنوك.

ومنذ عام 1994 شرعت السلطات العمومية في إجراءات تابعة للتحرير التام للتجارة الخارجية، تتمثل في وضع برامج للإصلاح الاقتصادي[1] واتخاذ تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي للانفتاح على العالم الخارجي من أجل دخول السلع والخدمات الأجنبية وكذلك دخول رؤوس الأموال، مما حتم على الحكومة بإصدار تعليمة رقم 94-13 بتاريخ 12أفريل 1994[2] والتي تؤكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر ومنذ ذلك التاريخ تم تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة، فكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري وفقا للمرسوم 91-37 يمكنه ممارسة نشاط الاستيراد[3].

تبعا للتعليمة 94-13 أصدر بنك الجزائر الذي أعطى مكانة في التقسيم الدولي الجديد للعمل محاولة بذلك الخروج من الاقتصاد الريعي، وباعتبار اللجنة AD-HOC* المكلفة بمراقبة العمليات الاستيرادية سابقا، كانت نوعا من أنواع تقييد التجارة فقد تم إلغاءها، وأصبح بإمكان المستوردين الحصول على العملة الصعبة.

وسعيا منها لتحقيق الأهداف المسطرة قامت الجزائر بتخفيض تدريجي لمعدلات الرسوم الجمركية حيث بحلول سنة 1995 تقرر إلغاء القيود على مدفوعات السلع غير المنظورة على مراحل بداية بالخدمات الصحية

---

[1] - BOURICHE Riadh, **La bonne gouvernance et la problématique des politiques économiques et développement : le cas de l'Algérie,** université Mentouri de Constantine, sons année, p: 02.

[2]-حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة-دراسة حالة الجزائر،** مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص: 89.

[3]- يعلي زينب، **تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2010**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة العلميات التجارية، جامعة الجزائر3، 2012، ص: 189.

*: لجنة انشأت في 29 نوفمبر 1992 تدعى ad-hoc تعمل تحت وصاية رئيس الحكومة (بلعيد عبد السلام) وتضم ممثلين من كل من: بنك الجزائر، وزارة الخارجية، ووزارة الصحة، مكلفة بتخصيص غلاف مالي من العملات الصعبة للمستوردين العموميين والخواص والتي من مهامها الأساسية: السهر على توفير أفضل تمويل موجه للعمليات الاستيرادية من أجل الحد من المديونية وكذا تفادي مشاكل الخزينة، وتدخل ضمن آفاق تقييد التجارة الخارجية.

والتعليم ثم باقي الخدمات، أما بالنسبة للسلع المنظورة فقد انخفضت سنة 1994 إلى معدل 60 % ثم 45 % سنة 1997.[1]

أما في برنامج التصحيح الهيكلي للفترة 1995-1998، وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، فقد ركز على متابعة تحرير التجارة الخارجية عن طريق رفع القيود الإدارية والمالية بالإضافة إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات[2]، وركز أيضا على تطوير نظام الصرف بإقامة سوق للصرف ما بين البنوك سنة 1995، كما تم العمل على جعل الدينار قابل للتحويل أيضا، ثم العمل على تخفيض مستوى الحماية الجمركية والحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات في إطار التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة[3].

وفي مسارها نحو الانفتاح تم توقيع اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية والانفتاح على حوض المتوسط، والتي كانت بدايتها 1995 تاريخ بداية مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية التي كانت الجزائر أحد أطرافها[4]، حيث كان توقيع أول اتفاق في 13ديسمبر2001 ببلجيكا (بروكسل)[5]، وبعد ذلك توقيع اتفاق نهائي في 22 أفريل 2002، وبهذا دخلت الجزائر مرحلة جديدة بعد العزلة التي عاشتها خلال التسعينات، وبعد أكثر من ثلاث سنوات دخل الاتفاق حيز التنفيذ ابتداء من الفاتح سبتمبر 2005[6].

---

[1]- دريس رشيد، **انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2012**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جامعة الجزائر 03، جانفي 2014، ص: 25.

[2]- صالح تومي، عيسى شقبقب، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة(1970-2002)**، مجلة الباحث-عدد 2006/04، جامعة الجزائر، ص: 32.

[3] -Mohamed Elloumi, Slimane Bedrani, **Mondialisation et sociétés rurales en Méditerranée,** Edition : KARTHALA, Paris, France, 2002, p: 143.

[4]- زعباط عبد الحميد، **الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا-العدد الأول، بدون سنة، جامعة الجزائر، ص: 53.

[5]- سمينة عزيزة، **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث-عدد 2011/09، جامعة بسكرة، الجزائر، ص: 152.

[6]- مسعودي علي، **واقع التجارة الخارجية في الجزائر وآفاقها في ظل مسار التحرير التجاري (1990-2010)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، جامعة الوادي، الجزائر، 2012، ص: 11.

وتنبع أهمية هذه الاتفاقية من كون الاتحاد الأوروبي يمثل الشريك التجاري الأول للجزائر، إذ أن ثلث المبادلات التجارية تتم مع الاتحاد الأوروبي، وتأمل الجزائر على الأمد الطويل أن تحسن هيكل المبادلات التجارية وكذا الجهاز الإنتاجي، كما أن الاتفاق لا يتوقف عند قيام منطقة التبادل الحر في حدود 2017، وإنما يسعى لتأهيل الاقتصاد الجزائري لمواجهة المنافسة الخارجية[1].

وفي خطوة من خطوات الانفتاح، قامت الجزائر بالانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والانفتاح على المحيط العربي، وتندرج عملية الانضمام إلى منطقة التبادل التجاري الحر للدول العربية[2]، في إطار اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة سنة 1981 بتونس، وهي تهدف إلى تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التي تفرض عليها تسهيل تجارة الخدمات، وقامت الجزائر بالمصادقة عليها في أوت 2004 ودخلت هذه المنطقة حيز التنفيذ في أوت 2005 وقد أعلن رئيس الجمهورية في قمة الرياض 2007 عن انضمام الجزائر رسميا لهذه المنطقة وتم إرسال ملف الانضمام رسميا في ديسمبر 2008 إلى الجامعة العربية عن طريق المندوب الدائم، وانطلقت الجزائر في تطبيق البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة اعتبارا من أول جانفي 2009.

أما فيما يخص استراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد قامت الجزائر بوضع إطار تشريعي لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قانون النقد والقرض 1990، والذي أعطى إصلاحات جزئية للاستثمار الأجنبي تمثلت في:

- الترخيص بفتح مكاتب للتمثيل أو فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية وكذا بالمساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري؛
- يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية؛
- الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، والذي جاء بتغيرات كبيرة أهمها[3]:

---

[1]- زعباط عبد الحميد، **المرجع السابق**، ص: 62.

[2] -Douah Belkacem, **Les zones franches en Algérie: Conclusion d'une expérience,** revue des économies nord-africaines N° 6, UNIV- Mostaganem, Algérie, p: 72.

[3]– كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص:64.

- إنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار "ANDI" وحل مشكل العقار؛
- إنشاء صندوق دعم الاستثمار، والمجلس الوطني للاستثمار؛
- الامتيازات الجبائية المتمثلة في الإعفاء من ضريبة نقل الملكية والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع الداخلة في انجاز الاستثمارات وتطبيق نسبة منخفضة في مجال الرسوم الجمركية[1]؛
- ضمانات الاستثمار من خلال معاملة المستثمر المحلي أو الأجنبي باعتباره شخصا طبيعيا أو معنويا بنفس الحقوق والالتزامات الخاصة بالاستثمار وفقا للمادة 14؛
- الأمر رقم 05-03 الصادر في 06 جوان 2005 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية ويحدد كيفية تحويل الأرباح والفوائد والنواتج في حالة التنازل أو التصفية للاستثمارات؛
- الإقرار الجزائري بالتحكيم الدولي.

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي للدول النامية متجاوزا بذلك القروض الأجنبية بمختلف أنواعها، خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية في بداية الثمانينات من القرن الماضي، بالرغم من أن الاستثمار الأجنبي كان ينظر إليه خلال الستينات والسبعينات بنظرة حذرة من طرف الدول النامية حيث كان ينظر إليه كعامل هيمنة يمس السيادة الوطنية[2].

أما الآن فإن كل الدول سواء النامية أو المتقدمة، تتنافس من أجل تقديم مناخ استثماري جاذب للمستثمرين الأجانب، والجزائر ليست في عزلة عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك سنتطرق لجدول يبين أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

[1]- طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة البليدة، الجزائر، ص: 321.

[2] -Guerid Omar, **L'investissement direct étranger en Algérie : Impacts, opportunités et entraves**, Revue Recherches économiques et managériales, N°3- juin 2008, Université de Biskra, Alger, p: 19.

الجدول رقم (06): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال 2000-2010 الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تدفقFDI	0.438	1.96	1.065	0.634	0.882	1.081	1.79	1.66	2.59	2.76	2.29

المصدر: حمشة عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص:115.

شكل رقم (03): يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال 2000-2010.

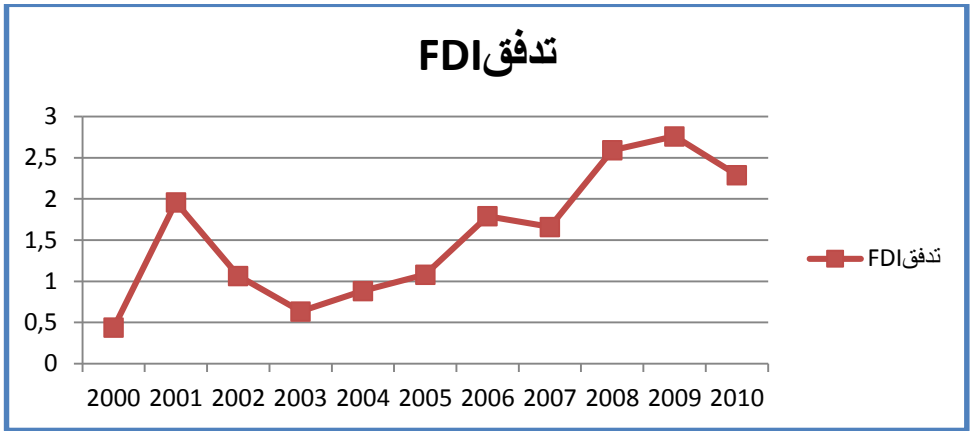

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

يتضح لنا من خلال الجدول والشكل أعلاه أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منخفض جدا مقارنة بالدول الأخرى، فنجد في سنة 2000 لم يتعدى نصف مليار دولار، وكذلك أن معدل نمو التدفق خلال الفترة 2000-2010 يعتبر منخفض إذ لم يتعدى 3 مليار دولار، وهذا راجع إلى أن الجزائر ليست بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر رغم الإصلاحات التي قامت بها في هذا الجانب.

وتحتل الجزائر المرتبة 13 من حيث حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الإفريقي، بعد نيجيريا (7 مليار دولار)، موزنبيق (5,2 مليار دولار)، جنوب إفريقيا (4,6 مليار دولار)، في سنة 2012.

ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 0,7 % من الناتج المحلي الإجمالي، وأن جزء كبير من هذه الاستثمارات في قطاع النفط والغاز، مقابل 2,9 % في المغرب، و4 % في تونس[1].

ولمعرفة تطور التجارة الخارجية الجزائرية يجب معرفة تطور ميزانها التجاري، ومدى زيادة حجم كل من الصادرات والواردات، ابتداء من سنة 2000.

[1]- Ambassade de France en Algérie, publications des services économiques régional, **les investissements directs étrangers en Algérie en 2012**, Novembre 2013, p: 02.

وفيما يلي جدول يمثل تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000-2009:

الجدول رقم(07): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2009.(الوحدة: مليار دولار)

البيان / السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات السلعية(فوب)	21.650	19.090	18.720	24.460	32.220	46.330	54.740	60.590	78.630	45.190
الواردات السلعية(فوب)	9.350	9.480	12.010	13.320	17.950	19.860	20.680	26.350	37.390	37.620

المصدر: صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2011، ص: 176.

الشكل رقم(04): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2009.

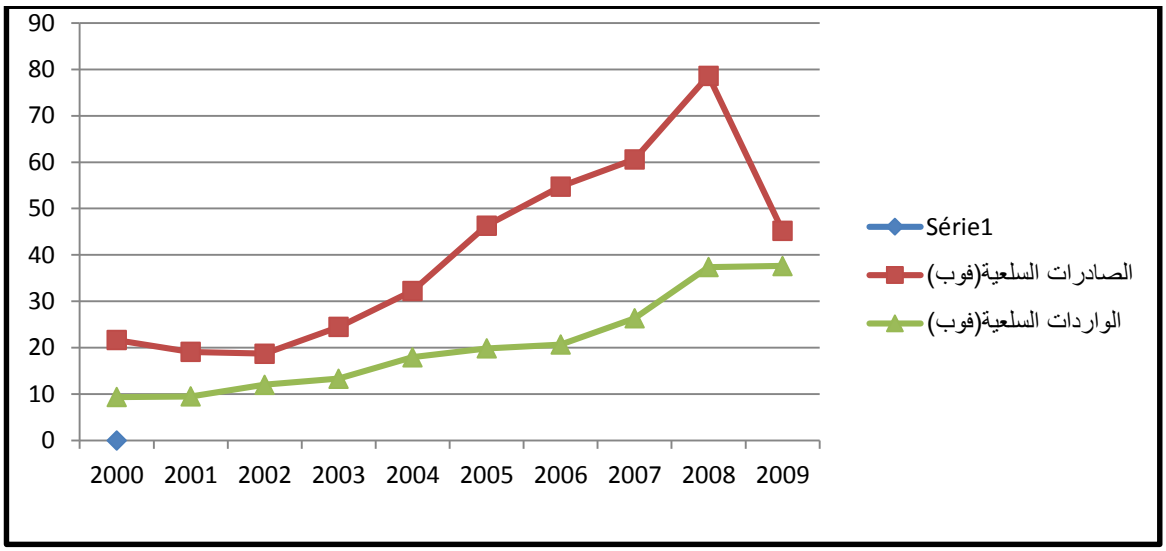

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (07).

من خلال تحليلنا للجدول والشكل السابقين، نلاحظ تقارب في حجم كل من الصادرات والواردات خلال سنوات 2000 إلى 2004، تخلله انخفاض في ما بين 2000 و2002، لترتفع بشكل محسوس في السنوات 2003 و2004، ثم شهد الميزان تزايدا مستمرا للصادرات بداية من سنة 2005 أي بقيمة تقدر بـ 46,330 مليار دولار ومعدل ارتفاع يقدر بـ 143,79% كزيادة عن 2004، ومعدل ارتفاع يقدر بـ 213,99 % كزيادة عن سنة 2000، وذلك إلى غاية سنة 2008 وهو ما يعكس زيادة صادرات المحروقات وارتفاع سعره، والمخططات التنموية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية مثل مخطط الإنعاش الاقتصادي وما يستلزم ذلك من زيادة في الواردات، إضافة إلى فتح المجالات الاستثمار المحلي والأجنبي في مختلف القطاعات، مما كان له الأثر البارز في الميزان التجاري، خاصة ما تعلق باستيراد التجهيزات الصناعية والمواد الخام التي تحتاجها هذه المخططات، مما أعطى دفعا

قويا للصادرات من خلال ما أمكن تحقيقه في إطار الشراكات الأجنبية وترقية الاقتصاد الوطني وتشجيع التصدير خاصة فيما يتعلق بالمنتجات البترولية وبعض الصناعات الخفيفة.

ويلي ذلك انخفاض وتقلص حجم التجارة في سنة 2009، من خلال ما نلاحظه في الجدول أي تراجع في قيمة الصادرات من 78,63 مليار دولار سنة 2008 إلى 45,19 مليار دولار سنة 2009 وبقاء الواردات تقريبا ثابتا حوالي 37 مليار دولار وذلك راجع إلى تداعيات الأزمة العالمية، وما عرفته من تباطؤ في التجارة العالمية.

أما بالنسبة لمشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتوجه للاندماج في المنظومة التجارية العالمية، فيعتبر ضرورة حتمية تفرضها التحولات الاقتصادية العالمية لنقل البلاد إلى وضع اقتصادي أفضل، لذلك فهناك دوافع يجب على الجزائر أن تدرسها بدقة حتى تقتنع بقرار الانضمام بشكل نهائي، بالرغم من أن في المبادئ النظرية، يعتبر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أداة التكامل والاندماج في مختلف الشبكات الإنتاجية، وبالتالي في الاقتصاد العالمي.

لذا فهي مناسبة للجزائر لاستكشاف فرص الانضمام، على الرغم من التكلفة العضوية، ولكن من خلال المفاوضات التي قامت بها الجزائر يتضح أن توافق الاقتصاد الجزائري مع المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية ليس مضمونا على الإطلاق، وخاصة مع اندماج "GATT" في منظمة التجارة العالمية، حيث أصبحت المتطلبات أكثر أهمية، لذلك على الرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر في مجال الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية، قد أدى إلى تعقيد كبير في عملية الانضمام، بحيث سجلت كل المفاوضات بين الجانبين تناقضات لاسيما في المجالات التالية[1]:

أ .الحواجز أمام التجارة والوصول إلى السوق الداخلي:

حيث أن الجزائر بلد يعتمد على صادرات النفط والغاز، في مجال التجارة الخارجية، والتي لا تتأثر بالحواجز التجارية بشكل كبير، مقابل وارداتها التي تخضع بشكل كبير جدا للحواجز الجمركية والغير جمركية.

[1] - Mohammed Djamal, Hachmi Douici, **on dans l'économie-monde :les atouts et les Our l'économie algérienne** , Université Mouloud MAMMERI de Tizi Ouzou, Alger, 2012, p: 5.

ب .الانتقال إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة:

القضية الرئيسية الثانية التي تمنع المفاوضات، هي أن الإصلاحات الاقتصادية وضمان اقتصاد السوق قد بدأت منذ عدة سنوات، ولكن لا يزال هناك عدد معين من القيود.

كذلك ما أثارته منظمة التجارة العالمية، حول الشروط التنظيمية للسوق الداخلي والسياسة الإدارية لتسعير بعض المنتجات، الذي يتعارض مع طريقة ونصوص عمل المنظمة، حيث أن الجزائر تؤكد بأن تسعير بعض المنتجات اللازمة لضمان الرعاية الاجتماعية (الدقيق، الحليب، الخبز....).

وفي التقارير المختلفة لمنظمة التجارة العالمية، أكدت على أن مسألة تحديد سعر (دعم الأسعار) النفط ومشتقاته في السوق المحلي، تعتبر منخفضة جدا بالمقارنة مع الأسعار المحددة في السوق العالمية، بحيث أن توفير هذه الموارد الطبيعية بسعر منخفض يكسب الجزائر مزايا نسبية، مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر.

ت .سياسة التجارة الخارجية والإجراءات الإدارية:

وتتعلق هذه الإجراءات أساسا بواردات السلع والخدمات، من خلال احتجاز بطاقة التاجر الأجنبي، وأن هذا الإجراء ينطبق إلا على الرعايا الأجانب، وبالتالي تتعارض مع مبدأ تساوي المعاملة الوطنية، التي تعتبر دعامة سير عمل منظمة التجارة الخارجية.

وكذلك المستوردين يخضعون لالتزام التوطين البنكي، وهذا أيضا محل نزاع على نطاق واسع من قبل فريق عمل منظمة التجارة العالمية، إذ يعتبر إجراء إداري يسبب تكاليف إضافية، وحواجز جمركية.

وتزامنا مع مشروع الانضمام فقد نظمت وزارة التجارة أيام 29-30 مارس2015 ندوة حول التجارة الخارجية تحت رعاية رئيس الجمهورية، لمناقشة إشكاليات التجارة الخارجية وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لتحسين عرض التصدير على أساس سياسة جديدة للتجارة الخارجية أكثر توازنا وتتكيف مع الخصوصيات الوطنية والتحولات الاقتصادية والمالية العالمية، من أجل عقلنة الواردات وتنويع الاقتصاد الوطني من أجل تنمية الصادرات خارج المحروقات[1].

[1]- http://www.mincommerce.gov.dz/arab/ تاريخ المطالعة: 2015/04/19 الساعة 11:21

المطلب الثاني: تطور سياسة التحرير التجاري الدولي في تونس.

سعت تونس، على صعيد الوضع الخارجي ومنذ السبعينات على وضع نموذج اقتصادي[1] يمكنها من تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال المجهودات التي تبذلها من أجل التنويع المستمر في الهياكل التصديرية السلعية والخدمية، وزيادات مدروسة في جانب الواردات ومن ثم تحقيق فائض/عجز مقبول في موازين المعاملات الجارية[2].

كما بدأت الإصلاحات الاقتصادية في تونس بصفة مبكرة وبطريقة واسعة النطاق مقارنة بالجزائر، بعد أن عان الاقتصاد التونسي من عدم الاستقرار الخارجي[3]، وهذا لضبط الأوضاع الاقتصادية الكلية في إطار برامج يدعمها صندوق النقد الدولي، حيث عقدت تونس اتفاق الاستعداد الائتماني سنة 1986 وتلاه اتفاق لمدة أربع سنوات من أجل إحداث نقلة في الاقتصاد إلى مرحلة النمو ثم إلى التصدير بدلا من إحلال الواردات.

وخلال سنوات التسعينات 1990، تميزت عملية تحرير التجارة في تونس بحدثين: **الحدث الأول** هو الانضمام إلى "GATT" (الجانب المتعدد الأطراف)، أما **الحدث الثاني** فيتمثل في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية "OMC" سنة 1995 ، وكذا الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995 أيضا (الجانب الإقليمي)، والتي تنص على إنشاء منظمة تجارة حرة لمعظم المنتجات الصناعية على مدى 12 عام[4].

وقد أدى البعد المتعدد الأطراف لتحرير التجارة في انخفاض الحواجز الحمائية، خاصة غير الجمركية.

---

[1]- بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب**، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة عباس فرحات، سطيف، الجزائر، 2011، ص: 160.

[2]- هبة عبد المنعم، **أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار**، صندوق النقد العربي، جانفي 2012، ص: 10.

[3]- حاكمي بوحفص، **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة وهران، الجزائر، ص: 13.

[4]-Francesco Abbate, **L'intégration de la Tunisie dans L'économie mondiale: Opportunités et défis,** rapport préparé et présenté au cours d'un atelier de travail, à Tunis le 25-26 septembre 2001, p: 26.

وعلى الرغم من هذا التقدم في تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات، إلا أنه لا تزال متوسط التعريفة الجمركية التونسية تقدر بـ 36 %، والتي تعتبر أكثر وأعلى مقارنة بمتوسط التعريفة الجمركية في البلدان النامية.

وأن النظام التجاري التونسي يتلقى تصنيف 8 من أصل 10 على مؤشر القيود التجارية، لصندوق النقد الدولي.

والأهم من ذلك أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، استلزم تعديلات ضخمة في التشريعات الوطنية التونسية المتعلقة بالتجارة، من أجل السماح لتونس من احترام الالتزامات المتعددة الأطراف الجديدة التي تتعدى التخفيضات الجمركية.

كما أن معظم المناطق الحساسة التي تتطلب اعتماد هذه الالتزامات تعتبر مصدر قلق للنظام التونسي الجديد، من إلغاء تراخيص الاستيراد، وكذا سن تشريعات مكافحة الإغراق، القواعد الجديدة للحد من الدعم على الصادرات، كل هذا يؤدي إلى آثار كبيرة في صياغة سياسات ترويج الصادرات.

إلا أن تونس انتهجت سياسة اقتصادية معتمدة على الصادرات، بهدف إعادة تأهيل آليات السوق والانفتاح المتنامي لاقتصادها على الخارج، وقد مكنت هذه الإصلاحات التي شملت تقريبا كل المجالات ولاسيما الإطار التشريعي، الجباية الأسعار، التجارة الخارجية، الاستثمار، نظم الحوافز والتشجيع، النظام البنكي والمالي.... الخ، من تغيير المشهد الاقتصادي للبلاد وتحقيق مكاسب مشرفة على المستويين الكمي والنوعي، وقد كان لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الحافز الأساسي لاعتماد هذه السياسة محققة بذلك نتائج لا بأس بها، تأكدت خلال المخطط التاسع (1997-2001) والمخطط العاشر(2002-2006) وفي المخطط الحادي عشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(2007-2011) قدرة الاقتصاد التونسي على التأقلم مع المقتضيات الجديدة[1].

وكما تعتبر أغلبية المبادلات التجارية لتونس مع البلدان الاتحاد الأوروبي، بحيث تراوحت ما بين 75 % إلى 80 % من الصادرات التونسية باتجاه الاتحاد الأوروبي[2]، أي أن أسواق الاتحاد الأوروبي مفتوحة على المنتجات التونسية باستثناء المنتجات الزراعية وبعض المنتجات النسيجية، وهذا يرجع لأسباب عديدة منها: اتفاقية الشراكة،

[1]- محمد الأمين بن قسيمة، **استراتيجية ترقية وتحسين تنافسية القطاع الصناعي التونسي للفترة 2007-2016**، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، البليدة، الجزائر، ص: 03.

[2]- زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية-المغاربية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات أورو-متوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص: 123.

القرب الجغرافي، زيادة على عائدات التصدير المرتبطة بالتعاون الأوروبي التونسي على مراحل مختلفة من الزمن، وتمثلت أهم الصادرات التونسية في: الألبسة، المواد البترولية، الأغذية، زيت الزيتون، ثم الصناعات النسيجية، الصناعات الكهربائية والخدمات.

والشكل الآتي يوضح ذلك.

شكل رقم(05): يوضح تطور التجارة مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2003-2013.

الوحدة مليون دينار تونسي

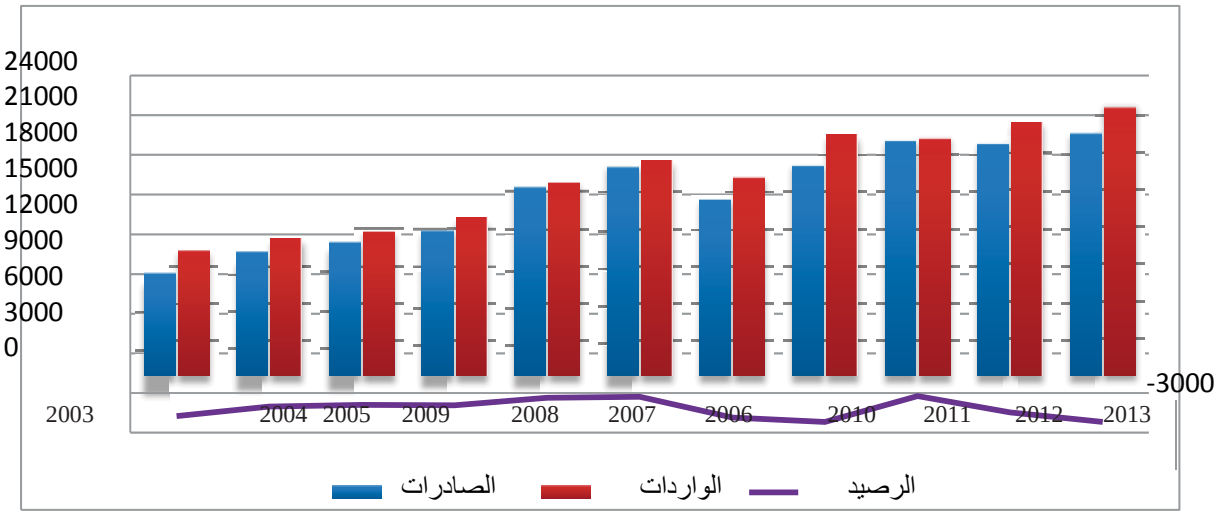

Source: Banque central du Tunisie 2013.

من خلال الشكل البياني يتضح لنا بأن غالبية المبادلات التجارية التونسية التي تتم مع الاتحاد الأوروبي، هي تقريبا متساوية من حيث الرصيد بين الصادرات والواردات، وبالتالي فهي ليست المؤثر الكبير في عجز الميزان التجاري التونسي، مقارنة بالدول الأخرى، وهذا راجع إلى الأسباب التي أوردناها سابقا والمتمثلة في الشراكة الأورومتوسطية وما أنجر عنها من امتيازات استفادت منهم دولة تونس.

أما فيما يخص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية تعتبر تونس أكثر البلدان المغاربية تهيئا لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ألغت كل الإجراءات المعرقلة له واعتمدت إجراءات مشجعة في أغلبية القطاعات الإنتاجية الصناعية أو الخدماتية والسياحة، فلقد سجل تدفق رؤوس الأموال المباشرة تطورا هاما خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل قطع الغيار، المكونات الكهربائية والإلكترونية، وهناك توجها متزايدا إلى القطاعات التقنية الجديدة للمعلوماتية والاتصال[1].

[1] - Fonds monétaire international, **Rapport du FMI N°13/161, communiqué de presse sur les délibérations du Conseil d'administration et déclaration de l'Administrateur pour la Tunisie**, juin 2013.

ولقد برهنت تونس حسن تحكمها على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية انطلاقا من تحقيق معدلات نمو كادت أن تكون ثابتة خلال عدة سنوات، مع معدل تضخم متحكم فيه وقد أثبتت قدرتها في امتصاص كل الصدمات الخارجية بفضل سياسة ملائمة تقوم بالتوفيق بين الإصلاحات وما يلزمها من تمويل خارجي، دون اللجوء إلى الزيادة المفرطة في الاعتماد على الديون الخارجية، وهذا ما أكسبها سهولة الدخول للسوق المالية الدولية بمعدلات مقبولة.

وفي سنة 1995، أطلقت الحكومة التونسية البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي، بهدف الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، وتسهيل اندماجها في الأسواق الدولية[1].

وكذلك ابتداء من سنة 1996 عرفت الصادرات التونسية نحو الدول الأعضاء في الاتحاد زيادة متوسطة تقدر بـ 10 % سنويا.

وفي سنة 2008 تم إحصاء اشتراك أكثر من 4000 مؤسسة في البرنامج، ويتوقع أن يصل العدد إلى 4800 مؤسسة مع نهاية سنة2011، بحيث سمحت التمويلات الممنوحة في إطار هذا البرنامج برفع عدد المؤسسات الصناعية المصدرة بنسبة 45 % خلال سنة 2007، وبفضل الإطار القانوني الذي يعفي من الضرائب على الأرباح فإن كل المؤسسات التي تنتج على الأقل 85 % من السلع والخدمات الموجهة للتصدير، تضاعفت 04 مرات الصادرات الصناعية خارج المنتجات الزراعية مقارنة بالنتائج المحققة سنة 1996 مسجلة مداخيل إجمالية وصلت إلى 7000 مليون أورو، أي ما يمثل84 % من الصادرات الوطنية.

إن هذه القفزة التنموية السريعة، قد تحققت بفضل الجهود المعتبرة المبذولة من طرف تونس في سبيل تطوير التعليم والتكوين المهني، وتحسين البنية التحتية وتطوير قاعدة إنتاجية تتوافق والمعايير الدولية التي تشجع على المبادلات الخارجية.

وابتداء من 01 جانفي 1995 تاريخ الانفتاح على الاقتصاديات الأجنبية وبدخولها إلى منطقة التبادل الحر للاتحاد الأوروبي، تمكنت تونس من إيجاد فرص تصديرية وتجارية جديدة لكن مع مواجهة تحديات جديدة، ونظرا لاعتمادها القوي على الصادرات وعلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمكن الاقتصاد التونسي من التموقع الجيد في خارطة الاقتصاد العالمي.

[1] - Alain Rallet, **Libéralisation de L'économie, problématique de développement régional et routines institutionnelles : le cas de la Tunisie,** Revue Région& Développement n° 2/1995, Université de paris, France, p: 07.

وبعد الانتهاء من تثبيت معدلات النمو الاقتصادية على المدى المتوسط، تبنت الحكومة التونسية استراتيجية صناعية جديدة يبلغ مداها الزمني أفق 2016، تهدف إلى خلق ميزة تنافسية يختص بها الاقتصاد التونسي مقارنة بمنافسيه خصوصا الآسيويين[1]، من خلال إدماج الاقتصاد التونسي في سلسلة جهوية للقيمة بتحسين الكفاءة الإنتاجية، ومن جهة أخرى تطوير الابتكار والتعليم والتكوين بما يسمح بزيادة القيمة المضافة للإنتاج، مما يؤدي إلى تحقيق صادرات تصل قيمتها إلى 17.5 مليار أورو بحلول سنة 2016، حيث تم تبني ثلاث محاور تنموية وهي[2]:

1. **النهوض بالقطاع الصناعي بالاعتماد على تشكيلة متنوعة من الصناعات التاريخية:** النسيج، الملابس الجاهزة، الجلود والأحذية، المنتجات الزراعية، كيمياء الفوسفات وآلات البناء.
2. **تنويع النسيج الصناعي التونسي وخلق قطاعات جديدة:** الصناعات الالكترونية، الصناعات الميكانيكية والكهربائية، تقنيات البلاستيك، الصناعات الصيدلانية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.
3. **تصحيح موجة القطاعات والمؤسسات القادمة:** والتي ستجدد النسيج الاقتصادي التونسي من خلال تشجيع ظهور التشابك الابتكاري بين القطاعات الصناعية.

ومن أجل معرفة مدى نجاح هذه الإجراءات التي قامت بها تونس وجب التطرق إلى تطور صادراتها وذلك من خلال تطور الميزان التجاري والمبين في الجدول الآتي:

[1] - Agence de promotion de L'industrie et de L'innovation, **Informations générales sur le secteur industriel en Tunisie**, Tunisie, 2012, p: 06.

[2] - Ministère de Lindustrie Tunisienne, **stratégie industrielle nationale à Horizon 2016**, Tunisie, sans année, p : 11.

جدول رقم(08): يوضح تطور الميزان التجاري التونسي خلال الفترة 2003-2012. (الوحدة: مليون دينار تونسي).

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات	10342.6	12054.9	13793.6	15558.1	19409.6	23637.0	19469.2	23519.0	25091.9	26567.7
الواردات	14038.9	15960.3	17291.5	20003.5	24437.3	30241.2	25877.6	31817 .1	33695.4	38178.0
الرصيد	3696.3-	-3905.4	-3497.9	-4445.4	-5027.7	-6604.2	-6408.4	-8298.1	-8603.5	-11610.3

Source: Banque Centrale de Tunisie, Statistiques Financières, octobre 2014, p: 67.

شكل رقم (06): يوضح تطور الميزان التجاري التونسي خلال الفترة 2003-2012.

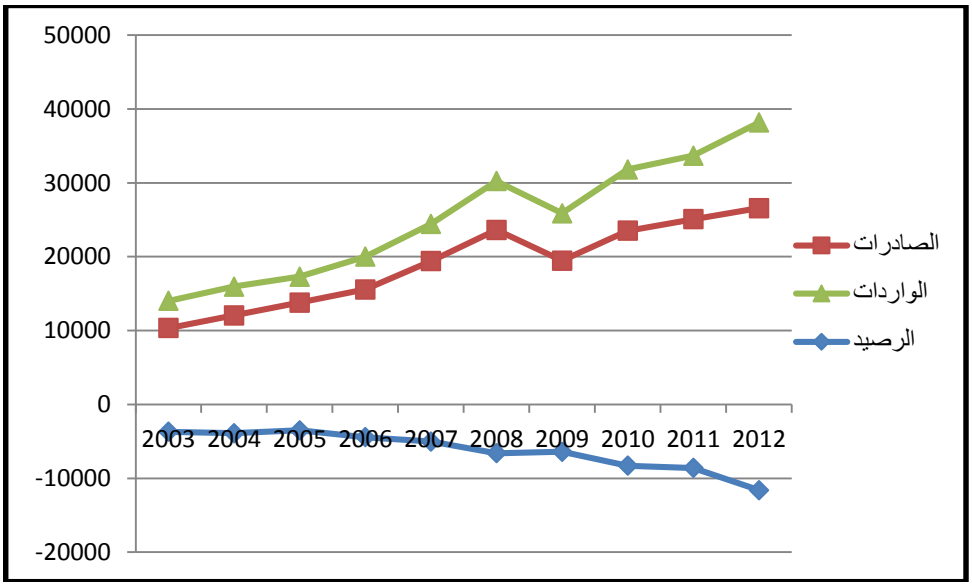

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم(08).

بالنظر إلى معطيات الجدول رقم (08) يتضح لنا بأن عجز الميزان التجاري التونسي في تفاقم مستمر، إذ في سنة 2003 قدر بـ 3696,3 مليون دينار تونسي، ليبلغ 11610,3 مليون دينار تونسي، في سنة 2012، أي زيادة نسبة العجز بـ 314,10 % من سنة 2003 إلى 2012، وتعزى هذه النتيجة إلى الأثر المتزامن لتقلص فائض ميزان الخدمات، الذي لم يصل إلا تغطية المبادلات التجارية.

كما عرفت المبادلات التجارية التونسية خلال الفترة 2003-2012 أوضاعا سلبية، نتيجة ارتفاع مستوى الواردات عن الصادرات مما ولد عجوزات متتالية في الميزان التجاري التونسي، وهذا ما يبينه له الشكل أعلاه من خلال ارتفاع منحنى الواردات عن منحنى الصادرات، وابتعاده عليه مع مرور السنوات ما يخلف تفاقم العجز وكذا تدهور نسبة التغطية.

وفي جانب آخر، يظهر تحليل تطور الميزان التجاري إلى تدهور ميزان الطاقة وميزان المواد الغذائية اللذان أسفرا عن عجز قد أصبح ذو طابع هيكلي خلال السنوات الأخيرة.

كما تميزت تونس في سنة 2013 بظروف اقتصادية صعبة نتيجة تأثرها بشدة، بالتوترات السياسية والأمنية التي كان لها تأثير سلبي، على جميع أنشطة الإنتاج والتصدير، حيث شهد النمو الاقتصادي في عام 2013 تباطأ وصل إلى 2,3 % مقابل 3,7 % سنة 2012.

بينما شهد الحساب الجاري تدهورا، مسجلا عجزا يقدر بـ 8,3% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا راجع إلى تراجع صادرات الخدمات بما في ذلك عائدات السياحة والدخل من العمل، وكذا تقلص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

المطلب الثالث: تطور سياسة التحرير التجاري الدولي في المغرب.

كما هو الحال للمغرب مع غيره من الدول الناشئة والنامية، فقد قام المغرب منذ أوائل الثمانينات بعملية تحرير التجارة الخارجية، وذلك من خلال اعتماد عدة تدابير لتعزيز الصادرات وتحرير الواردات، كان بدايتها القضاء على قوائم حظر القيود الكمية، وخفض التعريفات الجمركية.

ولقد تم إحراز تقدم كبير من قبل المغرب في مجال إصلاح السياسات التجارية من خلال الأخذ في حرية استيراد وتصدير السلع والخدمات، مع الامتثال للوائح المعمول بها، بحيث تم إلغاء تراخيص الاستيراد باستثناء بعض المنتجات لاعتبارات أمنية، أو بسبب تجنب الإخلال بالنظام العام، أو الكميات الاستيرادية، وقد تم إبلاغ منظمة التجارة العالمية بذلك[2].

وكما نتج عن تطبيق إصلاحات التجارة الخارجية سنة 1993 في القضاء على القيود الكمية، واستخدام التعريفات باعتبارها الوسيلة الرئيسية لحماية الإنتاج المحلي.

وكذلك كان الانفتاح التجاري بالنسبة للمغرب دائما خيارا استراتيجيا، وضروريا لتعزيز النمو والاستفادة من التدفقات الاستثمارية الخارجية من حيث نقل التكنولوجيا والمهارات، والإدارة التنظيمية وخلق فرص العمل.

[1] -Banque Centrale de Tunisie, **La balance des paiements et la position extérieure globale de la Tunisie,** Décembre 2014, p: 11.

[2] - Abdelkader Djeflat, **Les efforts du Maroc dans l'économie fondée sur la connaissance**, CMI, Maroc, Septembre 2012, p: 21.

بحيث توج هذا الخيار في التوقيع على مجموعة من الاتفاقات الثنائية، متعددة الأطراف التي تؤهله لخفض الرسوم الجمركية، أو لترتيبات تجارية تفضيلية، حيث تشكل هذه الاتفاقيات جزءا من الجهود التي بذلها المغرب لتعزيز موطئ قدمه في بيئة إقليمية دولية ذات تغيرات عميقة[1].

وكما أنظم المغرب إلى اتفاقية "GAAT" سنة 1987، ثم إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1995، وقد وقع المغرب أيضا اتفاقات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1996، ودخلت حيز التنفيذ 1مارس 2000، وكذا منطقة التجارة الحرة العربية سنة 1998، لتليها رابطة التجارة الحرة الأوروبية سنة 2000، وبعدها اتفاقية أغادير سنة 2001، ثم اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا سنة 2004، والولايات المتحدة الأمريكية سنة 2005[2]، وسنعرض ما جاء في كل اتفاقية بإيجاز[3]:

1. **اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي:** تدخل في إطار الشراكة الأورومتوسطية، وتهدف هذه الاتفاقية إلى إنشاء تدريجي ومجاني للتجارة في السلع الصناعية، حيث أن الاتحاد أراد الوصول الحر للمغرب إلى الأسواق الأوروبية، في حين قامت المغرب بإلغاء التعريفة الجمركية على مدة 10 سنوات، وقد تم تقسيم المنتجات إلى 06 قوائم، بحيث الثلاثة الأولى ذات طابع عام أما الثلاثة الثانية فهي منتجات الأفراد، ويكون التفكيك الجمركي كما يلي:

التفكيك الكلي: ويتم إلغاء التعريفة الجمركية على السلع الرأسمالية بشكل فوري، بعد ما كانت منخفضة جدا وتساوي 2,5 %.

التفكيك السريع: ويتم في أربع سنوات بنسبة 25 % من بدأ نفاذ الاتفاقية، بحيث تكون على المواد الخام، قطع الغيار، المنتجات التي لا تنتج محليا.

التفكيك البطيء: ويكون لمدة عشرة سنوات بنسبة 10 % سنويا.

[1] - ministère de L'économie et des finances, **La Politique commerciale extérieure du Maroc,** Maroc**,** mai 2008**.**

[2] - ministère de L'économie et des finances, Direction des Etudes et des prévisions financières, **L'économie marocaine face au défi de libre échange**, Document de travail n°18, Maroc, Avril 1997, P: 07.

[3] - ministère de L'économie et des finances, rapport économique et financier, **L'ouverture de l'économie marocaine : retombées et enjeux**, Maroc, 30 juillet 2012, p: 12.

2. اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية: دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 01جانفي 2006 وهو اتفاق كامل نسبيا لأنه يمس جميع المجالات، ففيه يتم الوصول إلى أسواق المنتجات الزراعية والصناعية الأمريكية، إلا أنه يوفر حماية الملكية الفكرية، وأدوات الضمانات القانونية والأمنية للمستثمرين الأمريكيين، أما بالنسبة للمغرب فينص على إجراءات ضمان الشفافية والمشتريات العامة وكذا حماية العمل والبيئة للوصول إلى الأسواق المغربية، وأن هذا الاتفاق يحمل 05 أنواع من المنتجات الصناعية، ويتم التفكيك الفوري للتعريفة الجمركية والباقي في مدة 10 سنوات.

3. اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا: دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 01 جانفي 2006، حيث تتيح الوصول الفوري للمنتجات الصناعية ذات المنشأ المغربي إلى الأسواق التركية، ويتم التخلص من الرسوم الجمركية والضرائب على استيراد المنتجات التركية في مدة 10 سنوات.

وفي ظل هذه الظروف، فإن اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا من المحتمل أن تعزز إمكانية وصول المنتجات المغربية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي عبر تراكم الأورو–متوسطية لقواعد نظام المنشأ، ومنه سيكون أيضا حلقة وصل مهمة لعملية التكامل في جميع أنحاء منطقة البحر المتوسط وبالتالي يشكل الدرع الكامل ضد التهديدات التي يسببها ارتفاع المنافسة الآسيوية وخاصة الصين[1].

4. اتفاقية أغادير: هي اتفاقية بين المغرب وتونس ومصر والأردن، وقعت في فيفري 2004، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ 2007، تهدف إلى تسريع التكامل الإقليمي بين بلدان الجنوب، من خلال القضاء الحتمي على القيود الجمركية وغير الجمركية وذلك بهدف إنشاء منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية بحلول سنة 2012.

وابتداء من سنة 1996، واصلت المغرب عملية التبسيط، الشفافية، وترشيد الضرائب الجمركية، في مجال التجارة الخارجية والانفتاح على العالم الخارجي من خلال[2]:

أ. تخفيض عدد حصص رسوم الاستيراد المطبقة على المنتجات غير الزراعية بمعدل (2,5 %، 10%، 17,5 %، 25 %،32,5 %، 40 %، 45 %)؛

ب. تأكيد الدور الاقتصادي الذي يقدمه تخفيض وإزالة التعريفات على المواد الخام والمدخلات؛

[1] - Aziki Omar, **les impacts des accords de libre-échange conclus par le Maroc : accentuation de la dépendance et le pillage des ressources,**2014, http://cadtm.org/IMG/pdf/Intervention_Omar_Aziki.pdf.

[2] - Béatrice Hibou, **Les enjeux de l'ouverture au Maroc : Dissidence économique et contrôle politique,** Les Etudes du CERI-n° 15- Avril 1996, p: 23. (centre d'études et de recherches internationales).

ج. إلى جانب احترامه لالتزامات منظمة التجارة الدولية، يسعى المغرب من خلال هذه التدابير المختلفة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي، وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، في هيكل التعريفة الجمركية المعمول بها حاليا؛

د. إدراج جباية الضرائب الاستيرادية في رسوم الاستيراد؛

هـ. تسعير القيود الكمية على المنتجات الزراعية.

وعلاوة على ذلك فإن الإصلاحات التي تمت على مستوى إدارة الجمارك، وتم العمل بها بداية من سنة 1997، أدت إلى إجراءات واضحة وشفافة بحسب المحللين.

أداء التجارة الخارجية المغربية:

تزايدت التجارة الخارجية المغربية خلال الفترة (1981-1990) بوتيرة ثابتة، كذلك سجلت صادرات المغرب أداء ثابتا خلال التسعينات حيث نمت بمعدل 16%، واستمر هذا الوضع إلى غاية 2001، وفي الفترة 2001-2006 تزايدت بمعدل 6,9 %، أقل بقليل بمعدل تزايد الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 6,2%، والشكل الآتي يوضح تطور الصادرات والواردات المغربية خلال الفترة 1982-2006.

شكل رقم (07): يوضح تطور الصادرات والواردات للمغرب خلال الفترة 1982-2006.

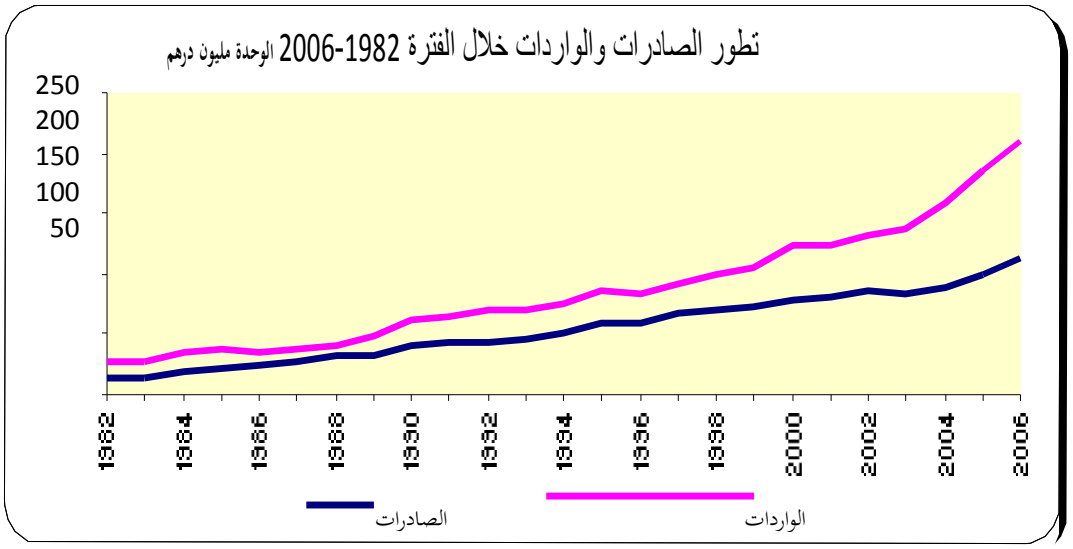

SOURCE : ministère de L'économie et des finances, **op cit**, p: 05.

من خلال الشكل رقم (07) يتضح أن التطور في التجارة المغربية خلال الفترة التي يوضحها الشكل البياني، توحي بتفاقم العجز التجاري، وهذا ما يتضح من خلال أن منحنى الواردات يقع فوق منحنى الصادرات وكذا تزايد الهوة بينهما مع مرور السنوات.

فقد ارتفع العجز التجاري المغربي من 44 مليار درهم في عام 2001، إلى 97,9 مليار درهم في عام 2006.

جدول رقم(09): يمثل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات (الأسعار الحالية).

	متوسط 1990-1981	متوسط 2000-1991	متوسط 2006-2001
الناتج المحلي الاجمالي	11.3	5.3	6.5
الواردات	14.6	7.3	9.5
الصادرات	16.0	6.9	6.2

SOURCE : ministère de L'économie et des finances, **op cit**, p: 04.

من خلال الشكل يتضح أن تزايد الصادرات المغربية بوتيرة ثابتة خلال الفترة (1981-1990) قدرت بـ 16 % من خلال الجدول أعلاه إلا أنها تميزت بأداء سلبي خلال التسعينات، مسجلة معدل نمو يقدر بـ 6,9 % بعد 16 % في الفترة التي سبقتها، واستمر هذا الوضع بين عامي 2001 و2006، حيث كان معدل نمو الصادرات منخفضا وأقل قليلا من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي قدر بـ 6,2 %.

ومن خلال هذا الجدول نستنتج بأنه لا توجد ديناميكية في التصدير منذ عام 1991، وهذا راجع لنقص العرض، حيث توجد حساسية عالية من العرض على التصدير، بما في ذلك اتجاهات الأسعار، وركود الأوضاع الاقتصادية لمنطقة الأورو، في تلك الفترة.

كما ترتكز الصادرات المغربية على الأسواق الأوروبية، مما يجعلها عرضة للتأثيرات نتيجة تراجع الطلب من منطقة الأورو.

وفي سنة 2005 تراجعت عائدات المغرب من الملابس والمنتوجات نتيجة زيادة المنافسة من بعض الدول الناشئة كآسيا وأوروبا الوسطى، والشكل الآتي يبين التغير السنوي للإنتاج الصناعي.

شكل رقم(08): يوضح التغير السنوي للإنتاج الصناعي في المغرب خلال الفترة 2008-2012.

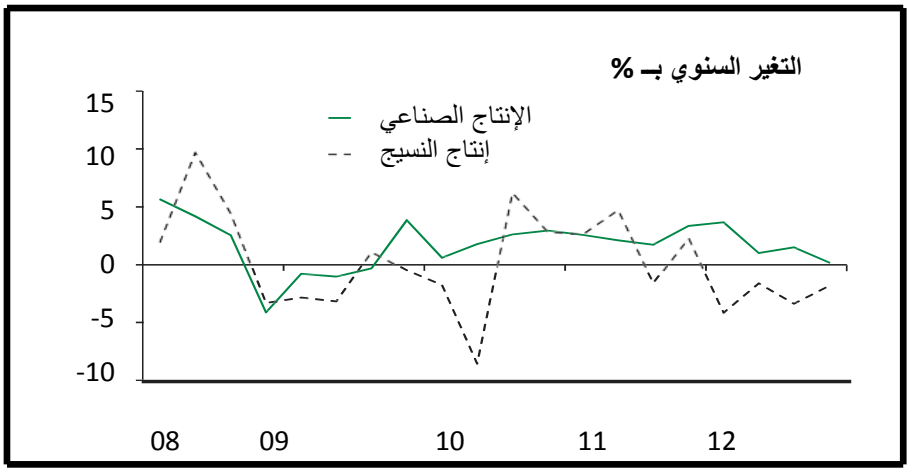

SOURCE Stéphane Alby, **Maroc : une économie résistante mais fragile,** BNP PARIBAS, Mai 2013, p : 3.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا بأن التغير السنوي للإنتاج المغربي خلال الفترة 2008-2012، يتقلب في المجال 10% و-10%، وهذا نتيجة ارتباط الإنتاج المغربي بشكل كبير بمدى تقلب الطلب على الصادرات المغربية من طرف الاتحاد الأوروبي خاصة اسبانيا وفرنسا.

وكما أن منطقة الأورو تمتص حوالي 20 % من الصادرات المغربية، بحيث لم يكن هناك تراجع للصادرات المغربية بشكل كبير، إلا في عام 2009، بسبب الأزمة المالية، وكذا تأثر شركاء المغرب الرئيسيين بها مما أدى إلى تراجع الإنتاج المغربي بحوالي 10% وتراجعت الصادرات بأكثر من 20 % وهذا ما يوضحه الشكل أعلاه.

إلا أنه في سنة 2010 انتعش الاقتصاد المغربي، بسبب ارتفاع مبيعات الفوسفاط ومشتقاته، أدى إلى نمو الصادرات من حيث القيمة بنسبة 32,4 % في نفس العام، لتنخفض في سنة 2011 و2012، على التوالي 17% و4,7 %، وفي سنة 2012 انتعشت صناعة المنسوجات التقليدية، حيث وصلت حدود 15إلى 20 % من إجمالي الصادرات خلال السنوات الثلاثة (الشكل رقم08) بنسبة زيادة تقدر بـ 4 %.

ورغم هذا التحسن في الصادرات المغربية، إلى أنه يبقى رصيد الميزان التجاري في عجز مستمر، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (10): تطورات الميزان التجاري المغربي خلال الفترة 2005-2011. الوحدة: بالملايير الدراهم

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الواردات (CIF)	184.379	210.554	258.788	326.042	265.188	297.963	357.987
الصادرات(FOB)	99.265	111.979	119.949	155.740	111.967	149.583	173.977
عجز الميزان	85.114	98.575	138.839	170.302	153.221	148.380	184.010
معدل التغطية (%)	53.8	53.2	46.4	47.8	42.2	50.2	48.6

المصدر: أحميمة خالد، **أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005-2011)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013، ص: 129.

الشكل رقم(09): يوضح تطورات الميزان التجاري المغربي خلال الفترة 2005-2011.

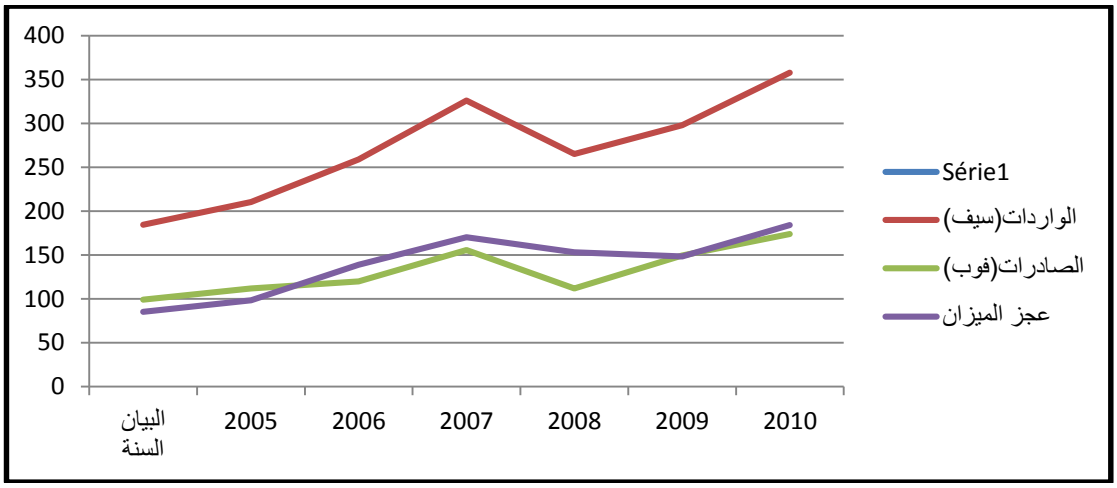

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم(10).

بالنظر إلى بيانات الجدول أعلاه نجد بأن قيمة الواردات المغربية تمثل ضعف قيمة الصادرات أو أكثر تقريبا في كل السنوات، مما خلف تفاقم عجز الميزان التجاري المغربي، إلا أن الفائض الذي يتحقق في ميزان الخدمات، من خلال السياحة وغيرها، أدى إلى تقليص نسبة العجز التجاري، حيث كان أكبر عجز يسجله الميزان التجاري في سنة 2009 بقيمة تقدر بـ 153,221 مليار درهم، نتيجة تراجع السياحة المغربية، لتأثرها بتداعيات الأزمة المالية العالمية.

كما ارتفع معدل الاستيراد ليصل إلى 9,5 % في المتوسط خلال الفترة 2001-2006، مقابل 7,3% بين سنتي 1991-2000، وهذا راجع إلى ارتفاع مشتريات السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج اللازمة لإحياء الاستثمار، حيث قفزت أسعار المواد الخام، بما في ذلك النفط والحبوب، وقد ارتفعت واردات النفط والحبوب بشكل حاد إلى مستويات قياسية بلغت على التوالي 26,2 و13,9 مليار درهم سنة 2007.

ونظرا لهذه التطورات، أدت التجارة الخارجية للمغرب في تفاقم العجز التجاري، الذي ارتفع من 44مليار درهم في سنة 2001 إلى 79,9 مليار درهم سنة 2006 ليصل معدل التغطية من 64,6 % إلى 53,3 % خلال نفس الفترة، وسجلت أكبر عجز مع المملكة العربية السعودية، ذلك نظرا لواردات النفط الخام منها، تليها الصين.

ويمكن تفسير هذا المستوى من العجز في البداية باعتباره انعكاسا لهشاشة النسيج الإنتاجي المغربي، والحساسية العالية للاقتصاد المغربي للصدمات الخارجية، وافتقار المغرب لموارد الطاقة، لذلك يبدو العجز التجاري مبررا نسبيا نتيجة ارتفاع واردات السلع الرأسمالية ومنتجات الطاقة، والتي تمثل على التوالي 21,7 % و21,8 % من إجمالي الواردات سنة 2006[1].

وعلاوة على ذلك وبالمقارنة مع غيرها من الاقتصاديات الناشئة يواصل الاقتصاد المغربي اندماجه التدريجي في الاقتصاد العالمي بمعدل مقبول.

[1] - Stéphane Alby, **Maroc : une économie résistante mais fragile,** BNP PARIBAS, maroc, Mai 2013, p : 3.

المبحث الثالث: مؤشرات التوازنات الكلية الخارجية في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

تلعب تطورات القطاع الخارجي، دورا رئيسيا في اقتصاديات شمال إفريقيا، لأن المحافظة على استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية الخارجية مهمة جدا خاصة بالنسبة للاقتصاديات التي تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي والانفتاح عليه، وهذا ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية أكثر، ونحن نعلم بأن كل من الجزائر، تونس والمغرب قاموا بإصلاحات اقتصادية من أجل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وهذا يستدعي منهم انتهاج سياسات اقتصادية كفيلة بالمحافظة على وضعية ميزان المدفوعات.

كما يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم أهداف السياسة الاقتصادية لأي اقتصاد، ومن أجل تحليل أداء الأوضاع الخارجية لكل من الجزائر، تونس والمغرب، سنتطرق إلى دراسة تطور ميزان المدفوعات والناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر، تونس والمغرب.

المطلب الأول: بالنسبة للجزائر.

تعتبر وضعية ميزان المدفوعات مهمة جدا للاقتصاد الجزائري، بسبب الدور المسيطر لقطاع المحروقات على الصادرات، الذي يمثل أكثر من 97 % من إجمالي الصادرات.

الفرع الأول: تطور ميزان مدفوعات الجزائر للفترة 2000 –2013.

لقد أدى انخفاض أسعار النفط في سنة 1986 إلى انخفاض صادرات المحروقات بـ 39% وتراجع معدلات التبادل التجاري بـ 43,6 %، وبلغ عجز الحساب الجاري والحساب الكلي لميزان المدفوعات 2,2 و1,5 مليار دولار على الترتيب في نفس السنة، ليستمر عجز الحساب الجاري إلى غاية سنة 1989 ثم تحول في سنتي 1990 و1991 إلى فائض بلغ نسبة 6 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1991 نتيجة لتحسن أسعار النفط التي بلغت 24,4 دولار للبرميل سنة1991[1].

وابتداء من سنة 2000 سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات فائضا قدره 9.020 مليار دولار، ليتراجع بعدها حتى سنة 2003، ثم تضاعف 5 مرات تقريبا ليصل إلى أعلى قيمة له 37,030 مليار دولار سنة 2008، تم تراجع بشكل كبير في سنة 2009 حيث بلغ 3,6 مليار دولار نتيجة الأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب العالمي على البترول، ثم ارتفع إلى 15,303 مليار دولار سنة 2010.

وقد وصل الفائض إلى أدنى قيمة له بـ 0,920 مليار دولار سنة 2013، بسبب انخفاض سعر البترول.

[1]- طيبة عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص: 182.

كما عرفت سنوات التسعينات عجزا في الحساب الجاري، بسبب زيادة الواردات عقب تطبيق التدابير الخاصة بتحرير الواردات، بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة اللذان يدخلان في إطار الإصلاحات الاقتصادية مع المؤسسات المالية الدولية.

وابتداء من سنة 2000 بدأ الحساب الجاري يحقق فوائض مالية معتبرة إلى غاية سنة 2008، حيث بلغ 35,180 مليار دولار بسبب التحسن الكبير في أسعار المحروقات التي قاربت 100 دولار للبرميل في سنة 2008.

ورغم سياسات الإصلاح التي انتهجتها الجزائر في فترة التسعينات، إلا أنها لم تستطع احتواء الاختلالات المتزايدة خاصة انخفاض احتياطات النقد الأجنبي التي بلغت 1,1 مليار دولار، وارتفاع المديونية الخارجية إلى 29,49 مليار دولار سنة 1994، كانت منها 4,6 مليار دولار تدفقات رأسمالية وافدة في إطار حصول الجزائر على تسهيل التمويل التعويضي والطارئ والاتفاق لإعادة الجدولة للديون مع نادي باريس ولندن.

كما استمر حساب رأس المال في تحقيق عجوزات بلغت أقصاها 11,22 مليار دولار عندما أقبلت السلطات على السداد المسبق لديونها بمقدار 12,9 مليار دولار في سنة 2006 في حين سجل حساب رأس المال فائضا، ابتداء من سنة 2008 بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الصافية التي بلغت 3,5 مليار دولار في سنة 2010 وزيادة القروض قصيرة الأجل التي قدرت بـ 1,77 مليار دولار في نفس السنة.

كذلك نلاحظ أن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر لم يستقر وبقي متذبذبا خلال الفترة 2000-2013 نتيجة الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء ارتفاع وانخفاض أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف، إلا أنه شهد تحسن ملحوظ خلال الفترة 2003-2008 مما يجعل السياسات الاقتصادية غير قادرة في الحفاظ على استقرار وضع ميزان المدفوعات الذي لا يزال يخضع إلى تغيرات الوضع الاقتصادي الدولي وفيما يلي جدول يوضح تطور ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 2000-2013.

جدول رقم (11): تطور ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 2000-2013. (الوحدة مليار دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
م. ح. ج	10.380	8.590	5.550	10.190	13.130	23.450	31.150
م. ح. ر م	1.360-	0.870-	-0.710	-1.370	1.870-	-4.240	11.220-
م. الكلي	9.020	7.720	4.840	8.820	11.260	19.210	19.930
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
م. ح. ج	30.540	35.180	0.440	12.146	19.688	24.376	9.946
م. ح. ر م	-0.990	1.850	3.160	4.424	2.726	-0.240	-0.700
م. الكلي	29.550	37.030	3.600	15.303	20.230	12.322	0.920

Source: - Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2011, p:177.

- Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2013, p:177.

- UNCTADstat, Unctad .org /wds/Balance des paiments, Compte courant, annuel, 1980-2013.

-Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur(Algex).

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 28، ديسمبر 2014، ص: 15.

شكل رقم (10): يوضح تطور ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 2000-2013.

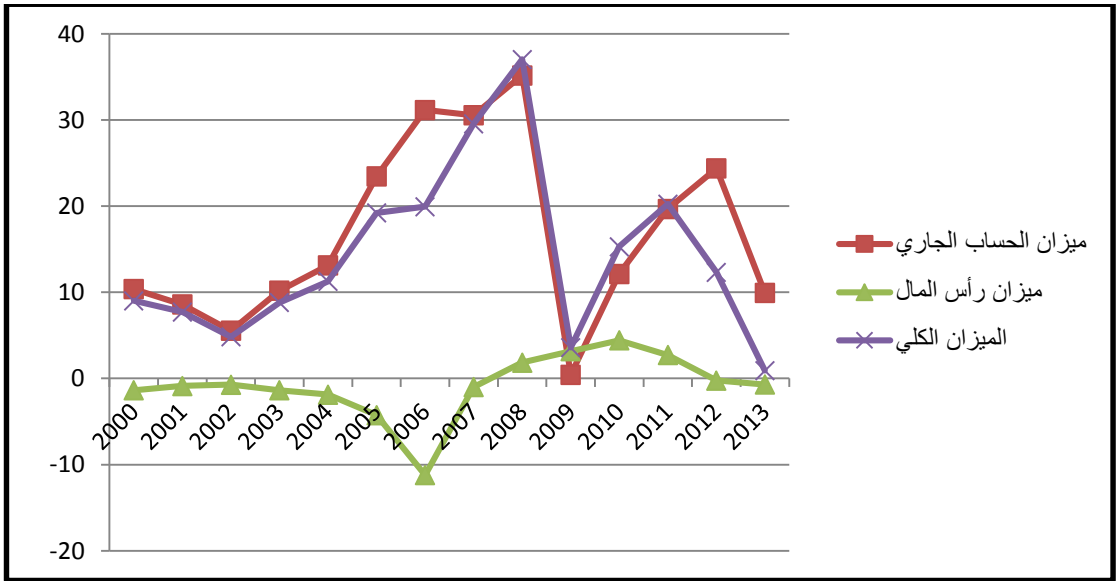

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول أعلاه.

ما يمكن أن نقوله على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2013 أنها تميزت بالتحسن المستمر منذ سنة 2000، مقارنة بسنوات التسعينات والثمانينات، وذلك راجع إلى التحسن في أسعار

البترول، الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 21,06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77,19 مليار دولار سنة 2008، مما مكن الجزائر من التسديد المسبق لديونها الخارجية وكذا استمرار تراكم احتياطات الصرف.

وفي سنة 2009 بالنظر إلى الانخفاض الكبير في إيرادات المحروقات، والذي يعود إلى انخفاض سعر البترول بنسبة 37,73 % مقارنة بسنة 2008، بصفته يمثل القناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر، بحيث تقهقر رصيد ميزان المدفوعات إلى 3,6 مليار دولار سنة 2009 ثم إلى 0,920 مليار دولار سنة 2013، مقارنة بسنة 2008 التي كان فيها 37,030 مليار دولار.

كما أن الصادرات خارج المحروقات، بالرغم من اتجاهها التدريجي نحو الارتفاع إلا أن مستواها يبقى ضعيفا جدا، حيث بالكاد بلغت 1,4 مليار دولار في أحسن الأحوال وذلك في سنة 2008، وهذا يدل على عدم تنافسية الاقتصاد الوطني إضافة إلى الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الإنتاجي خارج المحروقات[1].

الفرع الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2000 –2013.

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو أكثر المؤشرات شمولاً للنشاط الاقتصادي الإجمالي ويشمل جميع قطاعات الاقتصاد، فهو يمثل القيمة الإجمالية لإنتاج الدولة أثناء فترة من الوقت ويضم مشتريات البضائع والخدمات المنتجة محلية من الأفراد، والشركات، والأجانب، والمؤسسات الحكومية.

وإن إجمالي الناتج المحلي في الجزائر يتكون من عائدات المحروقات بنسبة كبيرة وبنسبة اقل من كل من الصناعة والزراعة البناء والأشغال العمومية والخدمات المختلفة كذلك توجد قطاعات أخرى تساهم في إجمالي الناتج ولكن بنسبة ضئيلة جدا والجدول الأتي يوضح لنا تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2000 – 2013.

جدول رقم(12): تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2000 –2013 .الوحدة مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
PIB	54.790	55.181	56.760	67.864	85.333	103.198	117.209
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
PIB	135.175	171.518	137.175	161.783	198.539	207.021	210.055

Source :UNCTADstat, unctad .org/PIB nominal et réel, total, annual, 1970-2013.

[1]- جميلة الجوزي، **ميزان مدفوعات الجزائر في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره**، ص: 230.

الشكل رقم (11): تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2000-2013.

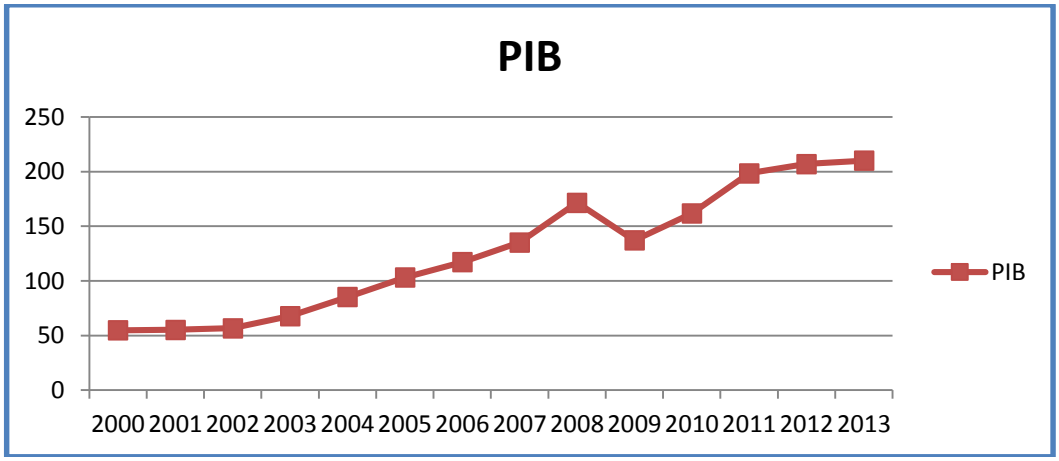

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول أعلاه.

أ-في سنة 2000-2006:

نلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في ظرف قياسي مدته 6 سنوات بشكل كبير بنسبة ثلاثة أضعاف تقريبا نتيجة تزايد الإنتاج في جميع القطاعات المكونة للناتج خاصة قطاع الصادرات (صادرات المحروقات).

ب-في سنة 2007-2013:

واصل الناتج المحلي الإجمالي الارتفاع إلى غاية سنة 2008 حيث وصل إلى 171.518مليار دولار وهي أكبر نسبة حققها في الأعوام الأخيرة، بعدها عرف تراجع ملاحظ في سنة 2009 نتيجة انخفاض الصادرات وتزايد الواردات كما أن الطلب الداخلي زاد بنسبة ملحوظة مما زاد من عجز الميزانية وتراجع النشاط الاقتصادي.

إلا أن الجزائر استطاعت أن تحقق معدل نمو إيجابي في متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام امتدت على 08 سنوات إلى غاية سنة 2008، ويرجع هذا التطور إلى العائدات البترولية، والجدول رقم(13) يوضح متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2008.

جدول رقم(13): متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2008.(الوحدة دولار)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نصيب الفرد من PIB	1508.4	1540.8	1813.2	2244	2666.4	2980.0	3352.8	4184.4

المصدر: بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب**. مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص: 196.

شكل رقم(12): متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2008.

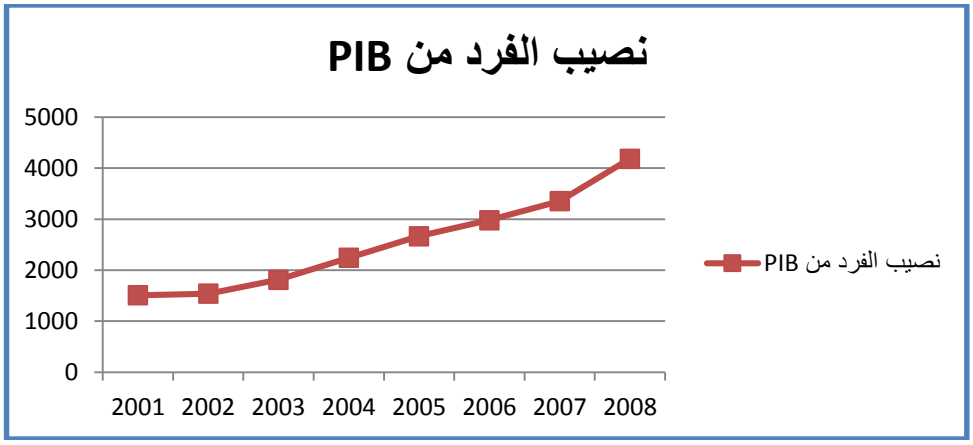

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول أعلاه.

إن الارتفاع المتواصل للناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال سنوات الدراسة راجع إلى ارتفاع أسعار البترول بالدرجة الأولى بغض النظر على التغيرات التي تطرأ على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وهذا راجع إلى أن الجزائر تعتمد في صادراتها على نسبة كبيرة تصل إلى 96 % من صادرات المحروقات، والذي يحقق إيرادات معتبرة نتيجة زيادة الطلب العالمي على هذه السلعة، غير انه توجد فروقا في معدل نمو الناتج ترجع إلى التغيرات التي تحدث في بعض القطاعات أو نتيجة تغير مقدار الطلب العالمي على البترول، مما ينعكس على تغير نمو الناتج الإجمالي في الجزائر.

كما نلاحظ أن الناتج المحلي في تزايد مستمر باستثناء سنة 2009 أين شهد تراجعا، ويرجع أسباب هذا التزايد إلى الارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث بلغ متوسط سعر البرميل سنة 2002 حوالي 28 دولار للبرميل، ليرتفع إلى94,1 دولار للبرميل سنة 2008، بينما سجل سعر البرميل سنة 2011 ما يقارب 107,5 دولار للبرميل، ويلاحظ أيضا أن أدنى معدل نمو سجله الPIB كان في سنة 2009 نتيجة تأثر الاقتصاد الجزائر بانعكاسات الأزمة العالمية الأمر الذي أدى إلى تراجع الطلب العالمي على الطاقة مما اثر سلبا علي أسعار النفط وبالتالي تراجع صادرات الجزائر النفطية.

المطلب الثاني: بالنسبة لتونس.

تمكنت السياسات المتخذة من قبل الدولة التونسية من تحقيق نتائج إيجابية انعكست على نمو الاقتصاد وخاصة خلال العشرية الأخيرة، معتمدة على الانفتاح الاقتصادي والمحافظة على التوازنات الاقتصادية، رغم الصعوبات والتقلبات الظرفية الداخلية والخارجية، ولمعرفة صحة هذه العبارة سنتطرق في هذا المطلب إلى تطور كل من ميزان المدفوعات التونسي وكذا الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الأول: تطور ميزان مدفوعات تونس للفترة 2000 –2013.

تشير البيانات الإحصائية خلال الفترة 2000-2013 بأن حساب رأس المال له تأثير إيجابي على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات التونسي، مقابل التأثير السلبي لرصيد الحساب الجاري الذي يتأثر بوضع الميزان التجاري الذي هو في حالة عجز مستمر خلال نفس الفترة، عكس ميزان صافي الخدمات الذي هو في حالة فائض مستمر لازدهار السياحة في تونس.

واستمر العجز في رصيد الحساب الجاري التونسي خلال الفترة 2000-2013، وهذا راجع إلى نمو الواردات أكثر من حجم نمو الصادرات، فكانت قيمة العجز لا تتعدى 1مليار دولار خلال الفترة 2000-2007، لترتفع بعدها عن واحد مليار دولار أي أن الواردات أصبحت تنمو عن حجم الصادرات بشكل كبير ابتداء من سنة 2008.

إلا أن صافي التحويلات أحادية الجانب قلصت إلى حد كبير العجز المسجل في الحساب الجاري بسبب الارتفاع في تحويلات العاملين التونسيين في الخارج.

أما رصيد حساب رأس المال خلال الفترة 2000-2013 فقد كان موجبا نتيجة كما قلنا سابقا تحويلات العاملين بالخارج وكذا مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، وكانت أعلى قيمة يحققها رصيد حساب رأس المال هي 3.264 مليار دولار في سنة 2008، نتيجة زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، ليبدأ الرصيد في التناقص بسبب تراجع النشاط الاقتصادي العالمي جراء الأزمة المالية العالمية سنة 2009 وشدة تأثيرها على الاتحاد الأوروبي، وتليها بعد ذلك الأحداث التي شهدتها تونس. (أنظر الجدول رقم (14)).

جدول رقم (14): يوضح تطور ميزان مدفوعات تونس للفترة 2000 –2013. (الوحدة مليار دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
م. ح. ج	-0.821	-0.841	-0.746	-0.730	-0.551	-0.299	-0.620
م. ح. ر. م	0.649	1.111	0.921	1.161	1.547	1.264	2.740
م. الكلي	-0.205	0.283	0.140	0.383	0.977	0.936	2.082
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
م. ح. ج	-0.917	-1.711	-1.234	-2.104	-3.386	-4.128	-4.475
م. ح. ر. م	1.643	3.264	2.805	1.850	1.603	5.560	3.552
م. الكلي	0.689	1.667	1.639	-0.222	-1.709	-3.721	-3.970

Source: - Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2011,P :177.

- Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2013,P :177.

- UNCTADstat, Unctad .org /wds/Balance des paiments, Compte courant, annuel, 1980-2013.

-Banque Centrale de Tunisie, La Balance des Paiements et la position exterieure Globale de la Tunisie 2013, p: 80.

الشكل رقم(13): يوضح تطور ميزان مدفوعات تونس للفترة 2000 –2013.

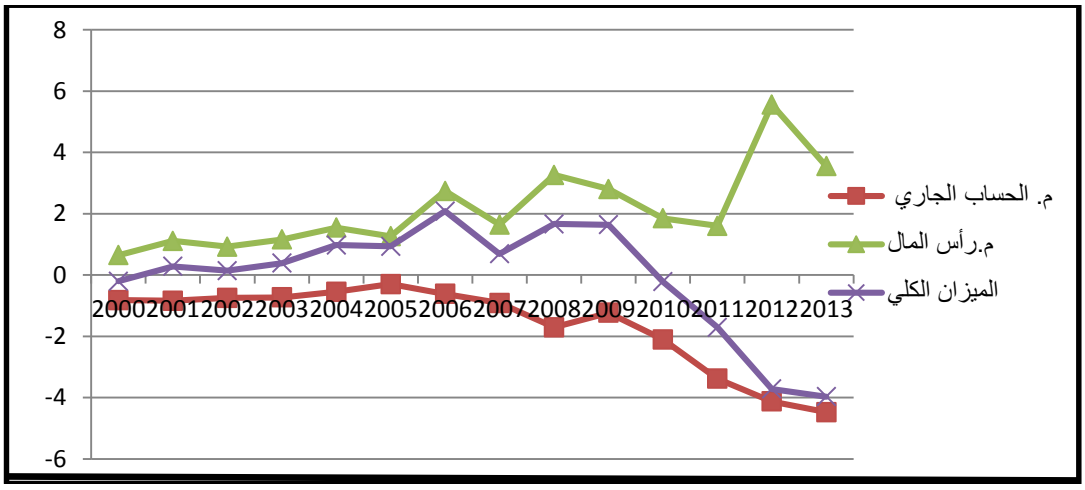

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول أعلاه.

من خلال دراستنا لميزان المدفوعات التونسي وذلك في الفترة 2000-2013، اتضح لنا بأن الميزان العام أسفر عن فائض طول المدة 2000-2009، وهذا ناتج عن الفائض في رصيد ميزان رأس المال من خلال الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، وليس الميزان التجاري الذي سجل عجوزات متتالية خلال فترة الدراسة، أما

ابتداء من سنة 2010 إلى 2013 فقد أسفر الميزان العام للمدفوعات عن عجز، كان أشدها سنة 2013 حيث سجل فيها 3,970 مليار دولار، وذلك نتيجة الأحداث السياسية والاجتماعية التي حدثت سنة 2011، وما انجر عنها من هروب لرؤوس الأموال.

ويجب أن ننوه بأن الأحداث التي وقعت في تونس سنة 2011، كانت أشد ضررا على الاقتصاد التونسي، من تداعيات الأزمة المالية العالمية.

الفرع الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي لتونس للفترة 2000 –2013.

يعتبر النمو الاقتصادي في تونس من بين أهم أهداف السياسة الاقتصادية، ومن أجل تحليل أداء النمو الاقتصادي في تونس، سنتطرق إلى دراسة تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2013.

جدول رقم(15): يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي لتونس للفترة 2000-2013. الوحدة: مليار دولار.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
PIB	21.473	22.066	23.142	27.454	31.184	32.272	34.377
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
PIB	38.910	44.855	43.456	44.321	45.980	45.132	47.401

Source : UNCTADstat, unctad .org/PIB nominal et réel, total, annual, 1970-2013.

الشكل رقم(14): يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي لتونس للفترة 2000-2013.

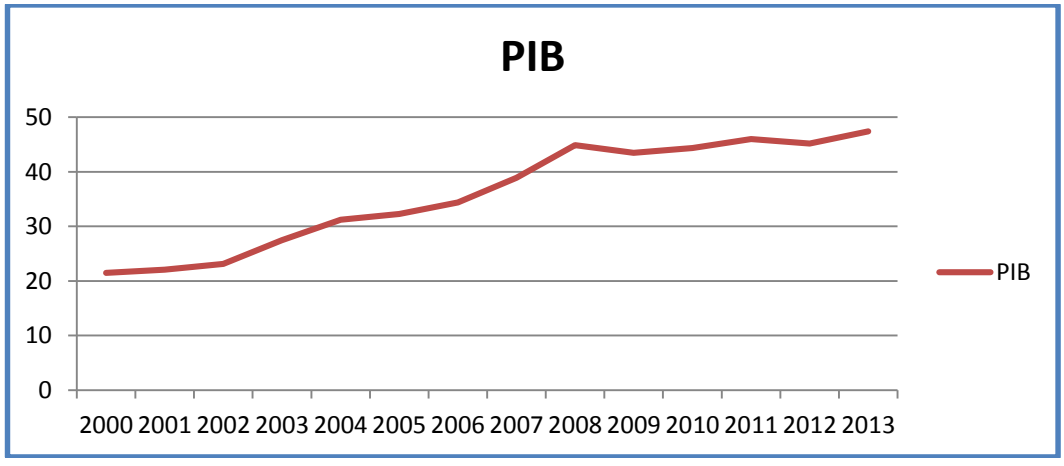

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول أعلاه.

يوضح الجدول رقم (15) أن الناتج المحلي الإجمالي التونسي في تطور وتزايد مستمر، حيث انتقل من 21,473 مليار دولار سنة 2000 إلى 47,401 مليار دولار سنة 2013، باستثناء تراجع أداء الاقتصاد التونسي سنة 2009 بسبب تأثرها بتداعيات الأزمة المالية التي حدثت سنة 2008، ناهيك عن تذبذب وثبات حجم الناتج في السنوات الأخيرة نتيجة الأوضاع الأمنية داخل تونس (الربيع العربي).

إلا أنه رغم الأحداث التي تأثرت بها تونس (الأزمة المالية العالمية وكذا الربيع العربي)، بقي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي محافظا على تطوره، وذلك راجع إلى عائدات قطاع السياحة كونه القطاع الاستراتيجي في الاقتصاد التونسي، والذي يولى اهتماما خاصا من حيث الجهود التنموية، إضافة إلى قطاع الصناعات الموجهة للتصدير الذي تقوده الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والجدول رقم(16) يوضح متوسط نصيب الفرد التونسي من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2008.

جدول رقم (16): متوسط نصيب الفرد التونسي من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2008(الوحدة ألف دزلار).

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
م. ن .ت	1764	2013.6	2161.2	2420.4	2469	2618.4	2967.6	3369.6

المصدر: بيوض محمد العيد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 196.

شكل رقم (15): متوسط نصيب الفرد التونسي من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2008.

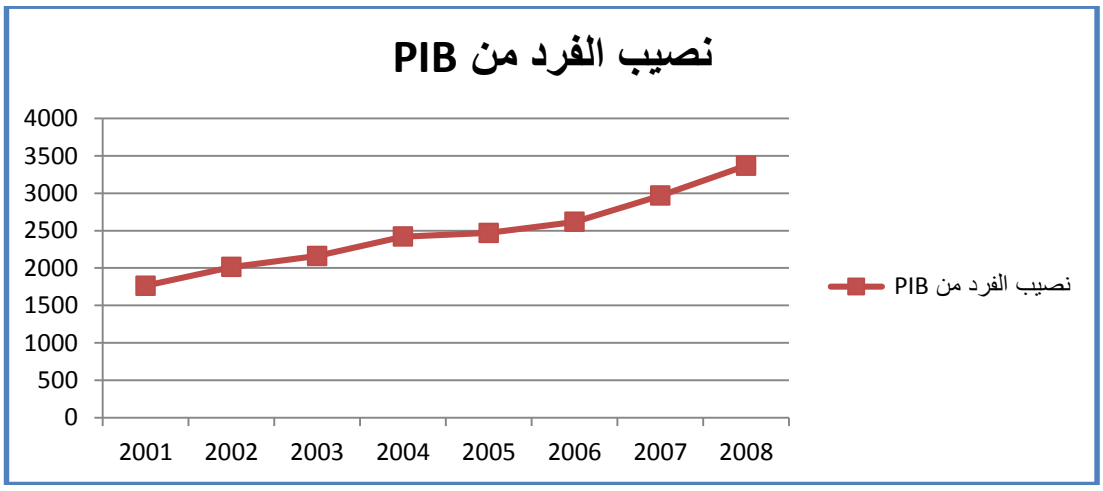

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم (16).

إلا أنه جراء الأزمة الأمنية في تونس، أصبح الاقتصاد يعيش ظرفا حرجا للغاية اتسم بالتراجع والانكماش في نمو جميع القطاعات، فقد عرفت نسبة التضخم ارتفاعا متواصلا منذ بداية سنة 2011، مما أدى إلى تدهور واضطرابات في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، جراء التراجع تقريبا الكلي لمداخيل السياحة، ومردود الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: بالنسبة للمغرب.

بعد تجربة المغرب مع برامج الإصلاحات الاقتصادية، لدعم نمو الاقتصاد، إلا أنها لم تلقى القبول المطلوب من طرف البنك الدولي الذي أكد أن الاقتصاد المغربي يحتاج إلى نمو اقتصادي يتراوح من (6-8) بالمائة حتى يستطيع الاقتصاد المغربي تجاوز الصعوبات والاختلالات، وهذا في فترة التسعينات، والتي حقق فيها متوسط نمو قدر بـ 2.4 %.

ولذلك خصصنا هذا المطلب لدراسة كل من ميزان المدفوعات والناتج المحلي الإجمالي في المغرب خلال الفترة 2000-2013.

الفرع الأول: تطور ميزان مدفوعات المغرب للفترة 2000 –2013.

عانى الحساب الجاري المغربي من عجز في سنة 2000 و2001 بقيمة 0.167 و0.475 مليار دولار على التوالي، أما في الفترة 2002-2007 فقد حقق الميزان الجاري المغربي فوائض مالية لم تتعدى 2 مليار دولار، نتيجة تحقيق صافي ميزان الخدمات لفائض وليس الميزان التجاري، وهذا راجع إلى ازدهار قطاع السياحة في المغرب، وكذلك التحويلات أحادية الجانب.

وقد كان لتأثير الأزمة المالية العالمية وقع ملحوظ على المغرب، من خلال عجز الحساب الجاري ابتداء من سنة 2008، لتراجع السياحة وكذا تراجع صادرات المغرب للاتحاد الأوروبي.

كما شهد حساب رأس المال في المغرب تذبذبا خلال الفترة 2000-2013، فقد حقق عجوزات متتالية باستثناء سنة 2005، التي حقق فيها فائض بقيمة 0.046 مليار دولار، ليبدأ في التحسن ابتداء من سنة 2010 وهذا راجع لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المغرب، والجدول الآتي يوضح تطور ميزان مدفوعات المغرب للفترة 2000 -2013.

جدول رقم (17): يوضح تطور ميزان مدفوعات المغرب للفترة 2000 –2013. (الوحدة مليار دولار).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
م. ح. ج	-0.167	-0.475	1.611	1.477	1.582	0.970	1.041
م. ح. ر. م	-0.025	-0.806	-0.980	-1.347	-1.130	0.046	-0.185
م. الكلي	-0.069	-1.166	0.861	-0.052	0.154	0.733	0.449
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
م. ح. ج	1.411	-0.122	-4.529	-3.925	-8.000	-9.968	-8.178
م. ح. ر. م	-0.284	-0.823	-0.761	1.079	1.957	10.274	7.833
م. الكلي	0.628	-0.840	-5.704	-3.012	-6.413	-9.571	-7.815

Source: -Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2011, p:177.
-Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2013, p:177.
-UNCTADstat, Unctad .org /wds/Balance des paiments, Compte courant, annuel, 1980-2013.
-www.banque-france.fr/fileadmin/user_upload/banque_de_france/Economie_et_Statistique/

شكل رقم (16): يوضح تطور ميزان مدفوعات المغرب للفترة 2000 –2013.

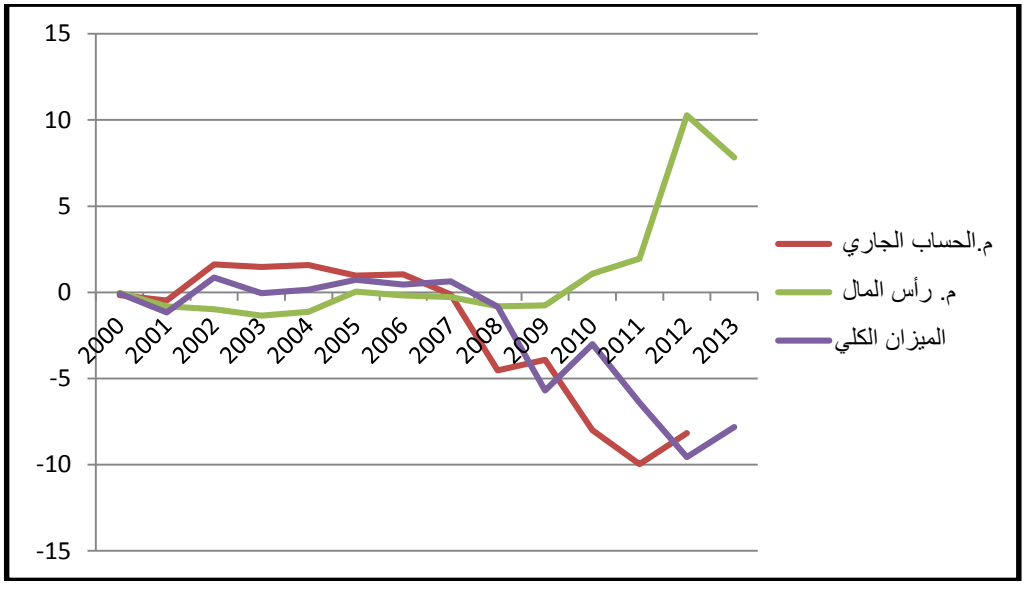

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم (17).

توجد عدة مبررات لصعوبة الوصول إلى تحقيق أوضاع مقبولة ومستقرة لميزان المدفوعات المغربي، خلال فترة الدراسة، نرجعها إلى أن المغرب يعتمد بشكل كبير في مبادلاته التجارية الخارجية مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك المغرب يعتمد على قطاع الزراعة، الذي يصعب تصدير المنتوجات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي.

وكما أن قطاع السياحة والذي يمكن المغرب من الحصول على العملة الخارجية، هو متغير خارجي يتأثر بالأوضاع الخارجية الدولية، مما يؤدي إلى تذبذب حصيلته.

الفرع الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي للمغرب للفترة 2000 –2013.

استرد النمو الاقتصادي في المغرب عافيته منذ بداية سنوات الـ 2000، حيث خلال الفترة 2000-2013، تحسن النمو الاقتصادي الإجمالي المغربي إلى حد كبير، مع معدل متوسط نمو سنوي يبلغ 5.1% خلال المدة 2001-2008، وأصبح النمو أقل تقلبا وبقي التضخم منخفضا (حوالي 2.5%)، وذلك بسبب الزيادة في الاستثمار من 25 % إلى 36 % من الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي 2001 - 2008 وقد اظهر الاقتصاد المغربي مقاومة للأزمة المالية العالمية، بعد تباطأ في سنة 2009[1].

ويمثل الجدول رقم(18) تطور الناتج المحلي المغربي خلال الفترة 2000-2013 فمن خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الناتج في سنة 2000 هي 37.022 مليار دولار، لترتفع بعدها خلال سنوات الدراسة إلى 88.879 مليار دولار في سنة 2008، وهذا راجع إلى زيادة الاستثمار المغربي، ليصل في سنة 2013 إلى 104.200 مليار دولار.

جدول رقم(18): تطور الناتج المحلي الإجمالي المغربي للفترة 2000-2013. (الوحدة مليار دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
PIB	37.022	37.725	40.418	49.823	56.948	59.524	65.640
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
PIB	75.223	88.879	90.907	90.771	99.211	95.992	104.200

Source : UNCTADstat, unctad .org/PIB nominal et réel, total, annual, 1970-2013.

[1] - Banque Mondiale, Département du Développement Durable, **Promouvoir les opportunités et la participation des jeunes, Royaume du Maroc**, Rapport N°, Mor, Maroc, Mai 2012.

شكل رقم(17): تطور الناتج المحلي الإجمالي المغربي للفترة 2000-2013.

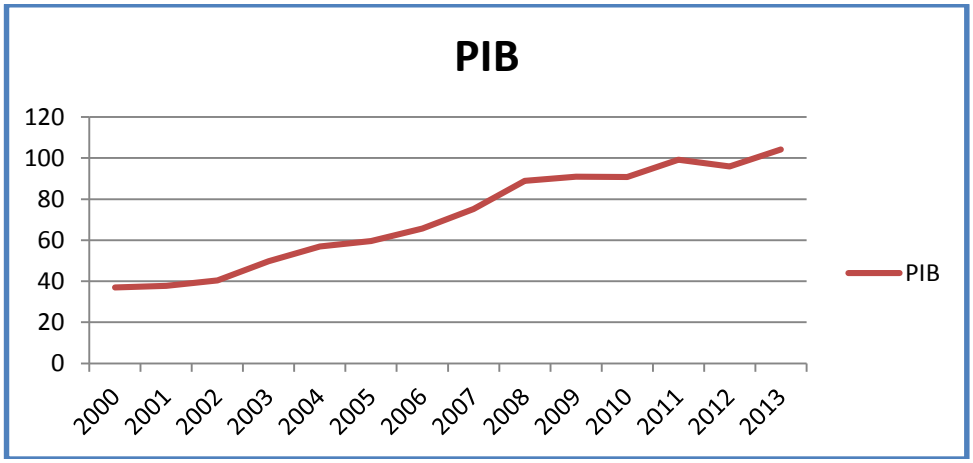

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم (18).

لقد انعكس حجم الناتج المحلي الإجمالي في المغرب على متوسط نصيب الفرد منه، حيث تحتل المغرب المرتبة الأخيرة من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج مقارنة مع الجزائر وتونس، والجدول رقم(19) يوضح متوسط نصيب الفرد المغربي من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2008.

جدول رقم (19): يوضح متوسط نصيب الفرد المغربي من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2008.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
م. ن. م	1101.6	1162.8	1408.8	1585.2	1630.8	1770	1993.2	2240.4

المصدر: بيوض محمد العيد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 196. (الوحدة ألف دولار)

شكل رقم (18): يوضح متوسط نصيب الفرد المغربي من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2008.

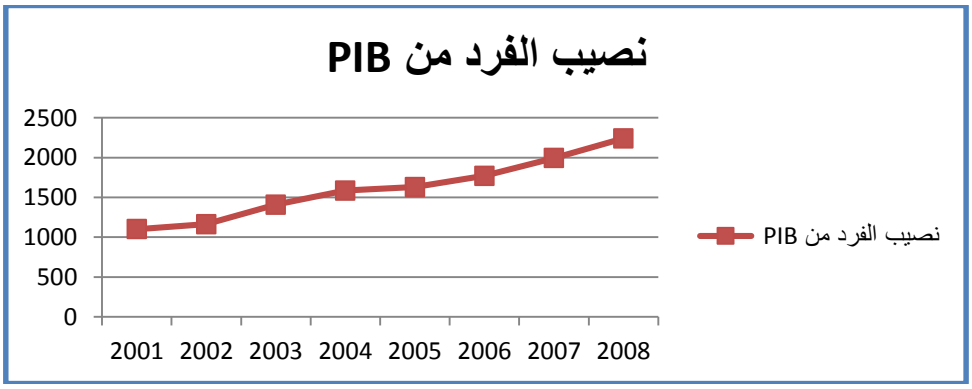

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم(19).

إذ يصعب الحفاظ على استدامة معدلات النمو الاقتصادي باعتبارها هدف أساسي للسياسة الاقتصادية الكلية، فاعتماد المغرب على عائدات السياحة والزراعة المرتبطة أساسا بتقلبات الأوضاع الاقتصادية الدولية، له تأثير كبير على نموها الاقتصادي.

خاتمة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل يتضح بأن الانفتاح التجاري هو تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي حرية تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات، والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية، وبالتالي تؤدي هذه الإجراءات إلى رفع العوائق على الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم تحرير الاقتصاد بأكمله.

إن اقتصادات كل من الجزائر، تونس والمغرب لا يمكنها البقاء بمعزل عن التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وبالتالي بات من الضروري التخلي عن إتباع السياسات الحمائية التي من شأنها إضعاف قدرة الإنتاج الوطني على المنافسة، وتدني نوعيته وجودته، وفي المقابل يجب تكريس مبادئ الانفتاح التجاري على الخارج.

كما أن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدول الثلاثة، لا مناص ولا بديل عنها من أجل التأقلم مع النظام التجاري العالمي الجديد، الذي يقوم على الانفتاح الاقتصادي.

إلا أنه خلال فترة دراسة واقع الانفتاح التجاري لكل من الجزائر، تونس والمغرب لاحظنا تذبذب وعدم استقرار في أداء التجارة الخارجية، نتيجة ارتباطهما بعوامل خارجية، فنجد الجزائر اعتمادها على سعر البترول الذي هو عرضة لعدة تقلبات، أما تونس والمغرب فاعتمادهما الشديد في المبادلات التجارية على الاتحاد الأوروبي، مما انعكس ذلك مباشرة على التوازنات الكلية مخلفا عجوزات متتالية في الميزان التجاري خلال فترة الدراسة.

ويلاحظ أيضا بأن الجزائر تحتل المرتبة الأولى مقارنة بتونس والمغرب، من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول.

الفصل الرابع:

أثر التحرير التجاري الدولي على وضعية ميزان مدفوعات كل من الجزائر، تونس والمغرب.

تمهيد:

تواجه كل من الجزائر، تونس والمغرب تحديات حقيقية في إطار الانفتاح الاقتصادي، وعليه فإن اعتمادها على الأساليب الحمائية في مجال التجارة الخارجية، قد يعرقل عملية الاندماج الإيجابي بحسب الخبراء في الاقتصاد العالمي، وأن استخدام الأساليب الحمائية من طرف الدول الآنفة الذكر، يجعلها منعزلة، من أن تكون طرفا فاعلا في التجارة العالمية، وبالتالي فإن عملية التحرير التجاري الدولي أصبحت ضرورة حتمية لدول شمال إفريقيا.

ولعل الانفتاح التجاري لدولة ما يعكس درجة المبادلات الخارجية لها من حيث حجم الصادرات والواردات، وقد ساد مؤخرا توجه عالمي خاص بالأثر الايجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للدول المنفتحة تجاريا.

وتشترك كل من الجزائر، تونس والمغرب على غرار العديد من الدول العربية في العديد من الخصائص والمميزات الخاصة بالتجارة الخارجية سواء من حيث تركيبة الصادرات (باستثناء صادرات النفط الجزائرية) والواردات (الجزائر تعتمد بشكل كلي على الواردات بعكس تونس والمغرب التي وارداتها من الأغذية أقل بكثير من الجزائر) ومدى حجمها بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، لكن هناك اختلاف في درجة انفتاحها تجاريا، بحيث أن هذا الاختلاف يولد اختلاف في مدى التأثير على التوازنات الكلية، ونخص بالذكر ميزان المدفوعات.

لذلك سنقوم في هذا الفصل بمحاولة تحديد ومعرفة أثر هذا التحرير التجاري على مختلف موازين مدفوعات كل من الجزائر وتونس والمغرب، خلال الفترة 2000-2013، وذلك من خلال قياس درجة الانفتاح التجاري لكل من الدول الآنفة الذكر على العالم الخارجي.

المبحث الأول: مؤشرات الانفتاح التجاري.

تبرز أهمية مؤشر الانفتاح التجاري على الخارج في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الاستيراد والتصدير) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لكل من الجزائر، تونس والمغرب، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات هذه الدول، إلا أنه قبل ذلك وجب علينا توضيح هذه المؤشرات، والمتمثلة في الآتي:

المطلب الأول: مؤشر نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

يعتبر من أهم المقاييس المستخدمة لقياس الانفتاح التجاري، بحيث يعتبر المقياس الأساسي للتعبير عن الانفتاح التجاري، أو كما يطلق عليه درجة الانكشاف التجاري.

كما استخدمت معظم الدراسات هذا المقياس في تحديد طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية لأنه يعبر عن مجموع الصادرات مضافا إليها مجموع الواردات منسوبا إلى الناتج الوطني الإجمالي، ويعبر عنه رياضيا كما يلي:

$$T=\frac{\sum(X+M)}{PIB}$$

حيث:

T : معدل الانفتاح التجاري.

X : تمثل الصادرات.

M : تمثل الواردات.

PIB : الناتج المحلي الإجمالي.

إن مؤشر نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي يسمح بقياس درجة الانفتاح التجاري للدولة، وذلك بالوقوف عند المستوى الذي بلغته في تحرير تجارتها الدولية خلال فترة زمنية معينة، ومعرفة علاقة تأثير مؤشر

الانفتاح على أداءها الاقتصادي، من خلال مساهمة تجارتها الدولية في تكوين الناتج الداخلي الخام[1]، وبالتالي إذا كان هذا المؤشر مرتفعا دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر تعرضا للصدمات الخارجية، وتكون الدولة في حالة تبعية خارجية من خلال اعتمادها على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها والحصول على حاجاتها من سلع وخدمات استهلاكية واستثمارية.

ومنه فإن للانفتاح التجاري أثرا في هياكل الإنتاج والتصدير في الدول المنفتحة، ما يحد من فاعلية السياسات المالية والنقدية التي يمكن أن تستخدمها السلطات المالية والنقدية في الاقتصاديات الوطنية[2].

المطلب الثاني: مؤشر قيود التجارة.

هو عبارة عن مؤشر يتضمن جميع القيود التي تحد وتعرقل التجارة الدولية[3]، والمتمثلة في التعريفات الجمركية وغير الجمركية حيث أن التعريفات الجمركية، تشمل كل من متوسط معدلات التعريفات الجمركية، الضرائب على الصادرات ومجموع الضرائب على التجارة الدولية.

أما التعريفات غير الجمركية فتتمثل في رخص الاستيراد وحصص التصدير والإعانات.... الخ.

ويعتبر محور التعريفات الجمركية من أحد العناصر البارزة في معرفة درجة الانفتاح التجاري، لما لها من نتائج اقتصادية غير مرغوب فيها، فهي تفقد ثقة رجال الأعمال والمتعاملين الاقتصاديين في ميدان التبادل الدولي وبالتالي تحد من نسبة المعاملات الخارجية خاصة في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر عصب الانفتاح الاقتصادي.

---

[1]- باريك مراد، **التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص: 56.

[2]-صاولي مراد، **الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية: دراسة قياسية**، مجلة المستقبل العربي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، الجزائر، 2014، ص: 67.

[3]- باريك مراد، **المرجع السابق**، ص: 62.

كما أن الرسوم الجمركية تؤدي إلى نقص ملموس في التجارة الدولية من خلال التقليل في الواردات، والذي يؤدي بالتبعية إلى نقص الصادرات (ليست بالضرورة المطلقة)، وكذلك فإن إتباع دولة أو مجموعة من الدول لسياسة الرسوم أو الحماية يؤدي إلى انتشارها بين الدول الأخرى فينتشر مبدأ المعاملة بالمثل، وبالتالي ينجر عنه تقليص الانفتاح التجاري.

أما من حيث الصيغة فهي[1]:

$$\frac{\text{متوسط معدل الرسوم الجمركية}}{\text{الواردات}}$$

لكن من الناحية العملية فإن عدة دراسات سعت إلى تقييم درجة الانفتاح التجاري بواسطة قياس التفاوت التجاري في الأسعار الداخلية والأسعار الأجنبية، إلا أن هذه الدراسات تعرضت إلى عدة صعوبات، من خلال صعوبة تحديد الفوارق السعرية الناتجة عن التعريفات الجمركية وغير الجمركية* بين الأسعار الداخلية والأسعار الأجنبية بالإضافة لتكاليف النقل، عدم ضبط سعر الصرف، اختلاف المرونات السعرية وغيرها من الصعوبات[2].

ويكمن المشكل المطروح عند قياس الانفتاح التجاري بطريقة الحواجز الجمركية وغير الجمركية في طريقة تجميع هذا المتغير، ومن بين الذي استخدموا القيود التعريفية كمقياس لقيود التجارة « Anderson and Neary » (1992) حيث وجد صعوبة كبيرة في تجميع هذه القيود في رقم قياسي واحد، كذلك استخدم "Edwards" "1992-1998" القيود غير التعريفية كمقياس لقيود التجارة واعتبرها مؤشرات ضعيفة للحكم على التوجه التجاري[3].

---

[1] -Gilbert Niyongabo, **op cit**, p: 35.

[2]- عبدوس عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص: 76.

*التعريفات غير الجمركية تتمثل صعوبة قياسها أيضا في ارتفاع سعر السلعة نتيجة زيادة الطلب عليها في السوق الداخلي، وهذا راجع إلى نقص العرض جراء رخص الاستيراد المحددة، وبالتالي يصعب قياس فارق السعر نتيجة زيادة الطلب أيضا.

[3]- طيبة عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص: 31.

المطلب الثالث: مؤشر أخرى لقياس الانفتاح التجاري.

رغم أهمية موضوع الانفتاح التجاري على الساحة الدولية، إلا أن الباحثين الاقتصاديين لم يتمكنوا من إيجاد مقياس دقيق لقياسه.

إلا أن هناك محاولات عديدة من قبل الباحثين الاقتصاديين لأجل تحديد درجة الانفتاح التجاري، والمتمثلة في مؤشرات لاختبار أثر الانفتاح التجاري على المتغيرات الاقتصادية الكلية، غير أن معظمها كان على النمو الاقتصادي.

وأن هذه المؤشرات لم تخلوا من الانتقاد والتقييم، نتيجة عدم ارتباطها وضعيفة الارتباط بالظاهرة المدروسة، بل هي مرتبطة بمتغيرات اقتصادية أخرى، وبالتالي لا تعبر عن مدى حرية التجارة الفعلية[1]، ومن بين هذه المؤشرات نجد:

1. مؤشر التركيز السلعي والجغرافي للصادرات الوطنية:

حيث يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد صادرات الدولة على سلعة أو عدد محدد من السلع، بحيث أن هذا النوع من التركيز السلعي تتميز به الدول النامية في صادراتها المتمثلة في المواد الأولية تقريبا.

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر وواحد صحيح، ويمثل الصفر أدنى درجات التركيز، وتزيد درجة التركيز كلما اتجهت القيمة نحو الواحد الصحيح الذي يمثل أقصى درجات التركيز[2].

ويقاس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية باستخدام معامل جيني–هيرشمان معبرا عنه بـ:

---

[1] - Bertrand Blancheton, **Ouverture commerciale, croissance et développement : malentendus et des débats**, Première Journée du développement du GRES, 16-17 septembre2004, Université montesquieu-Bordeaux IV, France, 2004, P: 03.

[2]- محمد لحسن علاوي، **تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج جاذبية –Gravity Model** ، مجلة الباحث– العدد 2012/10، جامعة ورقلة، الجزائر، ص: 15.

$$Cc=\sum\left(\frac{Xit}{Xt}\right)$$

حيث:

Cc: تمثل مؤشر التركيز السلعي للصادرات؛

Xit: صادرات الدولة من السلعة التي تعتمد عليها خلال السنة(t) ؛

Xt: مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة (t).

أما مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية، فيعبر عن مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد معين من الدول، مثل حالة كل من تونس والمغرب في اعتمادهما الكبير في صادراتهما على الاتحاد الأوروبي.

ويقاس هو أيضا باستخدام معامل "جيني-هيرشمان"، أي:

$$Cc=\sum\left(\frac{Xpt}{Xt}\right)$$

حيث:

Cc: تمثل مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات؛

Xpt: صادرات الدولة إلى الدولة الأخرى التي تعتمد عليها خلال السنة(t) ؛

Xt: مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة (t).

2. مؤشر التبادل التجاري:

يعتبر من المؤشرات الأكثر استخداما، حيث أن اسمه يدل على قربه من معنى الانفتاح التجاري.

كما أن ارتفاع هذا المؤشر يدل على زيادة انفتاح هذا البلد على الخارج، ويفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة صادرات، فارتفاعه عن المائة يعني أن هذه الدولة قادرة على الحصول على وحدات إضافية من المستوردات مقابل وحدة واحدة من الصادرات وانخفاض المؤشر عن المائة يعني أن الدولة تحصلت على كميات قليلة من المستوردات مقابل وحدة واحدة من الصادرات وبالتالي تراجع درجة انفتاحها على التجارة الخارجية، ويعبر عنه رياضيا بنسبة الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات لدولة ما إلى الرقم القياسي لسعر وحدة وارداتها،

أي:

$$\text{مؤشر التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات}} \times 100$$

3. ترتيبات الدفع الثنائي كمقياس للانفتاح التجاري:

استخدم هذا النوع من أجل تمويل التجارة الخارجية بين الدول بعد الحرب العالمية الثانية، نظرا لصعوبة إيجاد عملة تتمتع بالثقة بين الدول في تلك الفترة[1].

ومن بين الذين قاموا باستخدام هذا المؤشر، دراسة "Triffin" 1976 و"Mikesell Trued and" 1995 و"Auguste" 1997 بحيث اعتبروا أن الاتفاقات التجارية في الإطار الإقليمي أو المتعدد الأطراف مؤشرات على الانفتاح التجاري.

[1] - Halit Yanik Kaya, **Trade openness and economic growth : across-country empirical investigation**, Journal of Development Economics, October 2002, p : 66.

4. مؤشر التعريفة الموزون وغير الموزون:

معدل التعريفة الموزون يقوم على أساس ترجيح أهمية السلعة وفق معدلها المخصص إلى مجموع قيمة السلع المستوردة[1] أي:

$$\text{معدل التعريفة الموزون} = \frac{t1(A)+t2(B)+t3(C)}{A+B+C}$$

حيث:

A، B وC تمثل السلع المستوردة.

t1, t2, t3 تمثل معدلات التعريفة الجمركية على السلع المستورة A، B وC .

أما معدل التعريفة غير الموزون فهو يحسب متوسط معدلات التعريفات الجمركية، أي إذا كان لدينا ثلاث سلع مستوردة فإن معدل التعريفات الجمركية هو:

$$\text{معدل التعريفة غير الموزون} = \frac{t1+t2+t3}{3}$$

5. مؤشر الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي:

هو مؤشر جاء به كل من"Guillarrmont" و"Syruin chenery" سنة 1984، حيث يقيس لنا ويمكننا من مراقبة تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية، والتي تتمثل في:

أ. متغيرات الحجم؛

ب. متغير الناتج الداخلي الخام؛

ج. الدخل الفردي؛

د. النمو الديموغرافي والمسافة بين البلدان وباقي البلدان الأخرى.... الخ.

[1] - Union Economique et Monétaire Ouest Africaine, **Les principaux indicateurs du Dispositif de Surveillance Commerciale(DSC)**, année 2013, p : 37.

ويقوم هذا المؤشر بتقدير الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل، وذلك بوضع نموذج مرجعي يصبح كمؤشر للانفتاح، حيث نميز حالتين:

الحالة 1: الفارق موجب ←يدل على أن حجم التجارة الحالية أكبر من حجمها في المستقبل، وبالتالي البلد منفتح تجاريا[1].

الحالة 2: الفارق سالب ←يدل على أن حجم التجارة الحالية أقل من حجمها في المستقبل، وبالتالي البلد غير منفتح تجاريا.

6. مؤشر النموذج المزدوج "Sachs-Warner" 1995:

يعتبر مقياسا أكثر دقة في نظر الاقتصاديين مقارنة بالمقاييس الأخرى، نظرا لأنه يعطي تفسيرا أكثر واقعية ومنطقية لسياسة الانفتاح التجاري للبلدان المدروسة، وذلك من خلال تصنيف الدول إلى مجموعتين (منفتحة ومنغلقة) على التجارة الخارجية بالاعتماد على المعايير التالية[2]:

- ✓ معيار الحواجز التعريفية وغير التعريفية، إذ لا تتعدى 40% من قيمة المنتج؛
- ✓ معيار حصة السوق السوداء، إذ لا يجب أن تتعدى 20 %؛
- ✓ معيار النظام السياسي، إذ لا يجب أن يكون اشتراكي*؛
- ✓ معيار تدخل الدولة، إذ لا يجب أن تحتكر الدولة قطاع التصدير.

ويقاس انفتاح أو انغلاق الدولة تجاريا من خلال هذه المعايير، إذ أن الدولة التي لا تستطيع احترام هذه المعايير فتصنف ضمن الاقتصادات المغلقة، بينما الدولة التي تستطيع تطبيق هذه المعايير فتصنف ضمن الدول المنفتحة تجاريا.

---

[1]- عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول-دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره**، ص: 78.

[2]- باريك مراد، **المرجع السابق**، ص: 64.

* النظام السياسي الاشتراكي: هو نظام يعمل على تطبيق الاقتصاد الاشتراكي، من خلال الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية المبنية على المركزية، أي الاقتصاد المخطط.

7. مؤشر النموذج المركب "Edward" 1998:

يعتبر مؤشر الانفتاح المركب لـ Edward 1998" من أحدث المؤشرات التي عنيت بقياس وتقدير الانفتاح التجاري، بحيث جاء هذا المؤشر ليعطي تفسيرا منطقيا لقياس انفتاح دولة ما على التجارة الخارجية، رغم تعدد المؤشرات في هذا المجال إلى أن "Edward" لم يقتنع بها، لافتقادها على مدى التأثير على النمو الاقتصادي[1].

ولهذا اقترح "Edward" مؤشر يرتكز على فرضية أن سياسات الانفتاح تتماشى مع ارتفاع إنتاجية العوامل، كما قام بجمع المؤشرات الموجودة من قبل لأجل قياس درجة انفتاح الدولة في شكل مؤشر مركب يتكون من تسع مؤشرات فرعية، الثلاثة الأولى تصنف بوجود سياسات الانفتاح بينما الستة الأخيرة تقيس مستوى التفاوتات التجارية، وهي موزعة كالاتي[2]:

الثلاثة الأولى: تصنف بوجود سياسات الانفتاح وهي:

أ. مؤشر Sach-Warner؛
ب. مؤشر تقرير التنمية العالمية (1987) ؛
ج. مؤشر البواقي Learmer 1988 .

الستة الثانية: تقيس مستوى التفاوتات التجارية وهي:

أ. مؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء؛
ب. التعريفة المتوسطة على الواردات؛
ج. المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية؛
د. مؤشر تفاوت المؤسسات الذي يقيس التفاوت الخاضع لوجود الدولة؛
هـ. معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارة الخارجية؛
و. مؤشر التفاوت على الواردات المحسوبة من طرف Wolf 1993.

1- Bertrand Blancheton, p: 05. **op cit**,

2- باريك مراد، **المرجع السابق**، ص: 66.

حيث أن المؤشر المركب هو:

المؤشر المركب=دالة ("Sach-Warner"-علاوة الصرف-التعريفة المتوسطة-الحصص-مؤشر" wolf").

ولقد ذهب "Edward" في تفسير هذا المؤشر بأن الانفتاح التجاري لأي بلد يعتمد على مدى ارتفاع الحواجز الجمركية أو غير الجمركية إلى أكثر من 20 %.

ما يمكن قوله على مؤشرات الانفتاح التجاري، هو أنه لا يمكن قياس وتقدير الانفتاح التجاري بصورة دقيقة، وفق هذه النماذج المستخدمة، وذلك لصعوبة إعطاء قيمة رقمية لبعض السياسات كالتعريفة غير الجمركية، وأنه توجد عوامل تؤثر على سياسات الانفتاح بطرق غير مباشرة يصعب إدخالها في نماذج ومؤشرات قياس الانفتاح التجاري.

المبحث الثاني: قياس الانفتاح التجاري لكل من الجزائر، تونس والمغرب.

من خلال هذا المبحث، سيتم قياس درجة الانفتاح التجاري لكل من الجزائر، تونس والمغرب، وذلك باستخدام مؤشر نسبة التجارة الذي يحسب بمجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا خلال الفترة(2000-2013).

المطلب الأول: بالنسبة للجزائر.

يسمح قياس درجة الانفتاح التجاري في الجزائر بالوقوف عند المستوى الذي بلغته في تحرير تجارتها الدولية خلال فترة الدراسة 2000-2013، وتم الاعتماد على مؤشر نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي أي مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ويقدم بالصيغة التالية:

$$T=\frac{\sum(X+M)}{PIB}$$

حيث:

T: معدل الانفتاح التجاري؛

X: الصادرات؛

M: الواردات؛

PIB: الناتج المحلي الإجمالي.

والجدول التالي يبين معدل الانفتاح التجاري للجزائر.

جدول رقم(20): يوضح تطور الانفتاح التجاري للجزائر خلال الفترة 2000-2013.

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

السنة	الصادرات	الواردات	PIB	%T
2000	21.714	8.644	54.793	**0.554**
2001	19.136	9.899	54.710	**0.530**
2002	18.839	11.809	56.760	**0.539**
2003	24.963	15.357	67.864	**0.594**
2004	31.284	18.171	85.333	**0.579**
2005	46.048	19.852	103.066	**0.639**
2006	54.549	21.372	117.220	**0.647**
2007	59.229	27.312	135.630	**0.638**
2008	79.280	39.364	171.020	**0.693**
2009	45.188	40.725	138.130	**0.621**
2010	57.064	40.489	161.950	**0.602**
2011	73.452	47.198	197.450	**0.611**
2012	73.903	50.376	207.021	**0.600**
2013	65.733	55.028	210.055	**0.574**

Source:- Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2011, pp: 11-14.

- Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2013, pp: 11-14.

-Office National des Statistiques(ONS), Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003 A 2013, Collections statistiques N° 188/2014, Série E: statistiques économiques N° 79, p: 10.

بالرجوع إلى بيانات الجدول أعلاه، فإنه يتضح أن ملامح الانفتاح في الجزائر، مرتفعة نوعا ما، من خلال ارتفاع نسبة التجارة الخارجية(صادرات+واردات) المكونة لإجمالي الناتج المحلي، حيث نجدها أكبر من 50 % خلال فترة الدراسة 2000-2013.

وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطي، تشكل صادرات النفط أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، مما يعني أن لها تأثير على مؤشر الانفتاح التجاري.

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الانفتاح التجاري للجزائر في ارتفاع مستمر، بداية من سنة 2000 والتي بلغت نسبتها 55,40 % إلى سنة 2013، ناهيك عن بعض التذبذبات الناتجة على التطورات والتغيرات التي تحدث على الاقتصاد العالمي.

ويرجع ذلك إلى الارتفاع المتتالي لكل من أسعار النفط وكذا زيادة الطلب العالمي عليه، هذا من جهة الصادرات، أما من جهة الواردات، فارتفع حجمها خاصة في الفترة 2004-2008، أين تراوحت بين 18,171 و39,364 مليار دولار، والتي تزامنت مع دخول اتفاق الشراكة الأورومتوسطية وما تبعها من تسهيلات أدت إلى دخول المنتجات الأوروبية إلى الجزائر.

فنجد أن سنة 2000 كان فيها الانفتاح يمثل 55,4 % إلى غاية سنة 2008، الذي وصل فيها 69,3 % وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة.

ليتراجع في سنة 2009 و2010 إلى 62,1 % و60,2 % على التوالي، نظرا لتداعيات الأزمة المالية العالمية وما خلفته من تراجع في أسعار النفط وكذا التراجع في الطلب العالمي (تراجع التجارة العالمية).

ليرتفع بعد ذلك معدل الانفتاح بفارق ضئيل في سنة2011 إلى 61,1 % نظرا لارتفاع أسعار النفط، حيث بلغ أعلى سعر له 120دولار في سنة 2011.

المطلب الثاني: بالنسبة لتونس.

منذ أواخر الثمانينات، انتهجت تونس التحرير التدريجي لتجارتها الخارجية، ما أسفر عنه تكاملها المتزايد في الاقتصاد العالمي، وهذا لاعتقاد صناع القرار في تونس بأن الانفتاح على الاقتصاد العالمي، يساعد البيئة التونسية على النمو المتسارع.

ويمثل القطاع الصناعي في تونس أول قطاع اقتصادي مغاربي عرف التحرير التدريجي للاستثمارات والمبادلات التجارية قصد الانفتاح الكلي على الاقتصاد العالمي، ويتجلى ذلك خاصة في إمضاء اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2008 (المجال الصناعي) لإرساء منطقة تبادل حر لتكون بذلك تونس أول بلد متوسطي يمضي مثل هذه الاتفاقات، وأنه بموجب هذا الاتفاق أصبحت المنتجات الصناعية التونسية تحظى بتسهيلات للدخول إلى الأسواق الأوروبية، التي تعد الأهم على الإطلاق للصادرات التونسية.

كما أدى البعد المتعدد الأطراف لتحرير التجارة التونسية إلى انخفاض الحواجز الحمائية وغير الجمركية على التجارة الخارجية التونسية، مما أضفى شكلا أكثر انفتاحا للاقتصاد التونسي، لذلك قمنا بقياس معدل الانفتاح التجاري للاقتصاد التونسي خلال الفترة 2000-2013، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم(21): يوضح تطور الانفتاح التجاري للاقتصاد التونسي خلال الفترة 2000-2013.

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	الصادرات	الواردات	PIB	%T
2000	5.830	8.549	21 .459	**0.670**
2001	6.651	9.553	22.140	**0.731**
2002	6.857	9.503	25.446	**0.642**
2003	7.749	10.896	27.469	**0.678**
2004	9.379	12.995	31.181	**0.717**
2005	10.094	13.327	32.256	**0.726**
2006	11.370	15.028	34.419	**0.766**
2007	14.792	19.070	38.882	**0.870**
2008	18.628	24.542	44.781	**0.967**
2009	13.969	19.162	43.637	**0.759**
2010	15.278	23.567	44.341	**0.876**
2011	16.600	26.204	46.431	**0.921**
2012	13.642	19.618	45 .132	**0.736**
2013	14.234	20.302	47.401	**0.730**

Source :-Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2011, pp:11-14.

-Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2013, PP:11-14.

- Banque Centrale de Tunisie, La Balance des Paiements et la position exterieure Globale de la Tunisie 2013, p: 13.

كما ذكرنا سابقا، لقد تبنى الاقتصاد التونسي منهج الإصلاح الاقتصادي الليبرالي منذ سنة 1986، لذلك تميز الاقتصاد التونسي خلال السنوات 2000-2007 بالانفتاح المتتالي، وذلك بمستويات مرتفعة، وهذا راجع لبرامج الإصلاحات الاقتصادية الفعلية المستندة للتحرير الاقتصادي التدريجي التي قامت بها تونس في السنوات السابقة لسنة 2000، والتي أدت إلى تحقيق مستويات مرتفعة من معدل الانفتاح التجاري، حيث بلغ في سنة 2000 حدود 67 % وهذا وفق معطيات الجدول أعلاه، ليستمر في الارتفاع حتى سنة 2007 التي وصل فيها 87 %.

كما نلاحظ أيضا أنه وابتداء من سنة 2008 حقق فيها معدل الانفتاح التجاري في تونس أعلى معدل خلال فترة الدراسة بحيث قدر بـ 96,7 % وهو تاريخ الانفتاح على الاقتصاديات الأجنبية، ومع زيادة شمول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لمجالات أخرى، ونعني بذلك المجال الصناعي.

وأن مواصلة سياسة التحرير والحذف التدريجي للحمائية، جاءت تماشيا مع تعهدات تونس في نطاق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتزاماتها في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثالث: بالنسبة للمغرب.

في إطار تحسين المغرب للمناخ الاقتصادي عبر القيام بإصلاحات هيكلية، مكنت من تحرير نظام التجارة وإصلاح قانون الاستثمار بغية الاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي.

كما قامت الحكومة المغربية بالتوقيع على عدة اتفاقيات للتبادل الحر مع عدة دول كالولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، تركيا، مصر، الأردن وتونس، مما يؤهل المغرب لجلب الاستثمارات وكذا الوصول إلى الأسواق الأجنبية.

حيث أن كل الإجراءات والإصلاحات التي قامت بها المغرب، ساهمت بالأساس في تحسين مستوى الانفتاح، وذلك من خلال العمل على تحرير المبادلات التجارية والحد من السياسات الحمائية التي جاءت مرافقة لاتفاقيات التبادل الحر، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(22): يوضح تطور الانفتاح التجاري للاقتصاد المغربي خلال الفترة 2000-2013.

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

السنة	الصادرات	الواردات	PIB	%T
2000	7.406	11.511	36.958	**0.511**
2001	7.137	11.034	37.766	**0.481**
2002	7.839	11.833	40.474	**0.486**
2003	8.765	14.197	49.819	**0.460**
2004	9.912	17.807	56.948	**0.486**
2005	10.644	20.336	59.524	**0.520**
2006	12.282	23.264	65.640	**0.541**
2007	14.459	31.219	75.224	**0.607**
2008	18.915	40.628	88.880	**0.669**
2009	13.461	32.394	90.553	**0.506**
2010	16.610	35.139	91.458	**0.565**
2011	20.790	43.626	93.574	**0.688**
2012	18.968	39.700	95.992	**0.611**
2013	18.948	38.979	104.200	**0.555**

Source: Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2011, pp: 11-14.
Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2011, pp: 11-14.
Royaume du Maroc- Ministère de l'Economie et des Finances, Services Douaniers,

بالنظر إلى معطيات الجدول أعلاه نلاحظ بأن الاقتصاد المغربي لا يزال في مرحلة الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي، خاصة وخلال الفترة 2000-2004 التي لم يتعدى فيها معدل الانفتاح التجاري 50 %.

إلا أنه بعد سنة 2005، ارتفع معدل الانفتاح التجاري المغربي، حيث كان أكبر معدل انفتاح تحققه المغرب هو 66.9 % و68.8 % في سنتي 2008 و2011 على التوالي، وهذا راجع إلى الجهود التي تبذلها الدولة المغربية في إطار اندماجها في الاقتصاد العالمي، ومن خلال اتفاقيات التجارة الحرة التي ذكرناها في الفصل الثالث، وكذا تحفيزات تمويل الصادرات والحوافز الضريبية.

غير أن القدرة التنافسية للعرض المغربي تبقى محدودة، وكذا تركزها على السوق الأوروبية تقريبا والتي تمثل حوالي 68,5 % من إجمالي المبادلات التجارية الخارجية للمغرب، لذلك يبقى معدل انفتاحها على العالم الخارجي، والذي هو في حدود 40-50 % خلال فترة الدراسة، يبقى منخفضا نسبيا مقارنة بالاقتصاديات الناشئة الأخرى.

كما أن هيكل الصادرات المغربية، والتي تتمثل في المنتجات الغذائية والمنسوجات والملابس، هذه المنتوجات تعاني من منافسة شديدة وعوائق مرتفعة، هذا ما ساهم من تقليص حصة المغرب في الأسواق العالمية.

وبما أننا بصدد دراسة مقارنة لأثر التحرير التجاري الدولي لكل من الجزائر، تونس والمغرب أوردنا في شكل واحد درجة انفتاح كل من الجزائر، تونس والمغرب.

شكل رقم(19): يوضح تطور الانفتاح التجاري لكل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2013.

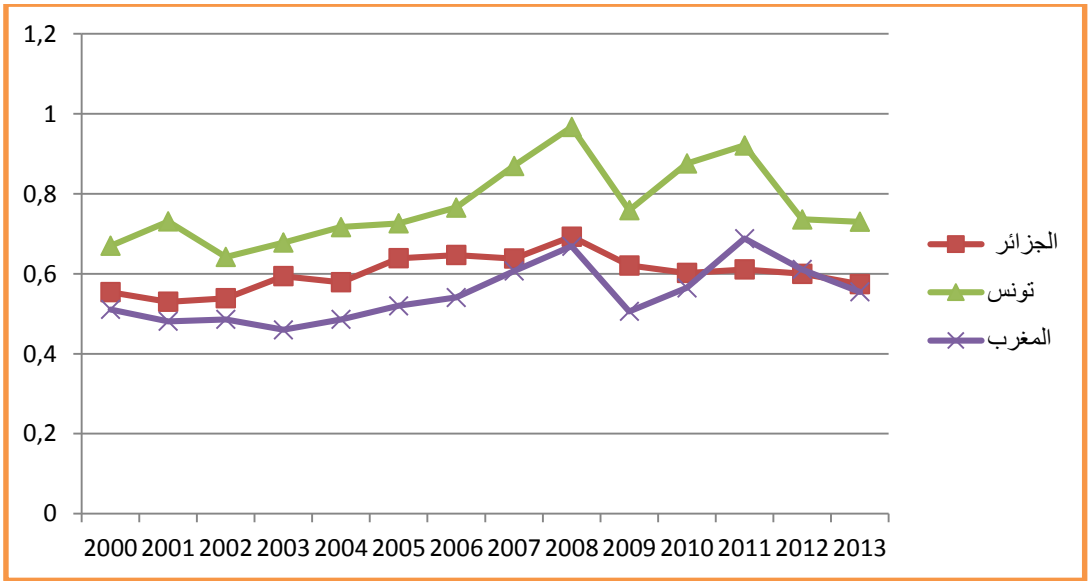

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجداول (20)، (21)، (22).

يتضح لنا من الشكل أعلاه وجود تفاوت في معدل الانفتاح التجاري لكل من الجزائر، تونس والمغرب بحيث تحتل تونس المرتبة الأولى، تليها الجزائر ثم المغرب.

ويرجع ارتفاع معدل الانفتاح التجاري لدولة تونس إلى السياسات الاقتصادية التي ترمي إلى تسهيل إجراءات التحرير التجاري واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الجزائر فإنه يوجد تأثير كبير لصادرات المحروقات على درجة الانفتاح التجاري، مما لا يعكس بشكل جيد الانفتاح التجاري.

أما المغرب فتحتل المرتبة الأخيرة في معدل الانفتاح التجاري مقارنة بتونس والجزائر، ويرجع ذلك إلا أن المغرب تتميز بمنتجات شديدة المنافسة (المنتجات الغذائية والمنسوجات) وكذا اقتصارها على السوق الأوربية.

المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر التحرر التجاري على موازين مدفوعات كل من الجزائر، تونس والمغرب.

سنقوم في هذا المبحث بدراسة أثر التحرير التجاري على ميزان المدفوعات وذلك باستخدام برنامج "EViews8" والذي سيتم من خلال حساب كل من اختبارات الانحدار والارتباط للانفتاح التجاري ورصيد ميزان المدفوعات.

وبما أن النموذج يدرس عدة بلدان ولفترة زمنية محددة في هذه الحالة يمكننا استعمال نماذج Panel.

ولكن بما أن هذا النموذج فيه ثلاث مقاطع (بلدان) والفترة الزمنية الصغيرة (2000-2013) في هذه الحالة لا يمكننا استعمال هذا النوع من النماذج، وعليه فإننا نرجع إلى السلاسل الزمنية الكلاسيكية، بمعنى أننا ندرس أو ننجز نموذج لكل دولة على حدى، ثم نقارن بين نتائجهم.

المطلب 01: بالنسبة للجزائر.

رغم ما تتمتع به الجزائر من إمكانيات طبيعية، طاقوية وزراعية، إلا أنها كانت وما تزال تعاني من مشاكل اقتصادية عديدة.

وإن المتتبع لسياسة التجارة الخارجية بالجزائر حتى نهاية التسعينات يلاحظ بأنها محتكرة من قبل الدولة، وأن ما يميزها لحد الساعة هيمنة قطاع النفط في جانب الصادرات، أما الواردات فتعرف تنوعا وارتفاعا مستمرا، لذلك سنقوم بعرض تطور كل من معدل الانفتاح التجاري، رصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000 -2013، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم(23): تطور معدل الانفتاح التجاري، رصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(2000-2013) الوحدة مليار دولار.

السنوات	معدل الانفتاح التجاري X_1	رصيد الميزان التجاري X_2	رصيد ميزان المدفوعات Y
2000	0,554	10.380	9.020
2001	0,530	8.590	7.720
2002	0,539	5.550	4.840
2003	0,594	10.190	8.820
2004	0,579	13.130	11.260
2005	0,639	23.450	19.210
2006	0,647	31.150	19.930
2007	0,638	30.540	29.550
2008	0,693	35.180	37.030
2009	0,621	0.440	3.600
2010	0,602	12.146	15.303
2011	0,611	19.688	20.230
2012	0,600	24.376	12.322
2013	0,574	9.946	0.920

Source:- Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2011, p: 177.

- Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2013, p: 177.

-Office National des Statistiques(ONS), Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003 A 2013, Collections statistiques N° 188/2014, Série E: statistiques économiques N° 79, p: 15.

قبل بناء النموذج لابد من معرفة شكل الانتشار (سحابة النقاط) كل متغير بالنسبة للتابع، والذي يبين لنا شكل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل هل هي علاقة طردية أو عكسية، والشكل الآتي يوضح ذلك:

شكل رقم(20): شكل الانتشار بين x_1 ،x_2 و التابع y للجزائر.

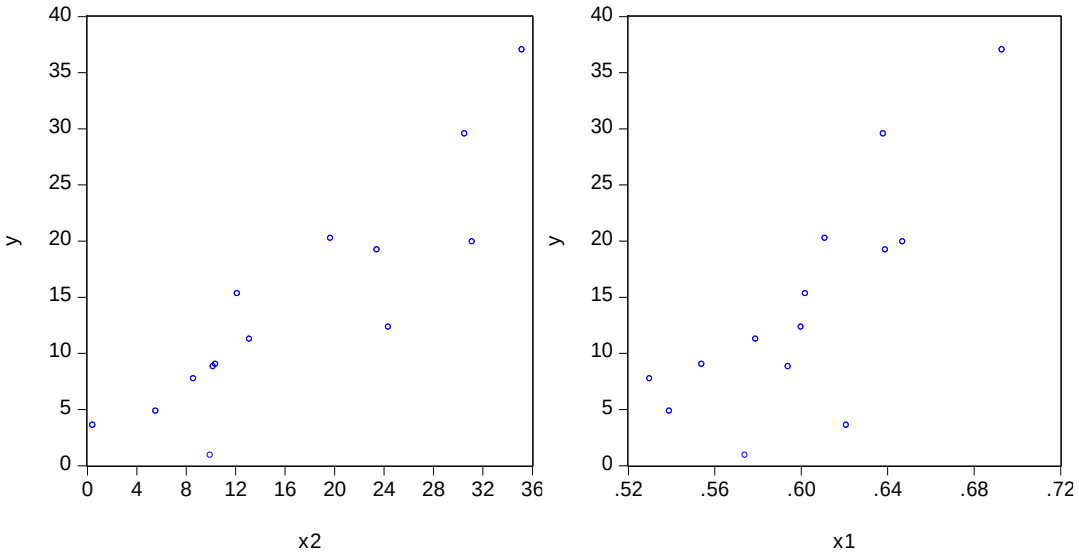

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم (23).

من خلال سحابة الانتشار نلاحظ أن شكل العلاقة بين X2 وX1 والتابع Y على شكل خطي موجب لأن ميله موجب، أي أنه ارتباط خطي موجب والعلاقة طردية وعليه فالصيغة الرياضية للنموذج ستكون على النحو التالي:

$$Yt=B0+B1x1t+B2x2t+\varepsilon t$$

المعادلة هي عبارة عن تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد باستعمال المصفوفات.

حيث:

Yt: شعاع قيم المتغير التابع (قيم رصيد ميزان مدفوعات الجزائر)؛

B: شعاع معلمات النموذج؛

X1t: شعاع قيم المتغير المستقل(معدل الانفتاح التجاري للجزائر)؛

X2t: شعاع قيم المتغير المستقل (رصيد الميزان التجاري للجزائر)؛

εt: تمثل مجموع البواقي.

وأن استعمال هذه العلاقة الخطية في انحدار بسيط مكننا من الحصول على النتائج في الجدول التالي:

تقدير النموذج:

اختبار بين كل من المتغيرين x_1 x_2 (المستقلين) مع y (التابع).

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 08/25/15 Time: 00:21
Sample: 2000 2013
Included observations: 14

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1618	-1.499888	23.91860	-35.87522	C
0.1593	1.509684	43.43600	65.57462	X1
0.0052	3.478051	0.183473	0.638127	X2

14.26821	Mean dependent var	0.825465	R-squared
10.14716	S.D. dependent var	0.793732	Adjusted R-squared
6.081097	Akaike info criterion	4.608513	S.E. of regression
6.218038	Schwarz criterion	233.6223	Sum squared resid
6.068421	Hannan-Quinn criter.	-39.56768	Log likelihood
1.422541	Durbin-Watson stat	26.01233	F-statistic
		0.000068	Prob(F-statistic)

المصدر: من إنجاز الباحث باستعمال برنامج"Eviews 8".

عند تقدير معلمات النموذج، نلاحظ أن المتغيرات المستقلة X1، X2 تفسر الظاهرة المدروسة بشكل جيد، وذلك لأن معامل الارتباط في حدود 82,5 %.

اختبار التوزيع الطبيعي:

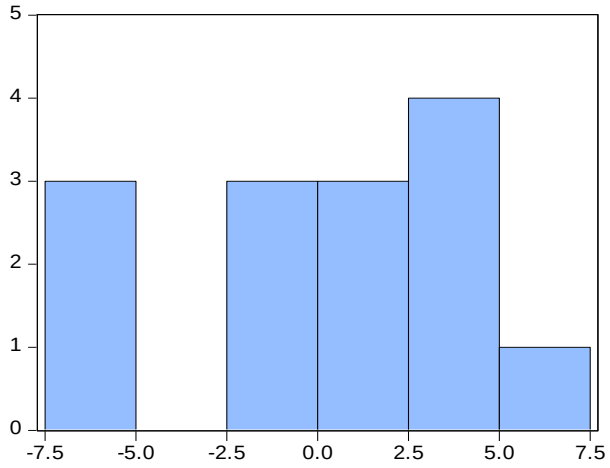

Series: Residuals
Sample 2000 2013
Observations 14

Mean	4.44e-15
Median	1.308897
Maximum	5.012695
Minimum	-7.191427
Std. Dev.	4.239215
Skewness	-0.635794
Kurtosis	2.039169
Jarque-Bera	1.481744
Probability	0.476698

اختبار اختلاف التباين:

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.703613	Prob. F(5,8)	0.6367
Obs*R-squared	4.276145	Prob. Chi-Square(5)	0.5104
Scaled explained SS	1.371632	Prob. Chi-Square(5)	0.9274

المصدر: من إنجاز الباحث باستعمال برنامج"Eviews 8".

بالنظر أولا إلى المعنوية الإحصائية للنموذج يمكننا إبداء الملاحظات والتحاليل التالية:

أولا التفسير الاحصائي:

1. اختبار "Student":

هو عبارة عن اختبار معنوية المعلمات المقدرة بالنسبة للنموذج الخطي، فإذا كانت القيمة المجدولة أكبر من مستوى المعنوية 0,05 وبالتالي نقول أن القيمة المقدرة لها معنوية، معنى ذلك أن النموذج مقبول احصائيا.

حسب قيم اختبار "Student" واحتمالاتها يظهر لنا أن x2 هو المتغير المؤثر في Y، لأن احتمال P=0,0052 < 0,05 (مستوى المعنوية 5%)، يعني أن القيمة المقدرة ليس لها معنوية.

2. إحصائية فيشر:

تظهر إحصائية فيشر واحتمالها أن: (P=0 ,000068)< 0,05 (5%) عند مستوى المعنوية، هذا يعني أن متغيرات النموذج في مجملها تؤثر في المتغير التابع.

3.دراسة القدرة التفسيرية (قوة الارتباط) (معامل التحديد):

معامل الارتباط هو الجدر التربيعي لمعامل التحديد، والذي يقيس لنا القدرة التفسيرية للنموذج، أي يقيس القوة الارتباطية للعلاقة بين المتغيرين.

وبالنظر لقيمة معامل التحديد R^2 =0,82 يظهر لنا أن الارتباط قوي بين المتغيرات والمتغير التابع في النموذج.

4.دراسة وجود المشاكل القياسية من عدمه:

1.4. مشكل التوزيع الطبيعي للبواقي "Test de normalité" :

يعني تحليل الانحدار على أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا عند كل النقاط للمتغير المستقل، وهذا يعني أنها تتغير من سالب لموجب حول قيمة الصفر بشكل توزيع طبيعي، بحيث يكون مجموعها يساوي الصفر، والصفر يعني لا يوجد خطأ في النموذج، والباقي هو الخطأ في النموذج.

وانطلاقا من النموذج الذي لدينا فإننا نضع الفرضيات التالية:

H0: توزيع البواقي توزيع طبيعي؛
H1: توزيع البواقي توزيع غير طبيعي.

وبما أن P=0,047 > 0,005⇦ فإننا نقبل H0 ونرفض H1، هذا يعني أن توزيع البواقي توزيع طبيعي، أي لا يوجد خطأ في النموذج.

2. 4. مشكل التعدد الخطي:

تعتبر مشكلة التعدد الخطي من بين المشاكل المؤثرة سلبا على جودة النموذج المتعدد، ومعناه وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة، مما يؤثر سلبا على نتائج عملية التقدير.

بالنظر إلى مصفوفة الارتباطات ما بين المتغيرات المستقلة يظهر لنا أن الارتباط غير قوي (ضعيف) بين x1وx2 وعليه لا يوجد مشكل تعدد خطي [$\sqrt{xx} = correlation = 0,75$]

لأن الإحصائيين[1] قالوا أنه يكون قوي لما يكون > 0,90.

5. اختلاف التباين:

وفق هذا الاختبار الذي وضعه "فيشر" كأسلوب لتحليل البيانات فإنه عندما يكون احتمالها أكبر من مستوى المعنوية 5 % يعني لا يوجد اختلاف التباين أما إذا كان P <5% (مستوى المعنوية) فهذا يعني يوجد اختلاف التباين، لذلك نضع الفرضيات التالية:

[1] -إذا كان هناك مشكل في التعدد الخطي (علاقة ارتباط قوي بين x1 و x2 يعني > 0,90 فما فوق) فالحل هو:
1. إلغاء أحد المتغيرين.
2. زيادة حجم العينة.

H0: يوجد اختلاف التباين؛

H1: لا يوجد اختلاف التباين(نطمح لهذا).

بما أن 0,63 و0,51 > 0,05 فإننا نقبل H1 ونرفض H0 أي لا يوجد مشكل في اختلاف التباين.

6. اختبار ديربن واتسون:

من أجل إجراء اختبار "ديربن واتسون" نتبع الخطوات التالية:

أ. نحسب إحصائية ديربين واتسون (d) المصاحبة للانحدار x2وx1 ، y وتسمى d المحسوبة.

$$d = \frac{\sum (u_t - u_{t-1})^2}{\sum u^2} \approx 2(1-r) = D.W$$

ب. نبحث في جداول النموذج عن d الجدولية.

ت. إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية D.W تؤول إلى الصفر(0)، فإن البواقي تتبع شكل مسار عشوائي، ومنه البواقي غير مستقرة وعليه ففرضية التكامل المتزامن غير محققة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية D.W تؤول إلى القيمة 2 فإنه تكون لدينا بواقي مستقرة وعليه تحقق فرضية التكامل المشترك.

وبالتالي نلاحظ من العلاقة أعلاه إذا كانت تساوي P=0 فإنه لا يوجد ارتباط ذاتي، ويترتب عليه d=2، أما إذا كانت +P=1 يعني أنه ارتباط ذاتي موجب وتام يترتب على ذلك d=0، أما إذا كانت P=-1 يعني أنه ارتباط ذاتي سلبي وd=4.

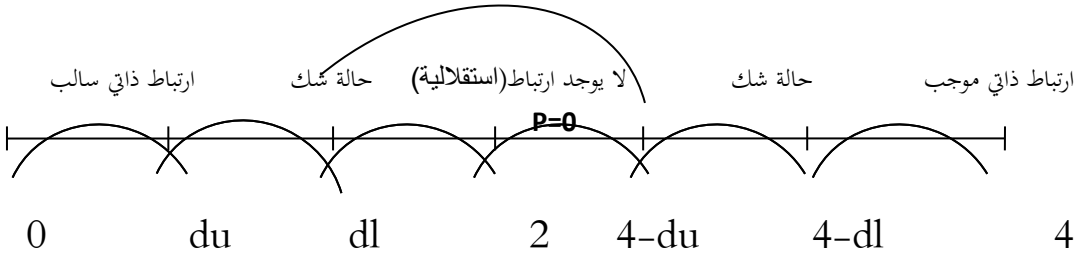

قيمة ديربن واتسون D.W=1,42 وهو ما يعني أن هناك حالة شك من وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

إلا أنه الذي يهمنا هو المتغير المستقلx1 (الانفتاح التجاري)، وبعد حذف المتغير x2 وإعادة تقدير الدالة نجد:

شكل رقم (21): شكل الانتشار (سحابة النقاط) بين x1 (الانفتاح التجاري) بالنسبة للتابع y (ميزان المدفوعات) للجزائر.

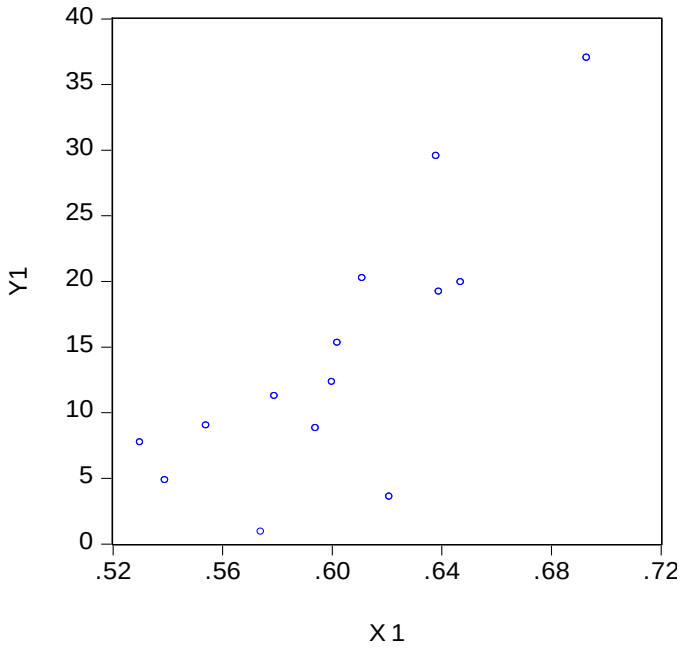

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم (23).

من خلال الشكل أعلاه (شكل الانتشار) نلاحظ أن سحابة النقاط بين المتغير التابع y والمتغير المستقل x1 تظهر على شكل خطي والانتشار موجب لأن ميله موجب وعليه فان العلاقة في هذه الحالة بينهما طردية، وبالتالي فالصيغة الرياضية للنموذج ستكون على النحو التالي:

$$Yt=B0+B1x1t+\varepsilon t$$

حيث:

Yt: شعاع قيم المتغير التابع (قيم رصيد ميزان مدفوعات الجزائر)؛

B: شعاع معلمات النموذج؛

x1t: شعاع قيم المتغير المستقل(معدل الانفتاح التجاري للجزائر)؛

εt: تمثل مجموع البواقي.

وأن استعمال هذه العلاقة الخطية في انحدار بسيط مكننا من الحصول على النتائج في الجدول التالي:

تقدير النموذج:

اختبار بين كل من المتغير المستقل x1 والمتغير التابع y.

Dependent Variable: Y1
Method: Least Squares
Date: 09/17/15 Time: 22:51
Sample: 2000 2013
Included observations: 14

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0020	-3.943338	23.79909	-93.84787	C
0.0007	4.554620	39.46412	179.7441	X1

14.26821	Mean dependent var	0.633527	R-squared
10.14716	S.D. dependent var	0.602988	Adjusted R-squared
6.680040	Akaike info criterion	6.393614	S.E. of regression
6.771334	Schwarz criterion	490.5397	Sum squared resid
6.671589	Hannan-Quinn criter.	-44.76028	Log likelihood
1.979314	Durbin-Watson stat	20.74457	F-statistic
		0.000661	Prob(F-statistic)

المصدر: من إنجاز الباحث باستعمال برنامج"Eviews 8".

بعد إعادة تقدير معلمات النموذج الثاني وبعد حذف المتغير المستقل (الميزان التجاري)، نلاحظ أن أدنى مستوى للمعنوية هو 0,7 % وبالتالي فإن المعلمات المقدرة لها معنوية عند مستوى معنوية 5 %.

اختبار التوزيع الطبيعي

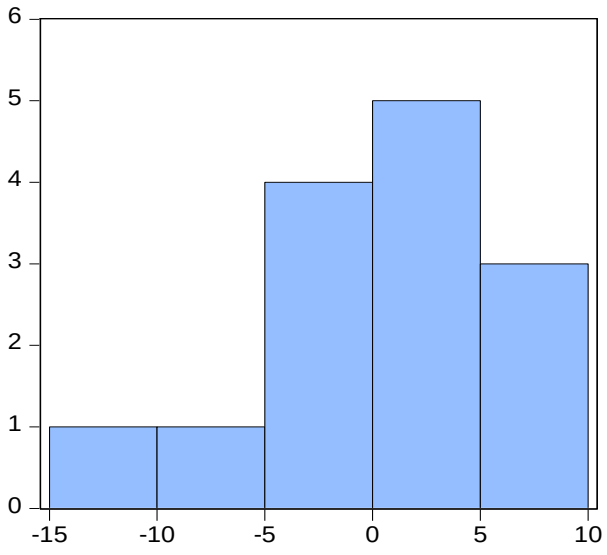

Series: Residuals
Sample 2000 2013
Observations 14

Mean	2.37e-14
Median	0.990471
Maximum	8.721126
Minimum	-14.17322
Std. Dev.	6.142786
Skewness	-0.774972
Kurtosis	3.205563
Jarque-Bera	1.426005
Probability	0.490170

اختبار اختلاف التباين:

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.197202	Prob. F(2,11)	0.8239
Obs*R-squared	0.484593	Prob. Chi-Square(2)	0.7848
Scaled explained SS	0.392621	Prob. Chi-Square(2)	0.8218

وبالنظر أولا إلى المعنوية الإحصائية للنموذج يمكننا إبداء الملاحظات التالية:

أولا التفسير الاحصائي:

1. اختبار "Student":

حسب قيم اختبار"Student" واحتمالاتها يظهر لنا أن P=0,0007 < 0,05 (5%) مستوى المعنوية؛ هذا يعني أن القيمة المقدرة ليس لها معنوية.

2. إحصائية فيشر:

تظهر إحصائية فيشر واحتمالها P=0,000661 < 0,05 (5%) يعني أن متغيرات النموذج في مجملها تؤثر في المتغير التابع y الذي هو ميزان مدفوعات الجزائر.

بعبارة أخرى فإن الانفتاح التجاري يؤثر على ميزان مدفوعات الجزائر.

3. دراسة القدرة التفسيرية (قوة الارتباط) (معامل التحديد):

بالنظر لقيمة معامل التحديد R^2 =0,63 يظهر لنا أن الارتباط نوعا ما قوي بين المتغير المستقل x_1 والمتغير التابع y.

وبمعنى آخر فإنه كلما كان معامل R^2 قريب من الواحد، دّل ذلك على أن الارتباط قوي وفي نفس اتجاه التأثير لأن $-1 \leq R \leq +1$.

كذلك أنه كلما اقترب معامل التحديد R من -1 دل ذلك على أن الارتباط قوي ولكن في عكس الاتجاه أي التأثير معاكس.

4.دراسة وجود المشاكل القياسية من عدمه:

1.4.مشكل التوزيع الطبيعي للبواقي "Test de normalité":

انطلاقا من النموذج الجديد الذي لدينا (التخلي عن X2) فإننا نضع الفرضيات التالية:

H0: توزيع البواقي توزيع طبيعي؛
H1: توزيع البواقي توزيع غير طبيعي.

من خلال بيان تقدير النموذج وجدنا أن:

بما أن P=0,49 > 0,05 ⇦ فإننا نقبل H0 ونرفض H1 أي أن التوزيع طبيعي، ولا يوجد بواقي تؤثر على النموذج.

2.4.مشكل التعدد الخطي:

بما أنه يوجد لدينا متغير واحد مستقل X1 فإنه لا يوجد مشكل تعدد خطي.

5.اختلاف التباين:

اختلاف التباين هو اختبار وضعه العالم فيشر كأسلوب لتحليل البيانات، كما أسلفنا الذكر فإنه عندما يكون احتمالها أكبر من مستوى المعنوية 5% يعني أنه لا يوجد اختلاف التباين أما إذا كان P <5% (مستوى المعنوية) هذا يعني أنه يوجد اختلاف التباين، لذلك نضع الفرضيات التالية:

H0: يوجد اختلاف التباين؛
H1: لا يوجد اختلاف التباين (ونطمح لذلك).

0,82 و 0,78 **>** 0,05 فإننا نقبل H1 ونرفض H0 أي لا يوجد مشكل في اختلاف التباين.

6. اختبار ديربين واتسون:

قيمة ديربن واتسون D.W=1 ,97≈2 وهذا يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء، وبالتالي فإن البواقي مستقلة.

ثانيا التفسير الاقتصادي:

بالنظر إلى معامل الارتباط R^2=0,63 هذا يدل على أن في الجزائر رصيد ميزان المدفوعات مفسر بـ 63 % من خلال التغيرات في التحرير التجاري.

كما أن هناك علاقة طردية بين التحرير التجاري ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر وهذا راجع إلى أن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على إيرادات المحروقات، وأن قيمة صادرات المحروقات أكبر من قيمة واردات الجزائر، لذلك كانت العلاقة طردية خلال فترة الدراسة 2000-2013.

وأن نسبة التأثير الإيجابي للتحرير التجاري على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر: 13%.

المطلب 02: بالنسبة لتونس.

كان لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وقع على الاقتصاد التونسي، أسهمت في تأهيل شامل لمختلف قطاعاته من أجل التأقلم مع المقتضيات الجديدة والمتمثلة في التحرير التدريجي للاستثمار والمبادلات التجارية قصد الانفتاح الكلي على الاقتصاد العالمي.

لقد حظي الاقتصاد التونسي بمتابعة مكثفة، بحيث وضعت تونس في أوائل التسعينات استراتيجية متكاملة للنهوض بالصادرات وتعزيز مكاسبه، وذلك من خلال تنويع النسيج الصناعي وتطوير مناخ الأعمال، وتتطلع تونس نتيجة هذه المبادرات إلى تحسين أداءها الخارجي في السنوات القادمة، وسنرى ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم(24): تطور معدل الانفتاح التجاري، رصيد ميزان المدفوعات في تونس خلال الفترة 2000-2013.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	معدل الانفتاح التجاري X1	رصيد ميزان المدفوعات Y
2000	0.670	0 .205-
2001	0.731	0.283
2002	0.642	0.140
2003	0.678	0.383
2004	0.717	0.977
2005	0.726	0.936
2006	0.766	2.082
2007	0.870	0.689
2008	0.967	1.667
2009	0.759	1.639
2010	0.876	0.222-
2011	0.921	1.709-
2012	0.736	3.721-
2013	0.730	3.970-

Source: - Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2011,P :177.

- Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2013,P :177.

- UNCTADstat, Unctad .org /wds/Balance des paiments, Compte courant, annuel, 1980-2013.

-Banque Centrale de Tunisie, La Balance des Paiements et la position exterieure Globale de la Tunisie 2013, p: 80.

كما ذكرنا في حالة الجزائر فإن المتغير الذي يهمنا هو الانفتاح التجاري x1 وأثره على ميزان المدفوعات أي على المتغير التابع y.

نفس الاختبارات التي قمنا بها على الجزائر، سنقوم بها على تونس، وبالتالي فإنه قبل بناء النموذج لابد من معرفة شكل الانتشار (سحابة النقاط) أي شكل الانتشار x1 (الانفتاح التجاري) بالنسبة للتابع y (ميزان المدفوعات)، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (22): شكل الانتشار (سحابة النقاط) بين x1 (الانفتاح التجاري) بالنسبة للتابع y (ميزان المدفوعات) لتونس.

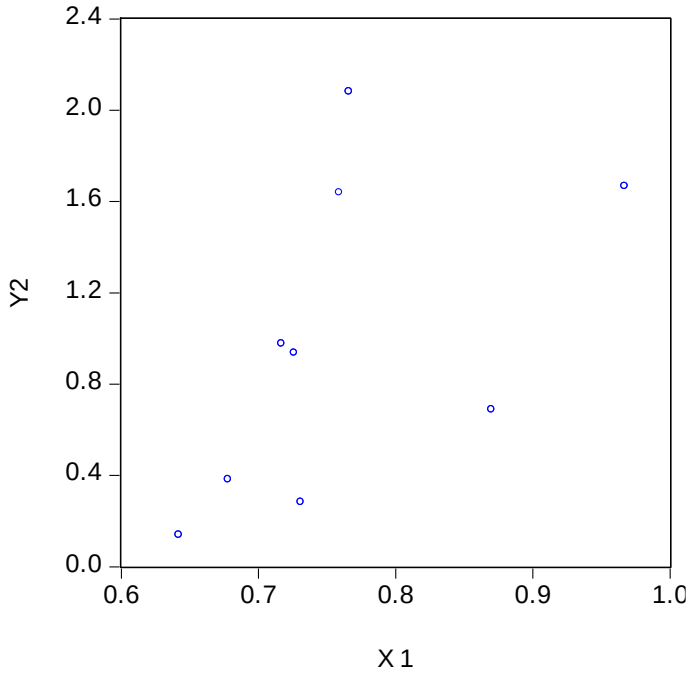

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم (24).

من خلال شكل الانتشار (سحابة النقاط) نلاحظ عدم وجود أي علاقة بين x1 وy (لا يوجد ارتباط) وهذا راجع إلى أن النقاط المكونة لإحداثيات (x1، y) تتوزع بطريقة عشوائية أي أن x1 وy تقريبا مستقلين.

وأن هذه العلاقة الضعيفة مكنت من الحصول على التقديرات التالية:

تقدير النموذج:

اختبار بين كل من المتغير المستقل x1 والمتغير التابع y.

Dependent Variable: Y3
Method: Least Squares
Date: 09/17/15 Time: 23:18
Sample (adjusted): 2002 2007
Included observations: 5 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9131	0.118609	1.668078	0.197849	C
0.8394	0.220892	3.147964	0.695361	X1

0.565000	Mean dependent var	0.016004	R-squared
0.274857	S.D. dependent var	-0.311994	Adjusted R-squared
0.815593	Akaike info criterion	0.314828	S.E. of regression
0.659368	Schwarz criterion	0.297350	Sum squared resid
0.396301	Hannan-Quinn criter.	-0.038982	Log likelihood
1.745852	Durbin-Watson stat	0.048793	F-statistic
		0.839356	Prob(F-statistic)

المصدر: من إنجاز الباحث باستعمال برنامج"Eviews 8".

أن تقدير معلمات النموذج في دولة تونس، وبعد حذف المتغير المستقل (الميزان التجاري)، نلاحظ أن مستوى الارتباط هو 1,6 % وبالتالي فإن المعلمات المقدرة لها أدنى مستوى للمعنوية، وأن درجة ارتباط وتأثير المتغير المستقل (الانفتاح التجاري) على المتغير التابع (ميزان المدفوعات) ضعيف جدا.

اختبار التوزيع الطبيعي:

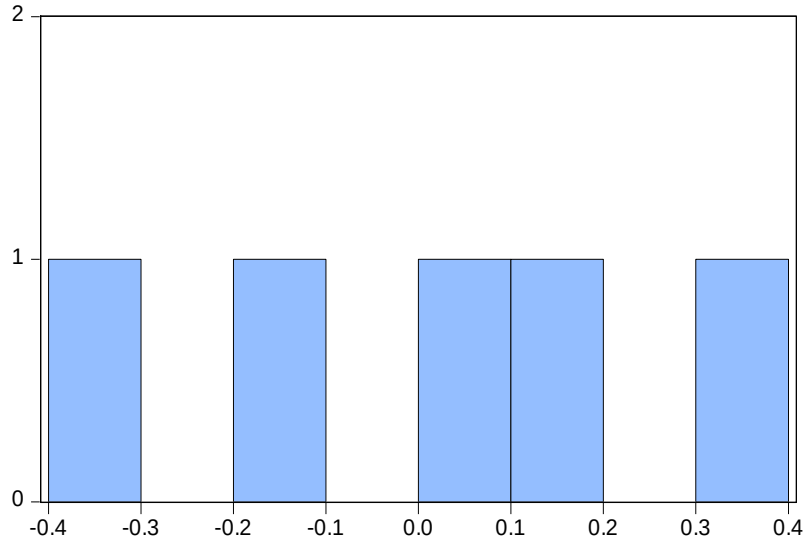

Series: Residuals
Sample 2002 2007
Observations 5

Mean	0.000000
Median	0.008066
Maximum	0.325205
Minimum	-0.381795
Std. Dev.	0.272649
Skewness	-0.248039
Kurtosis	1.899233
Jarque-Bera	0.303704
Probability	0.859115

اختبار اختلاف التباين:

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	15.35763	Prob. F(2,2)	0.0611
Obs*R-squared	4.694332	Prob. Chi-Square(2)	0.0956
Scaled explained SS	0.759834	Prob. Chi-Square(2)	0.6839

المصدر: من إنجاز الباحث باستعمال برنامج"Eviews 8".

بالنظر أولا إلى المعنوية الإحصائية للنموذج يمكننا إبداء الملاحظات التالية:

أولا التفسير الإحصائي:

1. اختبار "Student":

حسب قيم اختبار"Student" واحتمالاتها يظهر لنا أن P=0,8394 > 0,05 (5%) مستوى المعنوية، هذا يعني أن القيمة المقدرة لها معنوية، وبالتالي النموذج مقبول احصائيا.

2.اختبار فيشر:

تظهر إحصائية فيشر واحتمالها P=0,8393 > 0,05 (5%) يعني أن النموذج يتأثر بمتغيرات أخرى خارج النموذج، أي أن ميزان المدفوعات التونسي يتأثر أيضا بمتغيرات أخرى خارجية غير الانفتاح التجاري.

3. دراسة القدرة التفسيرية (قوة الارتباط) (معامل التحديد):

من خلال النموذج وجدنا أن معامل التحديد R^2 =0,016 يظهر لنا أن الارتباط ضعيف جدا بين المتغير المستقل x1 (الانفتاح التجاري) والمتغير التابع y (ميزان المدفوعات).

4.دراسة وجود المشاكل القياسية من عدمه:

1.4.مشكل التوزيع الطبيعي للبواقي"Test de normalité":

للتأكد من أنه يوجد مشكل توزيع طبيعي للبواقي من عدمه نتبع الخطوات الآتية بحيث نضع:

H0: توزيع البواقي توزيع طبيعي؛

H1: توزيع البواقي توزيع غير طبيعي.

بما أن: P=0,85 > 0,05 ⇦ فإننا نقبل H0 ونرفض H1 أي أن التوزيع طبيعي، وأن البواقي لا تؤثر في النموذج (البواقي تساوي صفر).

2.4.مشكل التعدد الخطي:

بما أنه يوجد لدينا متغير واحد مستقل x1 فإنه لا يوجد مشكل تعدد خطي.

5.اختلاف التباين:

من أجل التحقق من اختلاف التباين من عدمه نضع الفرضيات التالية:

H0: يوجد اختلاف التباين،

H1: لا يوجد اختلاف التباين (ونطمح لذلك).

بما أن 0,061 و0,095 > 0,05 فإننا نقبل H1 ونرفض H0 أي لا يوجد مشكل في اختلاف التباين.

6.اختبار ديربين واتسون:

إن قيمة دربين واتسون D.W=1,94≈ 2 هذا يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء وبالتالي فهي مستقلة تماما.

ثانيا: التفسير الاقتصادي:

عند دراسة العلاقة بين التحرير التجاري ورصيد ميزان المدفوعات التونسي وجدنا بأن R^2=0,016 وهذا يدل على أن في تونس رصيد ميزان مدفوعات مفسر بـ 1,6% نتيجة التغيرات التي تحدث في التحرير التجاري.

وبالتالي هناك علاقة ضعيفة جدا تكاد لا تأثر بين التحرير التجاري ورصيد ميزان المدفوعات في تونس، وهذا راجع إلى أن تونس هي السباقة للانفتاح الاقتصادي مقارنة بالجزائر والمغرب لذلك لم يكن التأثير واضحا خلال فترة الدراسة بالرغم من أن تونس تتأثر إلى حد كبير بأية تطورات وتغيرات اقتصادية عالمية، وإذا أردنا توسيع دائرة التحليل فإن هذا الاستنتاج يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس تأثر بالأزمة الاقتصادية الأوروبية، لأن أغلب المعاملات الاقتصادية التونسية تتم مع الاتحاد الأوروبي، بحيث أدت الأزمة الاقتصادية الأوروبية إلى التأثير السلبي على بقية شركائه منهم تونس.

وأن قطاع السياحة التونسي الذي له أهمية كبيرة في الاقتصاد التونسي، قد تأثر بعاملين هما:

- الأزمة المالية العالمية.
- الحراك السياسي الذي حدث في تونس (الربيع العربي) وما انجر عنه من عدم استقرار الأوضاع الأمنية الداخلية.

المطلب 03: بالنسبة للمغرب

يعتبر المغرب من البلدان العربية التي باشرت مبكرا عمليات إصلاح لهياكلها الاقتصادية بداية من سنة 1983، وذلك بعد تدهور المؤشرات الاقتصادية الأساسية بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي عرفها الاقتصاد المغربي آنذاك، والمتمثلة في الديون الخارجية المتعددة.

كما أنه من مخلفات الأزمة الاقتصادية في المغرب هو التقليص في الميزانية والتضييق على الواردات، وذلك عبر رفع التعريفات الجمركية، إلا أن أصبح المغرب عاجزا عن الاستيراد.

وقد سعت المغرب في تلك الفترة إلى الاهتمام والتركيز على السياحة، الفلاحة، التصنيع والتموقع في إطار يجعلها وجهة جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية والأنشطة الجديدة، ولعل ما قد نقوم به من تقييم لأداء المغرب جراء هذه الإصلاحات التي قامت بها هم من خلال ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(25): تطور معدل الانفتاح التجاري، رصيد ميزان المدفوعات في المغرب خلال الفترة 2000-2013.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	معدل الانفتاح التجاري X_1	رصيد ميزان المدفوعات Y
2000	0,511	0,069-
2001	0,481	1,166-
2002	0,486	0,861
2003	0,460	0,052-
2004	0,486	0,154
2005	0,520	0,733
2006	0,541	0,449
2007	0,607	0,628
2008	0,669	0,840-
2009	0,506	5,704-
2010	0,565	3,012-
2011	0,688	6,413-
2012	0,611	9,571-
2013	0,555	7,815-

Source: -Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2011, p:177.
-Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2013, p:177.
-UNCTADstat, Unctad .org /wds/Balance des paiments, Compte courant, annuel, 1980-2013.
-www.banque-france.fr/fileadmin/user_upload/banque_de_france/Economie_et_Statistique/

إن المتغير الوحيد الذي يهمنا هو الانفتاح التجاري X1 وتأثيره على ميزان المدفوعات المغربي الذي هو المتغير التابع (y) في النموذج، وبالتالي فالعلاقة تكون من الشكل التالي:

نفس الاختبارات التي قمنا بها على الجزائر وتونس، سنقوم بها على المغرب.

وبالتالي فإنه قبل بناء النموذج لابد من معرفة شكل الانتشار (سحابة النقاط) أي شكل انتشار X1 (الانفتاح التجاري) بالنسبة لـ y التابع (ميزان المدفوعات)، والشكل الآتي يوضح ذلك:

شكل رقم (23): شكل الإنتشار (سحابة النقاط) بين x1 (الانفتاح التجاري) بالنسبة للتابع y (ميزان المدفوعات) للمغرب.

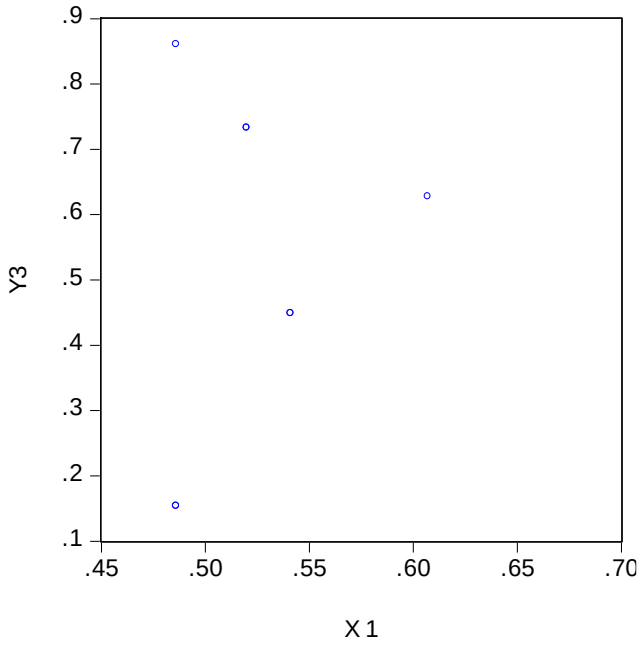

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم (24).

ما نقرأه من الشكل أعلاه (شكل الانتشار) أنه بما أن النقاط المكونة لإحداثيات (y، X1) تتوزع بطريقة عشوائية وهذا يعني أنه لا توجد أي علاقة بين X1 ، y (لا يوجد ارتباط) إلا أنه تبقى العلاقة خطية وعليه فالصيغة الرياضية للنموذج تأخذ الشكل التالي:

$$Yt=B0+B1x1t+\varepsilon t$$

حيث:

Yt: شعاع قيم المتغير التابع (قيم رصيد ميزان المدفوعات المغربي)؛

B: شعاع معلمات النموذج؛

x1t: شعاع قيم المتغير المستقل(معدل الانفتاح التجاري للمغرب)؛

εt: تمثل مجموع البواقي.

واستعمال هذه العلاقة الخطية في انحدار بسيط مكننا من الحصول على النتائج في الجدول التالي:

تقدير النموذج:

اختبار بين كل من المتغير المستقل x1 والمتغير التابع y.

Dependent Variable: Y2
Method: Least Squares
Date: 09/17/15 Time: 23:13
Sample (adjusted): 2001 2009
Included observations: 9 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3332	-1.039398	1.698911	-1.765844	C
0.1478	1.626904	2.213420	3.601020	X1

0.977333	Mean dependent var	0.274372	R-squared
0.685113	S.D. dependent var	0.170711	Adjusted R-squared
2.087477	Akaike info criterion	0.623900	S.E. of regression
2.131304	Schwarz criterion	2.724758	Sum squared resid
1.992897	Hannan-Quinn criter.	-7.393645	Log likelihood
1.944607	Durbin-Watson stat	2.646815	F-statistic
		0.147783	Prob(F-statistic)

أن تقدير معلمات النموذج في دولة المغرب، وبعد حذف المتغير المستقل (الميزان التجاري)، نلاحظ أن مستوى الارتباط هو27 % وبالتالي فإن المعلمات المقدرة لها معنوية، وكذا المتغير المستقل (الانفتاح التجاري) يؤثر في المتغير التابع (ميزان المدفوعات).

اختبار التوزيع الطبيعي:

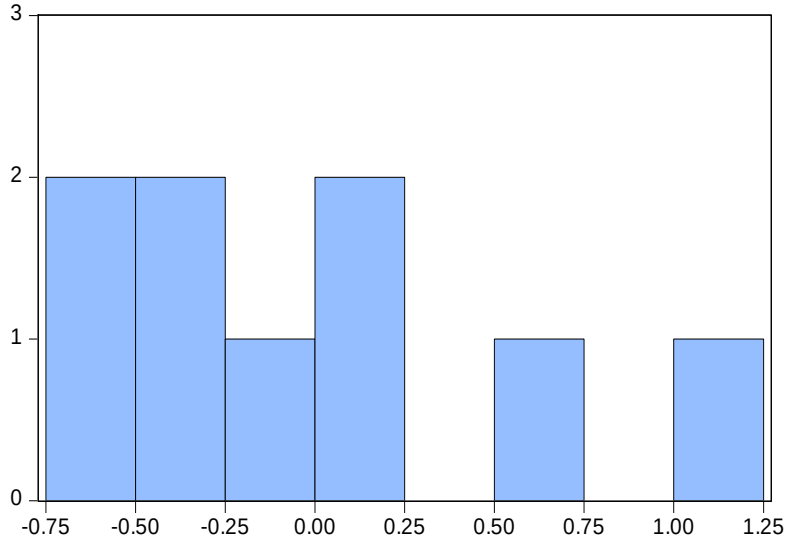

Series: Residuals	
Sample 2001 2009	
Observations 9	
Mean	-7.15e-16
Median	-0.049343
Maximum	1.089462
Minimum	-0.678044
Std. Dev.	0.583605
Skewness	0.665979
Kurtosis	2.393989
Jarque-Bera	0.803011
Probability	0.669312

اختبار اختلاف التباين:

Heteroskedasticity Test: White

0.3251	Prob. F(2,6)	1.362947	F-statistic
0.2452	Prob. Chi-Square(2)	2.811522	Obs*R-squared
0.5528	Prob. Chi-Square(2)	1.185446	Scaled explained SS

المصدر: من إنجاز الباحث باستعمال برنامج"Eviews 8".

بالنظر أولا إلى المعنوية الإحصائية للنموذج يمكننا إبداء الملاحظات التالية:

أولا: التفسير الإحصائي:

1. **اختبار "Student"**:

حسب قيم اختبار"Student" واحتمالاتها يظهر لنا أن P=0,1478 > 0,05 (%5) مستوى المعنوية، هذا يعني أن القيمة المقدرة لها معنوية، وبالتالي النموذج مقبول احصائيا.

2.اختبار فيشر:

تظهر إحصائية فيشر واحتمالها P=0,14778 > 0,05(5%) يعني أن النموذج يتأثر بمتغيرات أخرى خارج النموذج، أي أن ميزان المدفوعات المغربي يتأثر أيضا بمتغيرات أخرى خارجية غير الانفتاح التجاري.

3. دراسة القدرة التفسيرية (قوة الارتباط) (معامل التحديد):

بالنظر لقيمة معامل التحديد R^2= 0,27 يظهر لنا أن الارتباط ضعيف نوعا ما بين المتغير المستقل x1 والمتغير التابع y.

4.دراسة وجود المشاكل القياسية من عدمه:

1.4.مشكل التوزيع الطبيعي للبواقي Test de normalité:

من أجل تبيان هل يوجد مشكل توزيع طبيعي للبواقي من عدمه نضع الفرضيات التالية:

H0: توزيع البواقي توزيع طبيعي؛
H1: توزيع البواقي توزيع غير طبيعي.

بما أن P=0,66 > 0,05 ⇦ فإننا نقبل H0 ونرفض H1 أي أن التوزيع طبيعي، أي لا يوجد خطأ في النموذج.

2.4.مشكل التعدد الخطي:

بما أنه يوجد لدينا متغير واحد مستقل x1 فإنه لا يوجد مشكل تعدد خطي.

5.اختلاف التباين:

كذلك في حالة اختلاف التباين نضع الفرضيات التالية:

H0: يوجد اختلاف التباين؛
H1: لا يوجد اختلاف التباين (ونطمح لذلك).

بما أن 0,32 و0,24 > 0,05 فإننا نقبل H1 ونرفض H0 أي لا يوجد مشكل في اختلاف التباين.

6. اختبار دربين واتسون:

إن قيمة ديربن واتسون D.W=1,74 وهذا يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء[1].

ثانيا: التفسير الاقتصادي:

نلاحظ أن هناك علاقة بين التحرير التجاري ورصيد ميزان المدفوعات المغربي وذلك من خلال R^2=0,27، وهذا يدل على أن في المغرب رصيد ميزان المدفوعات مفسر بـ 27 % نتيجة التغيرات التي تحدث على التحرير التجاري.

كما أن هذه العلاقة (التأثير) هي علاقة طردية، أي كلما زاد معدل التحرير التجاري أدى ذلك إلى تحقيق رصيد موجب لميزان مدفوعات المغرب وهذا راجع إلى مجموع السياسات والعوامل الداخلية والخارجية التي قامت بها المغرب خلال الفترة السابقة لفترة الدراسة من أجل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وكذا الحضور القوي للسلطات العمومية في مجال الاستثمار وتوجيه السياسات الاقتصادية المتعلقة بالتصدير (أطلقت الحكومة المغربية خلال العقدين الأخيرين مجموعة من مشاريع البنيات التحتية والبرامج القطاعية منها:

1. مخطط إقلاع "الصناعة"[2]؛
2. المغرب الأخضر "الفلاحة"[3] ؛
3. المخطط الأزرق "السياحة"[4]؛
4. مغرب تصدير ومغرب لوجيستيك).

[1] – لو كانت قيمة 0,67<D.W <1,3 فهي حالة شك.

[2] – هو مخطط أطلق في سنة 2009، في إطار برنامج تعاقدي بين الحكومة المغربية والاتحاد العام لمقاولات المغرب، التجمع المهني للبنوك المغربية، ويتضمن 111 إجراء بحيث يغطي الفترة 2009-2015، وقد حقق نجاحا كبيرا، حيث تم خلق 17 ألف وظيفة، في حين ارتفعت الاستثمارات الاسبانية بنسبة 76% والفرنسية بنسبة 50 %.

[3] - هي استراتيجية تبنتها وزارة الفلاحة المغربية، كاستراتيجية متكاملة لتنمية القطاع الفلاحي، وتهدف إلى مواجهة الرهانات ومواكبة التحولات العميقة التي يعرفها قطاع الصناعات الغذائية على المستوى العالمي.

[4] - هو مخطط في إطار تثمين المؤهلات التي يزخر بها المغرب في مجال السياحة، بحيث تم إطلاق مجموعة من المبادرات الرائدة، والتي تهدف إلى جعل السياحة ركيزة أساسية في الاقتصاد المغربي، من خلال إنشاء الهيئة المغربية للاستثمار السياحي مهمتها إنشاء محطات ساحلية "ذكية" تهدف إلى خلق عرض مغربي تنافسي على الصعيد الدولي.

كما أن للاقتصاد المغربي نقاط قوة تتمثل في غنى البلاد بالموارد الطبيعية والفلاحية، إضافة إلى جاذبيتها للسياحة، وكذا موقع المغرب الجغرافي التفضيلي إزاء الأسواق الأوروبية، بفضل الإصلاحات السياسية والمؤسساتية العميقة، مما أدى إلى انفتاح الاقتصاد المغربي على مجموعة من المهن ذات الإنتاجية العالية، كإلكترونيك، الخدمات، الكيمياء، صناعة السيارات، كل هذه العوامل أدت إلى التأثير الإيجابي للتحرير التجاري على رصيد ميزان المدفوعات المغربي.

خاتمة الفصل الرابع:

قامت العديد من الدول النامية، بتنفيذ إجراءات تصحيحية في إطار تحرير تجارتها الخارجية، وانطلاقا من النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات والنماذج القياسية وكذا التجارب التطبيقية، وتحت ضغوط المنظمات الدولية، توصلوا إلى أهمية تطبيق سياسة الانفتاح التجاري ليس هدفا في حد ذاته وإنما وسيلة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث سعت كل من الجزائر، تونس والمغرب إلى تكييف سياساتها مع هذه التطورات الاقتصادية (النظام التجاري الدولي الجديد).

فعلى صعيد التحرير التجاري فالدول الثلاثة لديها مخاوف (تنتهج سياسة انفتاح حذرة)، من تأثير التحرير التجاري على ميزان مدفوعاتها وحسابات ماليتها العامة ومعدلات التبادل التجاري، ومن أهم هذه المخاوف الانخفاض المحتمل في إيرادات التصدير إذا ما وضعت صادراتها في منافسة مع صادرات المنتجين الأقل تكلفة بعد إلغاء الامتيازات التي تتمتع بها (يتمتع عدد كبير من البلدان النامية بأفضليات تجارية في شكل تعريفات جمركية صفرية أو شديدة الانخفاض على ما تصدره للبلدان الأغنى)، وضياع إيرادات على الحكومات إذا ألغيت التعريفة الجمركية على الواردات.

ومما سبق وفي سياق المقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب الخاصة بأثر التحرير التجاري على وضعية ميزان المدفوعات اتضح لنا بأن نتائج تقدير النماذج للدول الثلاثة خالية من المشاكل القياسية وبالتالي فهي مقبولة إحصائيا.

وبالنسبة لعلاقة التحرير التجاري بموازين مدفوعات الدول الثلاثة، ومن خلال تحليل للبيانات فقد كانت الجزائر في المرتبة الأولى من حيث الأثر الواضح على ميزان مدفوعاتها ثم المغرب لتأتي بعدها تونس.

كما أن الدول الثلاثة تختلف في الارتباطات (أن المتغير المستقل يختلف تأثيره من دولة إلى أخرى)، ففي الجزائر يؤثر التحرير التجاري على ميزان المدفوعات بنسبة 63,35 %، وفي المغرب بنسبة 27,43 %، وأخيرا في تونس 1,6 %.

بالرغم من وجود ارتباطات بين المتغير المستقل (التحرير التجاري) والمتغير التابع (ميزان المدفوعات)، إلا أن التقديرات القياسية أوضحت بأنه ليس ثمة أثر مباشر وقوي للتحرير التجاري على موازين مدفوعات الدول الثلاثة، ماعدا الجزائر (63,35%)، بحيث يوجد أثر موجب ومعنوي للتحرير التجاري على رصيد ميزان المدفوعات راجع لارتباط صادرات الجزائر بالصادرات النفطية عكس تونس والمغرب، وبالتالي فإن هذه النتائج تدل على أن هناك متغيرات أخرى تؤثر على ميزان المدفوعات غير التحرير التجاري، وهذا يختلف من دولة إلى أخرى.

الخاتمة

خلاصة عامة:

يشهد عصرنا الحالي توجها متميزا نحو تفعيل نظام تجاري دولي، خال من الحواجز وهذا راجع إلى تزايد قناعة الدول بأهمية التجارة الخارجية، وكذا استجابة للتغيرات الاقتصادية العالمية التي تفرضها العولمة، وقد تزامن هذا التوجه، بتزايد جهود المؤسسات المالية الدولية خاصة منظمة التجارة العالمية الرامي إلى تحرير التجارة الدولية.

إن الدول النامية عموما، والجزائر، تونس والمغرب خصوصا ليست في منأى عن التحولات الاقتصادية الدولية، بل أن هذه قد يكون لها أشد الأثر على الدول النامية، ونخص بالذكر الجزائر، تونس والمغرب خاصة وأنهم قاموا بإصلاحات اقتصادية متزامنة، أخذت التجارة الخارجية حيزا كبيرا من هذه الإصلاحات.

وفي إطار سعي كل من الجزائر، تونس والمغرب لتحسين اقتصادهما واندماجهما في الاقتصاد العالمي، تم إبرام عدة اتفاقيات شراكة من أهمها الشراكة الأورومتوسطية، محاولين بذلك الاستفادة من مزايا التحرير التجاري.

وبالرغم من الإصلاحات التي عرفتها الجزائر، تونس والمغرب لتحسين أداء موازين مدفوعاتهم، فالجزائر بالمقابل سعت لزيادة صادراتها خارج قطاع المحروقات، أما تونس والمغرب فقاما بجهود كبيرة من أجل زيادة دعم الصادرات، إلى أنه بقت موازين مدفوعاتهم على حالها، أي أن تحقيق الجزائر لفائض في ميزان مدفوعاتها راجع إلى صادرات المحروقات، أما تونس والمغرب فإن موازين مدفوعاتهم في حالة عجز مستمر، وإن اختلفت درجة العجز بينهما.

وبعد أن سلطنا الضوء على مجمل حيثيات الموضوع من خلال البدء بالإطار النظري لتطور التحرير التجاري الدولي لكل من الجزائر، تونس والمغرب مبرزين بذلك أبرز التطورات والتغيرات الاقتصادية الدولية وكذا دور المؤسسات المالية الدولية في بعث التحرير التجاري الدولي، هذا في الفصل الأول.

أما في الفصل الثاني فقمنا بدراسة نظرية لميزان المدفوعات، من مفهوم وأهمية وكذا أسباب العجز، وإلى واقع ميزان مدفوعات الدول النامية عموما، وموازين مدفوعات كل من الجزائر، تونس والمغرب خصوصا، وذلك خلال فترة الدراسة 2000-2013، إلى علاقة الانفتاح التجاري بالتوازنات الكلية للجزائر، تونس والمغرب في الفصل الثالث.

وكما تم في الفصل الرابع، محاولة توضيح الأثر الفعلي للتحرير التجاري على ميزان مدفوعات كل من الجزائر، تونس والمغرب عن طريق الدراسة القياسية، باستخدام برنامج"EViews8".

وبعد دراستنا لكل هذه النقاط توصلنا إلى النتائج التالية:

1. نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأول: التحولات الاقتصادية الحالية التي يشهدها العالم في إطار تكوين نظام تجاري عالمي خال من القيود حتمت على الدول من التحرير التدريجي للتجارة الخارجية من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي.

من خلال دراستنا هذه تمكن من تأكيد هذه الفرضية حيث أن التحولات الاقتصادية العالمية أدت إلى تكوين نظام تجاري عالمي بريادة منظمة التجارة العالمية، وبالتالي فقد تطور التحرير التجاري الدولي، بداية من مشروع مارشال إلى سقوط الاتحاد السوفياتي، إلى تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات، ثم التكتلات الإقليمية، إلى تنامي دور المؤسسات المالية الدولية.

الفرضية الثانية: ميزان المدفوعات هو بيان تسجل فيها كافة المعاملات الاقتصادية للدولة مع بقية الدول، وبالتالي يبين حالة اقتصاد هذه الدولة جراء معاملاتها الخارجية.

هذه الفرضية صحيحة، وذلك أن ميزان المدفوعات يبرز نقاط القوة ونقاط الضعف لأي اقتصاد، وبالتالي هو صورة واضحة لحالة اقتصاد دولة ما جراء المبادلات الخارجية.

الفرضية الثالثة: الانفتاح التجاري أصبح أمر لابد منه، خاصة وأن معظم الدول النامية في مسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي وجب عليها أن تزيد في صادراتها.

هذه الفرضية صحيحة، لأن التحرير التجاري أصبح واقعا عمليا تمليه الضرورة لإقامة تكتلات اقتصادية (الاتحاد الأوروبي، اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية....)، والاتفاقيات التجارية، وكذا منظمة التجارة العالمية، وبالتالي على الدول النامية أن تسعى لتحقيق التوازن الاقتصادي في ظل الانفتاح التجاري.

الفرضية الرابعة: ما مدى تأثر ميزان المدفوعات الجزائر، تونس، المغرب بالحمائية التجارية؟

تم تأكيد هذه الفرضية، لأن معظم الدول خاصة النامية تلجأ إلى التقليل في الواردات طوعا أو كرها وهذا في حالة استمرار عجز ميزان مدفوعاتها لأنها لا تجد من يقرضها في حالة ارتفاع مديونيتها الخارجية، وأن كل من الجزائر، تونس والمغرب تعاني من نقص العرض الموجه إلى التصدير والذي يغطي حجم الواردات، وكذا تواجه منافسة شديدة في حالة أرادت التوجه إلى الأسواق الخارجية، وبالتالي وجب عليها إتباع سياسة إحلال الواردات من أجل الحد من الاستيراد، وذلك عبر اتباع السياسة الحمائية.

2. نتائج الدراسة:

- توصلنا من خلال الدراسة أنه توجد علاقة مباشرة بين التحرير التجاري وميزان المدفوعات ويرجع هذا إلى أن المعاملات الاقتصادية التجارية التي تقوم بها الدولة مع بقية الدول الأخرى تدون وتسجل في ميزان المدفوعات.
- توجد علاقة طردية بين التحرير التجاري ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري، وهذا راجع لهيمنة قطاع النفط على الصادرات الجزائرية وأن قيمة هذه الأخيرة أكبر من قيمة واردات الجزائر لذلك كانت العلاقة طردية خلال الفترة المدروسة، إلا أنه من ناحية الدقة فإنه لا يمكن ملامسة الأثر الفعلي للتحرير التجاري في الجزائر بسبب اعتمادها الكبير على قطاع المحروقات.
- أما من الناحية النظرية، وما يميز الجزائر في اعتمادها على المورد الوحيد في التصدير (البترول)، وكذا اعتمادها على الاستيراد بنسبة كبيرة لتغطية الطلب المحلي، أدى بها إلى تحرير تجارتها الخارجية وبالتالي فإن عملية التحرير جاءت كحتمية وليس خيار.
- أدت عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر إلى زيادة المنافسة بين السلع المحلية والأجنبية، مما حتم على المنشآت الصناعية المتواجدة بولاية برج بوعريريج من تقليص حجم نشاطها أو حتى الإفلاس مما أدى إلى الزيادة في فاتورة الواردات وبالتالي المساهمة في زيادة عجز ميزان مدفوعات الجزائر.
- يكاد ينعدم أثر التحرير التجاري على وضعية ميزان المدفوعات التونسي، وهذا راجع إلى أن تونس هي السباقة للانفتاح التجاري الدولي، مقارنة بالجزائر والمغرب، لذلك لم يكن التأثير واضحا خلال فترة الدراسة بالرغم من أن تونس تتأثر إلى حد كبير بأية تطورات اقتصادية عالمية.
- يوجد تأثير إيجابي للتحرير التجاري على ميزان مدفوعات المغرب، بحيث كلما زاد معدل التحرير التجاري أدى ذلك إلى تحقيق رصيد موجب في ميزان مدفوعات المغرب، ويرجع ذلك إلى امتلاك الاقتصاد المغربي لنقاط قوة تتمثل في غني البلاد بالموارد الطبيعية والفلاحية الموجهة للتصدير، إضافة إلى جاذبية المغرب للسياحة، ناهيك عن مجموع السياسات والعوامل الداخلية والخارجية التي قامت بها المغرب خلال الفترة السابقة لفترة الدراسة من أجل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وكذا الحضور القوي للسلطات العمومية المغربية في مجال الاستثمار.
- أن آثار التحرير التجاري على رصيد ميزان المدفوعات يختلف من دولة إلى أخرى، وذلك حسب السياسة ودرجة التطور الاقتصادي الذي تعرفه الدولة وطبيعة المنتوجات التي تصدرها وتستوردها، حيث تحتل الجزائر المرتبة الأولى من حيث تأثير التحرير التجاري على ميزان مدفوعاتها، تليها المغرب وأخيرا تونس.

- تعتمد كل من تونس والمغرب بدرجة كبيرة في مبادلاتها التجارية الخارجية على الاتحاد الأوروبي، مما قد ينعكس ذلك على ميزان المدفوعات في حالة حدوث أزمات أو تذبذبات في اقتصاد الاتحاد الأوروبي.
- بالنظر إلى قيم المبادلات التجارية بين الدول الثلاثة وبقية الدول نجدها متواضعة مقارنة بالدول الأخرى وهذا يدل على عدم التوسع في التحرير التجاري، وتركز المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي، وإن عرفت تراجعا مؤخرا، وبالتالي يعد الاتحاد الأوروبي الشريك الأكبر لكل من تونس، المغرب والجزائر.

3. التوصيات والاقتراحات:

- بما أن حصيلة المعاملات التجارية التي تقوم بها الدولة مع بقية الدول الأخرى، تدون في ميزان المدفوعات فوجب على الدولة من تنويع الصادرات ونخص بالذكر الجزائر، تونس والمغرب، وهذا لكي يعود على ميزان المدفوعات بالإيجاب (أي تقليص العجز أو تحقيق التوازن أو تسجيل فائض)،
- على الدول النامية وخاصة الدولة الجزائرية أن تعيد النظر في مدة تقدير حصيلة ميزان مدفوعاتها والمتمثلة في سنة، بحيث وجب تقليصها على الأقل إلى 06 أشهر وهذا لتدارك العجز واتخاذ الإجراءات المناسبة في أقرب الآجال،
- على الجزائر أن تتريث في تحرير تجارتها وفق خطة تدريجية وبشكل متوازن، ووفق سياسة اقتصادية مدروسة وذلك من خلال تخليها عن اقتصاد الريع، مع التدرج في تحرير بعض القطاعات وإعطاءها فرصة للتأهيل والقدرة على المنافسة من أجل حماية الصناعات المحلية الناشئة، لأنه أصبح من الضروري جدا، تنويع اقتصادها خاصة في القطاعات التي يمكن أن توجه نحو التصدير، حتى يتسنى لها تقليل الآثار السلبية الناتجة عن التبعية لمورد واحد،
- على الدول الجزائر، تونس والمغرب، أن تدعم مبادرات ومشاريع الشراكة وذلك من خلال تسريع عمل السوق العربية المشتركة،
- تكييف الإطار القانوني والضريبي من اجل تشجيع الاستثمارات الخاصة وجلب الاستثمارات الأجنبية، للاستفادة من مزاياه خاصة الاستثمارات التي لها مساهمة بتقليل فاتورة الواردات.
- ضرورة توجيه الإرادة السياسية لما يخدم السياسة الاقتصادية في الجزائر،
- على السلطات الجزائرية إذا أرادت فعليا تنويع صادراتها غير النفطية وترقيتها، أن تجمع بين أهل العلم من أساتذة جامعيين، والخبرة والتجربة من مصدرين ومنتجين وخبراء، لحل المشاكل والعراقيل المرتبطة بالتصدير.

- على كل من الجزائر، تونس والمغرب أن تنوع من شركاءهم التجاريين، ولا يكتفوا بالاتحاد الأوروبي فقط، وهذا لتفادي سلبيات التبعية لشريك واحد.

4. آفاق الدراسة:

هناك العديد من المحاور الهامة في مجال التجارة الخارجية، لم نتمكن من التطرق إليها بشكل كافي، ولعل من بينها:

- دور اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية في بعث التحرير التجاري لكل من الجزائر، تونس والمغرب.
- دراسة تقييمية لآثار منطقة التبادل الحر العربية وآثار الشراكة الأورومتوسطية على الجزائر.
- تحديات بعث شراكة آفرو جزائرية خارج قطاع المحروقات من جهة أولى، وكبح ظاهرة التهريب من جهة ثانية.

تم بفضل الله.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. شقيري نوري موسى، محمد عبد الرزاق الحنيطي وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
2. السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، **التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012.
3. شريف علي الصوص، **التجارة الدولية الأسس والتطبيقات**، دار أسامة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
4. إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية نظريات، نماذج، استراتيجيات**، دار أسامة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
5. عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
6. السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
7. خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، المسيلة، الجزائر، 2011.
8. علي عبد الرضا حمودي العميد، **المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات**، العراق، 2011.
9. نيفين حسين شمت، **التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية**، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2010.
10. محفوظ لعشب، **المنظمة العالمية للتجارة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2010.
11. محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
12. ميراندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**، مركز التعليم المفتوح جامعة بنها، مصر، 2010.
13. محمد إبراهيم عبد الرحيم، **العولمة والتجارة الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر2009.
14. سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، عمان، الأردن، 2009.
15. جابر فهمي عمران، **منظمة التجارة العالمية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2009.

16. روبرت رايش، ترجمة أحمد إصلاح، **الرأسمالية الطاغية**، الدار الدولية للاستثمارات الدولية الثقافية، القاهرة، مصر، 2009.

17. محمد علي عكاز، **القيود الشرعية الواردة على حرية التجارة وأثرها على التنمية الاقتصادية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.

18. إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008.

19. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2007.

20. آدم مهدي أحمد، **المالية الدولية**، الشركة العالمية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، السودان، 2007.

21. عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

22. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2006.

23. عبد الباسط وفا، **مشكلات التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، مصر، 2005.

24. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان 2003.

25. عبد المطلب عبد المجيد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر 2003.

26. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية–دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2003.

27. عادل أحد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2002.

28. حسام علي داود، أيمن أبو خضير وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، الطبعة الأولى 2002، عمان، الأردن.

29. محمودي مراد، **التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002.

30. عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر2001.

31. سميرة إبراهيم أيوب، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2000.
32. حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، المجلس الوطني للثقافة والأدب، الكويت، 2000.
33. سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 1993.
34. أحمد بوراس، **أسواق رؤوس الأموال**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، بدون سنة.

الأطروحات والمذكرات:

1. ليندة بلحارث، **نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2013.
2. وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها–حالة: الجزائر، مصر، السعودية–دراسة مقارنة خلال الفترة2010/1990–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013.
3. طيبة عبد العزيز، **أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990–2010**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2012.
4. شربي محمد الأمين، **أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية، دراسة حالة FSPE« CAGEX »خلال الفترة (1998– 2009)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012.
5. عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول–دراسة حالة الجزائر**–أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.
6. سماعي علي، **مكانة صندوق النقد الدولي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر 2007/ 2008 .
7. درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي حالة الجزائر: 1990–2004**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

8. ناهض قاسم القدرة، **اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013.

9. نور الهدى بلحاج، **أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية–دراسة حالة الجزائر للفترة 2000–2009**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.

10. حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.

11. أحميمة خالد، **أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005–2011)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.

12. عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية–دراسة حالة الاتحاد الأوروبي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2012.

13. يعلي زينب، **تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000–2010**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة العلميات التجارية، جامعة الجزائر3، 2012.

14. مسعودي علي، **واقع التجارة الخارجية في الجزائر وآفاقها في ظل مسار التحرير التجاري (1990–2010)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، جامعة الوادي، الجزائر، 2012.

15. حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012.

16. زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية–المغاربية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات أورو–متوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.

17. كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في إطار مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.

18. بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب**. مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتورة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة عباس فرحات، سطيف، الجزائر، 2011.

19. مقران عبد الكريم، **الإصلاحات الاقتصادية ودورها في تحسين ميزان المدفوعات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011.

20. إكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2000–2009)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010.

21. بوالكور نور الدين، **أثر التكامل الاقتصادي على التوازنات الخارجية للدول الأعضاء–حالة التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، فسم العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009.

22. بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي–دراسة نظرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009.

23. مداني لخضر، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2006.

24. بولعسل شمس الدين، **العولمة المالية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية–دراسة حالة الدول العربية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

25. كمال العقريب، **أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات–حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، 2006.

26. فيصل حبيب حافظ، **دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص إدارة أعمال، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

27. حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005.

28. بن قانة اسماعيل، **دراسة قياسية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (بين: 1970–2001) والتنبؤ بها (للفترة 2002–2006)**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص دراسات اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004.

29. يوسفي عبد الباقي، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.

المجلات:

1. إسماعيل بن قانة، عيسى بهدي، **قياس أثر اختلال سعر الصرف على متغيرات نموذج هيكلي للاقتصاد الجزائري للفترة بين: 1970–2012**، مجلة الباحث، العدد 14، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014.
2. دريس رشيد، **انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000–2012**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد11، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014.
3. فارس هباش، **دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف–دراسة حالة الجزائر للفترتين(1992–2001) و(2002–2011)**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة سطيف، الجزائر، 2014.
4. سلسلة مطبوعات صندوق النقد الدولي، **قضايا اقتصادية، إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي**، رقم النسخة العربية ISBN-978-1-58906-536-9
5. صندوق النقد العربي لسنة 2013 العدد 33.
6. وليد عيدي عبد النبي، **ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي**، البنك المركزي العراقي، العراق، 2013.
7. ياسر الحويش، **العلاقة بين صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية: تكامل أم تناقض**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29 العدد الثالث، سوريا، 2013.
8. سليمان ناصر، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة –دراسة حالة الجزائر** –مجلة الباحث العدد 01/ 2002 جامعة ورقلة، الجزائر .
9. هبة عبد المنعم، **أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار**، صندوق النقد العربي، جانفي 2012.

10. طويل بهاء الدين، **دور السياسة المالية والنقدية ضمن نموذج M–F**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية–العدد 11، جامعة باتنة، الجزائر، 2012.

11. محمد لحسن علاوي، **تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج جاذبية – Gravity Model**، مجلة الباحث–العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

12. جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث العدد 2012/11، جامعة ورقلة، الجزائر.

13. شعيب بونوة، خياط رحيمة، **سياسة سعر الصرف بالجزائر–نمذجة قياسية للدينار الجزائري**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 5، الجزائر، 2011.

14. جمال الدين زروق، **التجارة الدولية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة**، صندوق النقد العربي 2011.

15. سمينة عزيزة، **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث–عدد 09، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011.

16. علي عبد الرضا حمودي العميد، **المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات**، العراق، 2011.

17. بربري محمد أمين، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية–دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري**–مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا–العدد السابع، بليدة، الجزائر، 2010.

18. عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الآخر**، مجلة الباحث–08، الجزائر، 2010.

19. بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، الجزائر، 2010.

20.

21. عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، **أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 5، الجزائر، 2009.

22. سماعلي فوزي، **تدفقات رؤوس الأموال وترتيبات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة والاقتصادات الانتقالية–البدائل الممكنة لنشوء الاقتصاد الجزائري**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، الجزائر، جوان 2009.

23. عيسى محمد الغزالي، **عجز الموازنة، المشكلات والحلول**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 63، ماي 2007.

24. صالح تومي، عيسى شقبقب، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة(1970-2002)**، مجلة الباحث-عدد04، الجزائر، 2006.

25. خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، **رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان) ASEAN "نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا –العدد السادس، الجزائر.

26. زايري بلقاسم، **كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة بليدة، الجزائر.

27. محمد راتول، **الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم**، مجلة شمال إفريقيا، العدد 4، الجزائر.

28. زعباط عبد الحميد، **الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا-العدد الأول، بدون سنة، جامعة الجزائر.

29. طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة البليدة، الجزائر.

30. حاكمي بوحفص، **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة وهران، الجزائر.

الملتقيات:

1. بوعنان نور الدين، مقيمح صبري، **أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية**، مداخلة في الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، أيام 09-10 نوفمبر 2010، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت، سكيكدة، الجزائر.

2. عمار بن عيشي، **دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي**، مداخلة في الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، أيام 09-10 نوفمبر 2010، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت، سكيكدة، الجزائر.

3. وافية تيجاني، **برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتحسين تنافسيتها** – واقع وآفاق، الملتقى الوطني بعنوان الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أيام 5-6 ماي 2009، جامعة باتنة، الجزائر.

4. ساحل فاتح، شعباني لطفي، **آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، أيام 04 و05 ديسمبر 2006، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر.

5. برودي نعيمة، **الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، أيام 04 و05 ديسمبر 2006، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر.

6. حامد نور الدين، **الخوصصة من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية حالة الجزائر**، مداخلة في الملتقى الدولي بعنوان: اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، من 03-07 أكتوبر 2004، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

7. محمد الأمين بن قسيمة، **استراتيجية ترقية وتحسين تنافسية القطاع الصناعي التونسي للفترة 2007-2016**، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، البليدة، الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Bernard Remiche, Hélène Ruiz-Fabri, **Le commerce international entre bi- et multilatéralisme**, Editions Larcier, Bruxelles, Belgique, 2010.
2. Fonds Monétaire International, **Manuel de la balance des paiements et de la position extérieure globale**, Sixième édition, 2009.
3. Dominick Salvatore, traductio par: Fabienne Leloup et Achille Hannequart, **Economie international**, Editions De Boeck Université, Bruxelles, Belgique 2008.
4. Richard Pomfret, **Lecture Notes on International Trade Theory and Policy**, Univercity Austraia, 2008.
5. Christian Bordes, **Relations monétaires internationales**, **la balance des paiements**, Paris, France, 2008.
6. Emmanuel Nyahoho et Pierre-Paul roulx, **Le commerce international**: **théories**, **politiques et perspectives industrielles** ,Presses de l'Université du Québec , 3° Edition, canada 2006
7. Francoise Lemoine, **L'économic Chinoise**, Paris, France, 2006.
8. Jean-Luc Bailly, Collectif, **Economie monétaire et financière**, Edition: Bréal Amazon France, 2006.
9. Dumas Benjamin, **la monnaie et les banques dans l'économie**, Edition Educa Vision, amazon France, Greek, 2005.

10. Marc Montoussé et Dominique Chamblay, **1OO fiches pour comprendre les sciences économiques**, Fiche 67, Les déterminants des taux de change, Edition Bréal amazon, France, 2005.

11. Andrew Harrison, Ertugrul Dalkiran, Ena Elsey, **Business international et mondialisation**: **vers une nouvelle Europe**, Edition De Boeck Université, Bruxelles, Belgique,2004.

12. James Fletcher, **Capitalism A Very short Introduction**, Oxford University 2004.

13. Mohamed Elloumi et Slimane Bedrani, **Mondialisation et sociétés rurales en Méditerranée**, Edition: KARTHALA, Paris, France, 2002.

14. Ricardo Meléndez et Christophe Bellmann, **commerce international et développement durable**: **voix africaines et plurielles**, Editions Charles Léopold Mayer, Paris, 2002.

15. Gérard-Marie Henry, **a quoi sert l'organisation mondiale du commerce** ?, Edition, Levallois-Perret, France 2001.

16. Jaime de Melo, Jean et Marie Grether, **Commerce international**: **théories et applications**, Université Paris, imprimé en Bruxelles, Belgique 1997.

17. Gérard Bossuat, **L'Europe occidentale a L'heure américaine**: **le plan Marshall et L'unité européenne 1945–1952**, Editions Complexe, Paris, France, 1992 .

18. Michael .J.Hogan, **the Marshall plan**: **America .Britain and the Reconstructio of Western Europe 1947–1952** , Cambridge, 1987.

19. Theodore Moran, **Multinational Corporations**: **the political economy of foreign direct investment**, Lexington Massachusetts, USA, 1985.

20. Theodore Moran, **Multinational Corporations**: **the political economy of foreign direct investment**, Lexington Massachusetts, USA 1985.

21. **UNCTAD**: trade and development report, 2013.

22. Joseph Deiss, **Monnaie et prix internationaux : une théorie séquentielle des marchés**, Edition Librairie Droz, Paris, France, 1979.

23. Marc Montoyssé, **Sciences économiques et sociales Tle ES: Travaux pratiques**, Edition Bréal Amazon, France, sont année.

24. François Gauthier, **Relations économiques internationales**, Edition: Sainte-Foy, Québec, canada, 1992.

25. Jean-Marc Siroen, **L'OMC et la Mondialisation des économies**, Edition: Lattre de Tassigny, Paris, France, sans année.

المواقع الإلكترونية:

1. http://www.oecd.org/general/organisationforeuropeaneconomicco-operation.htm L'Organisation européenne de coopération économique (OECE).
2. http://europa.eu/index_fr.htm/ Pays membres de l'Union européenne.
3. http://www.naftanow.org/
4. http://www.ustr.gov/north-american-free-trade-agreem
5. http://www.hktdc.com/Asia Trading.
6. http://www.apec-conf.org/about/history/

الدراسات الأجنبية :

.1 Banque Centrale de Tunisie, **La balance des paiements et la position extérieure globale de la Tunisie**, Décembre 2014.

.2 Fonds monétaire international, Rapport du FMI N°13/161, **communiqué de presse sur les délibérations du Conseil d'administration et déclaration de l'Administrateur pour la Tunisie**, juin 2013.

.3 ministère de L'économie et des finances, **La Politique commerciale extérieure du Maroc**, Maroc, mai 2008.

.4 Gilbert Niyongabo, **Politiques d'ouverture commerciale et développement économique**, Thèse présentée et soutenue publiquement pour l'obtention du Doctorat en Sciences Economiques, Université d'auvergne, Clermont-Ferrand I, France, 2007.

.5 Bertrand Blancheton, **Ouverture commerciale**, **croissance et développement**: **malentendus et des débats**, Première Journée du développement du GRES, 16-17 septembre 2004, Université montesquieu-Bordeaux IV, France, 2004.

.6 Halit Yanik Kaya, **Trade openness and economic growth**: **across-country empirical investigation**, Journal of Development Economics, October 2002.

.7 BOURICHE Riadh, **La bonne gouvernance et la problématique des politiques économiques et développement**: **le cas de l'Algérie**, université Mentouri de Constantine, Alger, sons année.

.8 Douah Belkacem, **Les zones franches en Algérie**: **Conclusion d'une expérience**, revue des économies nord-africaines N°6, UNIV-Mostaganem, Algérie.

.9 Francesco Abbate, **L'intégration de la Tunisie dans L'économie mondiale**: **Opportunités et défis**, rapport préparé et présenté au cours d'un atelier de travail, à Tunis le 25-26 septembre 2001.

.10 Alain Rallet, **Libéralisation de L'économie**, **problématique de développement régional et routines institutionnelles**: **le cas de la Tunisie**, Revue Région& Développement n° 2/1995, Université de paris, France,

.11 Jean-Marc Siroèn, **L'ouverture commerciale est-elle mesurable**, **Colloque Ouverture économique et développement**, Tunis, 22-23-24 juin 2000, Université Paris, France.

.12 Alain Bourdages, **Le Commerce Extérieur est-il un Instrument de Croissance viable pour l'Amérique-Latine** ?, Une étude empirique des gains de croissance économique provenant du commerce international, Centre de documentation, Département de Science économie université de Montréal, Canada, 2000.

.13 Salama, **ouverture et pauvreté**: **Quelle ouverture** ?, revue Tiers Monde, 2006.